

الواضحة

فى

الممنوع من الصرف
وإعراب الفعل والعدد وكنائمه

الإستاذة الدكتور
صلاح عبد العزيز على السيد
وكيل الكلية

١٩٩٨ م

١٤١٩ هـ



جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة

الواضح فى

المنوع من الصرف واعراب الفعل والمصدر وكنياته

الأستاذ الدكتور
صلاح عبد العزيز علي السعيد
وكيل الكلية

١٩٩٨م

١٤١٩هـ



مكتبة لسان العرب

علاء الدين شوقو

www.lisanarb.com

-٢-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمه

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين
وخاتم النبيين ورحمة الله للعالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن ساء على
دوره الى يوم الدين .

ومعداً

فهذه محاضرات في النحو ألقيتها على طلاب الفرقة الرابعة
بكلية اللغة العربية بالمنصورة توخيت فيها سهولة العبارة ، ودقّة
الأسلوب ، وضيق الدراسة ، والاهتمام بأقوال العلماء ، وعرض حججهم ،
تقوية للرأى ، وتثبيتاً للأراء الضعيفة حتى يستفيد الطالب من الدراسة
سعة في الفكر ، وقوة في الدليل ، وصحفاً للنظر ، واتصالاً بالتراث
الذي شادته الأجداد ، وتواصراً للنحو عالياً ، فعمل من النثر من
يسير على هذا الدرب ، ليفيد العربية ، وأبنائها ، ويقوى صلتهم بها
لتقوى شخصيتهم ، وتسمد بهم أمتهم الاسلامية ، فاللغة العربية ،
لغة القرآن والحديث ، والاهتمام بها .

وتحورها واجب مهم ، لتسمو العبارة ، ويعلو التركيب ، وتشتد

الصلة بهذه اللغة ويقوى بنيانها .

والله من وراء القصد ، وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أُنسب
تحريراً في ١٧ من جمادى الآخرة ١٩١٤ هـ
أ. س. صلاح عبد العزيز على السيد
وكيل كلية اللغة العربية بالمنصورة
ورئيس قسم اللغويات العربية

١٩١٨ م
١٨ أكتوبر

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

باب المنوع من الصرف

اعلم أن الصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أقوى
وأمكن في الاسم لأن المنصرف بعيد عن مشابهة الحرف والفعل ، لذلك
يحد عن البناء وعن ضح الصرف نحو : عمرو ، ماجد ، كتابه .
تلم ونحو ذلك .

وهذا التنوين يسمى بتنوين التكمين ((الذي يمكن الاسم في حساب
الاسمية ، وقربه فيها ، وهو أيضا تنوين الصرف ، فوجوده في الاسم
دليل قوته ، وسلامته .

وفي ذلك يقول ابن مالك (رحمه الله) :

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى بِهَيْئًا . . . مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَكْبَرَ

وأمكنية هذا الاسم بتنوين الصرف يأتي من أن انضمامه الى الأعراب
يجعله مفتلا على علامتين : التنوين والأعراب ، مما يحدد كل البعد
عن الحروف والأفعال . فالتنوين لا يدخل الحروف والأفعال ، والأعراب
كذلك لا يدخل أغلب الأفعال فصار هذا الاسم بها قويا متكما باجتماع
الأعراب والتنوين معا ، وأيضا تصير بالتنوين أعذب حُرْمًا ، وأجْزَلًا
نطقًا ^(١) ويمكن اسم تفصيل من مكن مكانه اذا بلغ الغاية في التمكن لا يسن

(١) النحو الوافي ٢٠٢٠١/٤

تمكنا لأنه غير ثلاثي ، واسم التفضيل منه ساذ .

قال ابن هشام : " وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الظاهر لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو " سلمت " أي جمع المؤنث السالم - فإنه منصرف مع أنه قد له ، إذ تنوينه لمقابلة التنوين في جمع المذكر السالم " (١)

فإذا قلت : هؤلاء مدرساتٌ كريماتٌ فالتنوين للمقابلة ، وقد يوجد في الاسم غير المنصرف كالعالم المؤنث المنقول من جمع المؤنث السالم نحو : نَصَفَاتٌ وَجَنَاتٌ ، عَطِيَّاتٌ ، أَذْرَاطٌ فيجوز صرفه مراعاة لأصله ، ويجوز منه من الصرف مراعاة لحاله الآن ، كما لا يدخل معنا تنوين المؤنث كجوارٍ وفواشٍ ولا تنوين التذكير وهو اللاحق للأسماء اليه نحو نَفْطُوبِهِ ، وَسَهْبُوبِهِ ، وَغَيْرِهِ .

يشبه الاسم بالحرف :

يشبه الاسم الحرف باحتياجه الى غيره كالموصلات والضميرات والغايات أو يتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك ، ويشبه الشيء يحطى حكمه فيبنى الاسم لشبهه بالحرف وتكفي أدنى مشابهة له للبناء ، لتسكن الحرف ورسوخه في البناء كما يقول الرضي (٢)

(١) أوضح المسالك ١١٥/٤

(٢) شرح الكافية ١٠٤ - ٣٧

أما شبهه بالفعل :

فيرجع الى علتين فرحمتين إحداهما: ترجع الى اللفظ والأخرى ترجع الى المعنى - أما من جهة اللفظ ، فلأنه يرجع الى الاسم من جهة أخذها واعتقاده من المصدر الذي هو اسم ولا شك أن ما أخذ فرعها أخذ منه ، على رأى البصريين ، وأما الكوفيين فقالوا : إن دالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركبا من الحدث بمادته التي يتألف منها ، ومن الزمان بهيئته وتصيغه ، لأن أصل المشتقات عندهم الفعل .

وأما من جهة المعنى :

وهو الحدث ، لأن الحدث لا بد له من محدث يوجدده وهو الذي يسمى في النحو "بالفاعل" وهو لا يكون إلا اسما ، فالفعل محتاج الى الاسم ، والمحتاج فرع المحتاج اليه ، وتابع له ، وبذلك أشبه الفعل وهو لا ينون فكذلك الاسم بهاتين الصفتين لا ينون ، ولأن شبهه الشيء بأخذ حكمه وهو هنا امتناعه من التنوين ، ومن الجر بالكسرة .

فإن أشبه الاسم الفعل في طة واحدة أو أشبهه في وجود علتين من جهة واحدة ، كذا فيهم ، ففرعية اللفظ والمعنى فيه جهة واحدة إذ فرعية اللفظ منه صيغة فمفعول لديهم فرع عن دوهم ، وفرعية المعنى التحقير ، والتحقير فرع التكبير فهاتان الفرعتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى أن كلا

منهما نشأ عن التصغير أو تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجبال تصغير
أجمال جمع جمل ، فإن فيه فرعيتين التصغير الذي هو فرع التكبير ، والجمع
فرع الافراد وهما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى كحائض وطمست
فإن فيه فرعيتين التأنيت الذي هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع
الموصوف وهما يرجعان الى المعنى . لانه لم يصير بتلك القرينة كاسم
الشبه بالفعل .

بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع الى جهة واحدة لم يكن شبيهه
بالفعل قويا .

ومتى وجدنا الملتان اللتان ترجع احدهما الى اللفظ والاخرى الى
المعنى قوى ، شبهه بالفعل فأخذ حكمه السابق .

واختلف العلماء في اشتقاق المنصرف ثقيل من الصرف وهو الصوت ، لان
في آخره التنوين وهو صرف أو من الصرف وهو الفاعل ، لان له فضلا على غير
المنصرف أو من الصرف وهو الخالص من اللين والمنصرف خالص من شبه الفعل
والحرف أو من الانصراف في جهات الحركات أو الرجوع فكأنه المنصرف
عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية ج ١ ص ٣٥ سى منصرفا لانقياده الى
ما يصرفه عن عدم تنوين الى تنوين ، وعن وجه من وجوه الاعراب الى غيره ،
أو الصرف بمعنى القلب ومعروف أن الاصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا
والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال :

اجمع بين هادلا أنت بمعرفة وكتب وزد عجمة فالوصف قد كلاً

أنواع المنوع من الصرف :

الاسم الذي لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمنع صرفه لعله واحدة تقوم مقام الملتين وهو شيخان :

أولهما : ما فيه ألف التانيث مطلقا مفعولة كانت أو ممدودة سواء

أ كانت نكرة كذكرى وصحراء أم معرفة كرضوى، ذكرىاء ، مفردا كما

مرء أم جمعا كجرحي وأصدقا، اسما كما ذكرنا أم صفة كحلسي

وحمرأ . وكل ما سبق الألف فيه زائدة للتانيث .

وهي ذلك يعطى ابن مالك :

تألف التانيث مطلقا ينفع صرف الذي حواه كنهها وقع

قال الرصسى :

وقد ألقى بذلك - ما عابه ألف التانيث المقصورة - وهو كل السب

زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت لللاحاق - أي لا للتانيث - كما

في أرطى ، وذئرى وحنطى⁽¹⁾ أولا كهمثرى ، وأما ألف اللاحاق الممدودة

فلم تلحق مع العلميه بألف التانيث الممدودة كملبا، طحق يسرداح ، لصف

(1) أرطى : شجر من أشجار الرمل يدعى ، ذئرى : عرق خلف الأذن

للهمثرى ، الحنطى : القصيرالطين : الهمثرى : العظيم الحديد .

شبهه بألف التانيث المدودة ، لكون همزته في الأصل ألفا ، وكن همزة
الألحاق في مقابلة الحرف الاصلى ، وهذا متحقق في المقصورة دون
المدودة (٥)

ثانيهما : صفة منتهى الجموع ، والمراد به : كل اسم بعد ألف
جمعه حرفان ، سواء أكان تبتدئهما بهم نحو مساجد أم لم يكن نحو
صافقيا ودراهم أو ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن سواء بدى بالسيم
مثل صابج أم لم يبدأ بها نحو دنانير ، عباقيير وقراطيس .
وهو الجمع الموازن به لفاعل أو مفاعل ، فإن كان صحيح الآخر كما مثلنا
أعرب بالحركات أظاهرة ، وإن كان منقوصا مثل غواشي ، ومدارى
أبدلت كسوته فتحه فتقلب ياءه ألفا فلا ينون كمدارى ومدارى ،
والغالب أن تبقى كسوته .

فإذا خلا من (أل والأضافة) أجرى في الرفع والجر مجرى قاضي وسابي
في حذف يائسه وثبوت تنوينه نحو قوله تعالى : " ومن فوقهم غواشي " (١)
وقوله تعالى : " والفجر وليال عشر " (٢) وفي النصب سلم آخره وظهرت
فتحته نحو قوله تعالى : " سيروا فيها ليالي وأياما آمنين " (٣)

ويدخل فيما سبق في منع الصرف ما سعى بهذا الجمع أو بما وازنه من لفظ

(١) شرح الكافية ١/٣٧

(٢) سورة الاعراف الآية ٣١

(٣) سورة الفجر الآية ١٠

(٤) سورة سبأ الآية ١٨

أعجمي مثل سراويل أو ارتجل للعلمه مثل كشاجم .

وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَكُنَّ لَجَمْعٍ شَبِيهًا عِيسَاءَ . . . أو المفاعيل يَنْعَجُ كَانِسَاءَ

وَذَا أَحْسِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي . . . رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي

وَأَنَّ بِهِ سَعَى أَوْ بِمَا لَحِيقٌ . . . بِهِ فَالانصرافُ مِنْهُ بِحِيقٍ

آراء العلماء في لفظ "سراويل" :

اختلف العلماء في هذا اللفظ أهو مفرد أعجمي على وزن الجمع العربي

أم هو عربي ، وهو جمع له مفرد مستعمل أو مقدر :

فابن مالك يصرح بأنه اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعل فضع من

الصرف لشبهه بالجمع في الصفة المعتبرة وفي ذلك يقول :

وَلِسْرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ . . . شَبَهُ أَتَقْتَضِي مَعَهُ النَّعْجَ

وهو أمر معلوم من أن بناء مفاعل ومفاعل لا يكونان في كلام العرب

إلا لجمع أو متقول منه ، فحق ما أزنهما أن يضع من الصرف وإن فقدت فيه

الجمعية إذا تم شبهه بهما ، ولم يوجد في مفرد عربي كما يقول العلامة

الأعمش (١) ولما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن إلا أن تضعه

من الصرف وجهاً واحداً ، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف وضعه .

(١) شرح الأعمش ٢٤٧/٣

صبري ابن الحاجب في الكافية :

أن سراويل اذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمي حمل على موازنه ، وقيل عربي جمع سرواله ، واذا صرف فلا إشكال .

وقد ردد هذا الرأي :

بأن سروالة لم يجمع وأما قوله :

عليه من اللسوم سروالة فليس يرقى لمستطاف

فصنوع لاحجة فيه ، وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة

قال الأشموني :

ويرد هذا القول أمران :

أحد هما أن سروالة لغة في سراويل بمعنىهما فليس جمعا لها والآخر أن

النقل لم يثبت في أساء الاجناس ، وإنما ثبت في الأعلام وهو هذا .

ما أمهل اليه من أنه أعجمي وأن البيت صنوع .

سـ منع ما فيه علة واحدة من الصرف :

لأنَّ الشَّيْئَيْنِ السَّابِقَيْنِ أَيْ مَا فِيهِ أَلْفُ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةُ أَوْ الْمَسْدُودَةُ
أَوْ الْجَمْعُ لِمَوَازِنِ لِفَاعِلٍ أَوْ مَفَاعِلٍ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا جِهَتَانِ :
جِهَةٌ تَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ ، وَأُخْرَى تَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى ، فَكَانَتِ الْوَاحِدَةُ
مِنْهُمَا مَقَامَ الْمَلْتَيْنِ فَأَلْفُ التَّأْنِيثِ لَهَا جِهَتَانِ :
أولاهما : الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، والمؤنث فرع المذكر .
وثانيهما : لزوم هذه الألف لصحوبها ، بخلاف المؤنث ، بالتأنيث فانها غير
لازمة لدخولها .

غالباً استعمالاً فوجود الفاء قليل فلا اعتداد به مثل هَمَزَةٌ ، حَذْرِيَّةٌ ،
وَعَرَقِيَّةٌ .

أما الغالب فالتأنيث غير لازمة ، وقد تحذف فيصير صحوبها مذكراً .
أما الجمع الموازن لفاعل ومفاعل ، ففيه جهتان ، التان على الفرعية
الأولى : خروجه عن صيغ الآحاد العربية بخلاف ما في صيغ الجمع ، فقد يتفق
الجمع مع المفرد في اللفظ مثل كتب وعنتى ، وحمر وقفل وأبل وأطل .
والثانية : دلالة على الجمع وهي راجعة إلى المعنى ففي كل واحدة منهما
الملتان الفرعتان السالتان .

النوع الثاني : ما يمتنع صرفه بعلمتين :

- أولهما : ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة ، وهو ما وضع صفة وهو ثلاثة .
- ثانيهما : ما يمتنع صرفه معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة .
- واليك بيان كلتاهما تفصيلاً .

أولاً : ما وضع صفة ، ويمتنع صرفه معرفة ونكرة ، وفيه طتان فرعتان الوصفية
وعلة أخرى ، وهو إما مزيد في آخره ألف ونون أو موازن للفعل أو معدول
وهو ينحصر في ثلاث أنواع :

الاول : ذو اليرادئين أى الوصفية زيادة الالف والنون على وزن فَعْلَان
بشرط ألا تقبل التاء إما لأن مؤنثه فَعْلَى كسكران وضغبسان
وعطشان أو لكونه لا مؤنث له كَلْحَيَان على القول الراجح ، لكبير
اللحمية .

وإنما منع من الصرف لوجود العلتين الفرعيتين فيه فرعية اللفظ
وهي زيادة الالف والنون وفرعية المعنى وهي الوصفية ، لأنها فسرغ
الجمود ، إذ الصفة تحتاج الى موصوف ، فلما اجتمع فيه العلتان
منع من الصرف .

فان كان المؤنث على فعْلَانَة صرف مثل : مَسَّانٌ لِلثَّيْمِ ، سَيِّفَانٌ لِلطَّوِيلِ
الممشوق الضامر اليطن وألبان لكبير الألية من ذكورا والغنم .
وندمان من المناداة ، وهي المكاملة لا من الندم على ما فات فـيـلـيـم .

مؤنثاتها فعلاية فتصرف . (١)

الثاني : ما كان على وزن أفعل صفة أصلية بشرط ألا يقبل التأنيث بالتاء
لما لأن مؤنثه على وزن فعلا كـ أحمر حمراء وأخضر خضراء أو فعلسى
كأفعل وأكبر أو لكونه لا مؤنث له كأكبر ^(٢) وأدر ^(٣) .

فهذه الأنواع الثلاثة متنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل ، لأن
وزن أفعل أولى بالفعل ، إذ أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون
الاسم ، فكان لذلك أصل في الفعل ، لأن ما زيادته لمعنى أوثق مما زيادته
بغير معنى ، واشترط ألا تلحقه تاء التأنيث ، لأن ما يلحقه من الصفات
كأرمل " للفقير " ضعيف الشبه بلفظ الضارع ، لأن تاء التأنيث لا يلحقه
، وليس هو طاء في الضع أن يكون على وزن أفعل بل المراد على وزن الفعل
الذي هو به أولى لا الفعل مجردا ليشمل نحو أحيو ، وأفضل من المصغر
فإنه لا ينصرف .

فإن أنت بالتاء انصرف نحو : أرمل فإن مؤنثه " أرملة " لضعف شبهه

بلفظ الضارع .

- (١) وما جاء على فعلان فعلاية : حيلان " الكبير البطن " و دخان الظالم
سخان : اليوم الحار . الصحيان : الذي لا غيم فيه . الصوجان البعير
اليابس الظهر . العلان الكثير النسيان أو الحقيق . القشوان : الرقيق
الساقين . الموتان : البلهد الميت القلب - النصران : واحد النصارى
خصان : لغة في خصانه .
(٢) أكبر : عظيم الحشفه .
(٣) أدر : كبير الانثيين

وأجاز الأخفش ضمّه لجره وجرى أحمر ، لأنه صفة وطى وزنسه .

قال ابن مالك :

وَوَصَفَ أَصْلًا وَفَزْنَ أَفْعَلًا . . . مَضُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَا كَأَسْهَلًا (١)

فإن كان عارض الوصفية ، بأن وضع اسما ثم عرضت عليه الوصفية ، فلا يلتفت لهذا الطارئ ، من الوصفية ، نحو : مررت بنتوة أربع ، لأنه وضع اسماً للعدد ، فلم يلتفت الى ما طرأ له من الوصفية ، وأيضا فإنه يقبل التاء مع المذكر نحو رجال أربعة .

كذلك لا يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية ، فنظرا الى أصلها في الوصف وتضع من الصرف نحو ما حكى صاحب الأنصاح أن سببه ذكر أن جمع العرب تنح صرفا ستة وهي :

أرهم - اللقيد - وأسود وأرقم (لنومين من الحيات ، وأجرع - المكان المستوى وأبرق وهو المكان الذي فيه لوان وأبطح - المكان المنحط المستوي من الوادي .

قال ابن هشام (٢) - وربما اعتقد بعضهم باسميتها صرفها ، وأما أجدل للصقر ، وأخيل ، لطائر ، وخيلان ، وأعمى للعبة ، فإنها أسماء في الأصل والحال .

ولهذا صرفت في لغة الأكثر ، وبعضهم ينح صرفها للتعني الصفتية

(١) السهلة في المين : أن يشوب صوتها زرقنة .

(٢) أوضح المسالك ج ٤ ص ١١٩

ففي (أجدل " القوة وفي أَقِيل) التلويح (أفمى) الأيذاء (١)
وهذا التصور قوى مع أجدل وأضيل ، لأنها من الجدول والخيول ، وأما
أفمى فلامدة لها في الاشتقاق ، وإن كان تصور أذيائها يجعلها تشبه
المشتق وتجرى مجراه على هذه اللغة ، وما ورد فيه أجدل وأخيل
غير مصروفين قوله .

كَانَ الْعَقِيلِينَ يَوْمَ لَعْنَتِهِمْ . . . فَرَاخَ الْقَطَالَاتِقِ أَجْدَلٌ بِأَرِيَّا (٢)
وقول الآخر :

ذَرِينِي وَطِيئِي بِالْأَمْرِ وَشَيْئِي . . . فَمَا طَائِرِي يَوْمًا طَبِيبًا بِأَخْيَلَا (٣)

(١) أفمى للحية : وَخْتَلَفَ فِي اسْتِقَاتِهَا فَبَرَى أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ
يَافِعٍ فَأَصْلُهَا أَيُّفَعٌ ثُمَّ أُجْرَتْ الْهَاءُ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ فَصَارَتْ أَفْمَى ثُمَّ قَلِبَتْ
الْهَاءُ أَلْفًا فَوَزَنَتْهَا أَطْفٌ .

صبرى ابن جنى أنه لمن قوة السم أى حرارته فأصلها أْفوع وثقلت همزة
إلى موضع اللام ، ثم قلبت الواو ألفا ووزنها أْفلع .
وقال غيره : أنها مشتقة من مادة (الأقموان) ، وبذلك لقولهم أرض

مَعْمَاةٌ أَى كَثِيرَةٌ الْآفَاعِي وَوَزَنَتْهَا : أَفْعِلٌ .

(٢) البهت من الطويل من كلام القطامي عمير بن شبيب والشاهد فيه :
قوله أجدل مع أنه اسم في الأصل وفي الحال .

(٣) البيت من كلام حسان بن ثابت وهو من الطويل والشاهد فيه :
بأخيلا حيث ضعه من الصرف ، لأنه ضمنه معنى الوصف وهو التشاؤم مع

ضميمة وزن الفعل وهو اسم طائر أخضر ، وجناحاه مختلفان لسائر جمده
والغراء يسميه بالشقراق .

وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَالْقَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفَةِ . . . كَأَرْبَعٍ وَطَارِضَ الْأَشْيَةِ
 فَالْأَوَّلُ الْقَيْدُ لِكُونِهِ وَجْهٌ . . . فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انصِرَافَهُ مَنعٌ
 وَاجْتِدَالٌ وَاجْتِمَالٌ وَأَقْمَسَى . . . مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنُ الشَّمَا

الثالث : اجتماع المعدل والوصف وذلك في موضعين :

أحد هما : المعدول في العدد إلى مَفْعَل نحو مَثْنَى أو تَعَالٍ نحو ثلاث
 والمانع له من الصرف : المعدل والوصف فأحاديدهم معدولان
 عن واحد واحد وثَنَاءٌ ومَثْنَى عن اثنين اثنين ، وكذا الباقي ، فهسي
 معدولة . عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ، وأما الوصف فهذه
 الألفاظ لاتستعمل إلا نكرات .

إِمَّا تَعْتَبَرُ نَحْوُ : أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وِزْيَاجٍ (١) ، وَإِمَّا حَالًا نَحْوُ
 قَوْلِهِ تَعَالَى " فَانكحوا ما طاب لكم من النساءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وِزْيَاجٍ " (٢)
 وَإِمَّا خَبْرًا نَحْوُ : صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ، والتكثير هنا لقصد
 التوكيد لا إغادة التكثير للتأسيس ، إذ تكفي مَثْنَى الأولى لافساده
 المعنى ، وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنية الألف والسلام
 بغير تبدل في الآيتين ، ولا يصح الأعراب السابقي لهما

(١) من الآية ١ سورة قاطر

(٢) من الآية ٣ سورة النساء

وبعضهم جعلها كالأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التسمية

كقول الشاعر :

وخيل كفاها ولم يكفها . . . تناء الرجال ووحدانها

ونذهب الزجاج الى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى
، وهذا مخالف لما اتفق عليه من وجود الملتين الفرعيتين فرعاً في اللفظ
وفرعاً في المعنى ليكمل بذلك الشبه بالفعل ، ولا يتأتى ذلك في أحاد
الا أن تكون فرعته في اللفظ يعدله عن واحد الضمن معنى التكرار
، وفي المعنى يلزوق الصفة ، وكذا القول في أخواته كما قال الأشموني (١)

وهذه الموازنة من العدد على فَعَالٍ وَفَعَلٍ من واحد الى عشرة
كما حكى أبو عمر والعيثاني ونذهب أبو عبيدة الى أن السمع من واحد
الى أربعة ، والهاشمي لم يسمع ، أما الكوفيين فيرون أن السمع من واحد
الى خمسة ومن طرفة والهاشمي مفسر والأصح الاصل .

(١) شرح الأشموني ج ٣ - ٢٣٨

الثاني : أخر جمع أخرى أنثى آخر يفتح الخاء بمعنى مغاير نحو :
مرت بنسوة آخر . فأختر هنا معدولة عن آخر وهو أقمل تفضيل
وأصله أآخر وأنشاء لا يدل على الانتهاء ، ومعطف عليها من جنس واحد
كقولك عندي وجل وأخر وآخر ، وعندي امرأة وأخرى وأخرى .
وطالما أن آخر من باب اسم التفضيل وقياسه في حال تجرده من أل
والإضافة أن يكون مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثني أو مجموع أو مؤنث
فلما أضيفه أفضل ، في الوصف والزيادة ، ومعناه يحتاج الى مغاير
استحق أحكام التفضيل . ومثاله مع المفرد قوله تعالى : ليوسف
وأخوه أحب الى أبينا منا (١) ومع الجمع نحو (قل ان كان آباؤكم
وأبنائكم الى قوله : أحب اليكم من الله رسولاه) (٢)
ومع المؤنث نحو : زينب أكرم إن من علي ، فكان القياس أن يقال
مرت بامرأة آخر ، ونسوة آخر ، ورجال آخر ، ورجلين آخر . يفتح
الهمزة المدودة في الجميع .
ولكنهم في التأنيت قالوا : أخرى وفي جمع المؤنث المكسوالوا : أآخر
وفي جمع المذكر السالم قالوا آخرون ، وفي المثني آخران . وبذلك

(١) سورة يوسف الآية ٨

(٢) سورة التوبة الآية ٢٤

جاء التنزيل (قال الله تعالى : فَتَذَكَّرْ لَهُمَا الْأُخْرَى) (١) - فمصدرة من أيام آخر (٢) - (وآخرين اعترفوا) (٣) و (فأخوان يقومان) (٤) وإنما حَصَّ النحويين " آخر) بالذكر لأنَّ في أخرى ألف التانيث ، وهي أوضح من العدل في منع الصرف ، وأما أخوان وآخرين فمعيان بالحروف فلا تدخل لهما في هذا الباب لأنَّ إعرابه بالحركات ، وأما (آخر) يفتح الهجزة ، فلا عدل فيه ، وإنما العدل في فروعه من المؤنث والمثنى والجمع ، وامتناع من الصرف للوصفية ووزن الفعل (٥) .

قال الشيخ خالد الأزهرى :

" وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال ، لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المفارقة - والصواب أن آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث : الجصف ، والزيادة ، وأنه لا يتقوم معناه إلا باثنين ~~مفارقة~~ ، كما أن أفضل لا تستعمل تصاريفه مع التكثير بل مع آل والاضافة لمعرفة فلما حولت بها عن ذلك كان عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة ، فعلى هذا إذا قيل مرتب بنسوة آخر كان معدولا عن آخر ~~لا عن~~ الآخر لجره على نسوة نعمتا ، ولا عن الآخرين ، لانقفاء حقيقة التفضيل فيها (٦) "

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٢

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٤

(٣) سورة النوبة الآية ١٠٢

(٤) سورة المائدة الآية ١٠٧

(٥) أوضح المسالك ١٣٣/٤

(٦) شرح التصريح ج ٢ ص ٢١٥ بتصريف .

وإن كان المراد من آخرة بشر الخاء ، وهي المقابلة للأولى ، دللت
على الانتها ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما أن يُذكرها
كذلك نحو قوله تعالى : وقالت أولاهم لأخواهم (١) جمعت على أخسر
مصرفاً ، لأنه غير معدول ، ومذكرها آخر مقابل أول بدليل قوله تعالى :
وأن عليه النشأة (الأخرى) (٢) وقوله (ثم الله ينشىء النشأة الآخرة) (٣)
وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَمَنْعَ دَلِّ مَعِ وَصْفٍ مَحْتَبَرٍ . . . فِي لَفْظٍ مِثْقَى وَتِلْكَ وَأُخْرٍ .

(١) سورة الاعراف الآية ٣٩

(٢) سورة النجم الآية ٤٧

(٣) سورة المنكوت الآية ٢٠

حكم التسمية بالأشكال الثلاثة السابقة :

- يرى الجمهور أنه إذا سى بـ "سى" من هذه الأنواع منع الصرف ، لأن الصفة لما ذهب بالتسمية خلفتها العملية ، والعلتان السابقتان باقيتان وهما كافيتان فى منع الصرف .
- وذهب الأخفش والجرى الى أنه إذا سى بالمضوع من الصرف للوصفية والمدل كـ "منى" وثلاث انصرف ، لأنه إذا سى به صار معناه الذات المعينة فزال معنى المدل منه ، فأصبح بحلة واحدة وهى العملية ، والعلة الواحدة لاتنع الصرف .
- وجرى الفارسى الأئمة من الصرف وعدمه ، والراجح رأى الجمهور لأنه إذا زالت حقيقة المدل فذهب قائم ، وهو يكفى ؛ لأن المدل يرجع الى اللفظ .
- وقول الأخفش والجرى يلزم عليه القول بما لانظير له فى العربية ، وهو وجود اسم يمنع من الصرف وهو نكرة ، ويصرف وهو معرفة .
- لذا كان رأى الجمهور متفقاً ، لبقاء كل من الزيادة والوزن والمدل على حاله .

النوع الثاني : ما لا ينصرف بحرفة وينصرف نكرة وهو سبعة :

أحدها : العلم المركب تركيب المزج كحملك وحضرموت (طمين

لبلد بن) وسبويه في لغة من أمره ، فهذا النوع لا ينصرف لاجتماع قرينة

المعنى بالطبيعة بل درجة اللفظ بالتركيب وفي ذلك يقول ابن مالك :

والعلم أنشأ صوته مركباً . . . تركيب مزج نحو معدى كريباً

وخرج به المركب الإضافي : فإعرابه على الجزء الأول ، والأسنادي

نحو جاهد الحق يحكي على ما هو عليه والمعددي نحو خمسة عشر فتحتم البنات

عند البحرين ، وجوز الكوفيين إضافة ضرورية إلى عجزه (١)

إعرابه :

المركب المزجي يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وقد يضاف أول جزئيه

إلى ثانيها تشبيهاً بعمد الله فيعرب الجزء الأول حسب العوازل

، ويجوز الثاني بالأضانه وإن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالمعجزة

كلهتهزمت من الصرف والا صرف كحضرموت ، وإن كان آخر الجزء الأول

ياء معد يكره فتقدر فيه الحركات الثلاث ، ولا تظهر فيه الفتحة على رأي ابن

مالك ، وغيره يرى الفتح في النصب والتسكين في الرفع والجر كالتنقوس .

وقد يسبى على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر ، ويفتح آخر الجزء بسن

إلا في معد يكره فيفتح آخر الثاني فقط فهذه لغات ثلاث فيه فإن كل آخر

الجزء الأول معتاداً بالياء كعمد يكره ، قالوا قالوا وجب سكونه مطلقاً ، وتقدر

مشتقا من الحسن فلا يمنع ، لأن الزائد حرف واحد ، وأما **إِنْ** كانت مأخوذة من **الْحَسِي** والدهق ، **الشَيْط** ، **الرُّود** ، **القَس** ، **الحياة** ، **والعقة** **والسَّير** ، **بمعدت** من الصرف ، لزيادتها أو **تجسس** على أنها مأخوذة من الدهقه ، **الشيطنه** أو **الشطن** وهو المضغ أو الوزن أو **توضع** الشيء في الماء ونحوه ، أو **الحين** أو **العفين** صرفت لأن النون أصلية فهي على وزن **فَعَمَّال** لا **فَعْلان** ، وإذا **تمهنت** جهة الأصالة صرفت من ذلك **طَحَّان** من **الطحين** و**تَبَّان** من **التبن** ، **سَمَّان** من **السمن** ، **أَسْمَاء** .

ولو أبدلت النون الزائدة لا مأمَنهم من الصرف نحو أصيلا في أصيلا
 أعطاه للبدل حكم للبدل منه ، فإن أبدلت من حرف أصلي نونا صرف نحو
 جَنَان مسمى به وأصله جَنَانٌ .

والسموع عن العرب يجب أن يتبع نحو حسان شاعر الرسول صلى
 الله عليه وسلم فقد سمع نومه من **العُرف** ، لهذا حكى جهمرة العلماء
 ونومه وهو الحق وفيما سبق يقول ابن مالك :
 كذاك جاري زائدتي فَمَلَّانَا . . . كَفَطَفَّانَ وَأَصْبَهَانَا

(١) قال **حَسَّانُ** : ماهاج **حَسَّانَ** رسم المدام . . . ومظمن الحى وبني الخيام

الثالث : العلم المؤنث

ومنعه من الصرف للملحقة والتأنيث ويجب منعه من الصرف إن كان
مختوماً بتاء التأنيث ^{مطلقاً} لمذكر نحو • حمزة • ملاحه أو لمؤنث نحو
عائشة • بَشِينَةَ وسواها كان غير ثلاثي مثل معاوية أو ثلاثياً مشتملاً :
هبة • أمسة • ظهين وجميع الأعلام التي تحذف بالتاء الزائدة التي للتأنيث
تنع من الصرف فإن كانت لغير التأنيث بأن كانت أصلاً من أصول الكلمة
صرفت نحو أختي بنت كسحت لأن هذه التاء لا تبدل في الوقتها • بجلاحي
ما إذا كانت للتأنيث لاجتماع العلتين العلمية في معناه • ولزوم علامة
التأنيث في لفظه وهي ملازمه له • ولذلك لم تؤثر في الصفه نحو قائمة
• لأنها في حكم الانفصال •

وكذلك يجب منعه إن كان علماً لمؤنث زائد على ثلاثة مثل زينب
• سعاد • إيمان • أعلام نساء • أو كان علماً لمؤنث ثلاثي محرك الوسط
نحو : قبر • سقر • أمل • إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع أو علماً مؤنثاً
اجمياً نحو : ماء • كهنوز • (علمين بلدين) • بوك • (علم قسم) • سيب • (علم
فاكية) أو كان علماً منقولاً من المذكر إلى المؤنث نحو : سعد • زبيد
• قيس • (أعلام نساء) • لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ
وهما سبق يقول ابن مسالك :

كذا مؤنث يتاء مطلقاً • • • وشروط ضغ الماركونه ارتقى

فَوْقِ الثَّلَاثِ أَوْ كَجِسُورًا وَسَقَرٌ . . . أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ ، لَا اسْمَ ذَكَرَ .
أما ما يجوز فيه الصرف وعدمه ، وذلك في المَعْلَمِ الثَّلَاثِ الساكن الوسط
المهك غير أعجمي ، وغير منقول نحو : هِنْدٌ ، وَعَمْدٌ ، بَدْرٌ ، أَعْلَامٌ نِسَاءً ،
ومن صرف لخفة اللفظ و (الأولى منه لوجود السببين في الجملة ، والزجاج
يُوجِبُهُ لِأَنَّ السَّكُونَ لَا يَغَيِّرُ حِكْمًا .

وفي ذلك يقول الناظم :

وَجِهَانٌ فِي الْمَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقُ . . . دُفْعَةً كَهِنْدَ وَالنَّعْ أَحَقُّ

الرابع : العلم الأعجمي :

وذلك لأن فيه فرعاً المعنى بالعلمية ، وفرعاً اللفظ لكونه من الأوضاع

الأعجمية فيمنع وذلك بشرطين :

أحدهما : أن يكون علماً في اللغة الأعجمية .

الثاني : أن يزيد على ثلاثة أحرف مثل إبراهيم إسماعيل إسحاق .

فإن كان غير علم في أصله الأعجمي ، فإن استعمل بعد ذلك علماً فلا

عبارة بطلت لأنها حادثته نحو : لجام ، وفزند (جوهر السيف) ، وسباج

، فيروز ، فهو في لغته الأصلية اسم جنس ونقل إلى العربية من أول الأمر

كذلك فيبقى على حكم الصرف ، وإن كان علماً .

ويرى الشلوين وابن عصفور أنه لا يشترط ذلك نحو (قالون) بمعنى جيد ،

و نحو بندق أو لتاجر المعادن ولمحتكر المستغل فيجوز فيهما الصرف بعده

لأنه لم يكثر في كلام العرب قيل أن يسنق به ، والمعجى : هو ما نقل عن

لسان غير العرب أي لغة كانت ، فإن كان العلم الأعجمي ثلاثياً ساكن

الوسط نحو : نوح ، لوط أو متحركاً نحو (مشتر) علم على حصر

بأزواجهان صرف ، وقيل يجوز الوجهان في الساكن الوسط والمحركة الوسط

فتتحم المنع لقيام الحركة بقلم الحرف .

وفي ذلك يقول ابن مالك :

والمعجى الوضع والتصريف مع . . . زيد على الثلاث صرفه امتنع

(١) ج ٢ ص ٢١٩ شرح التصريح

وأسماء الملائكة ممنوع من الصرف للعلمية والمعجمة إلا ما لكا وتكثرا وتكثرا .

ووضول ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

وأسماء الأنبياء ممنوع للعلمية والمعجمة إلا محمداً وصالحاً وهامياً

هوداً ولوطاً ونوحاً وشيثاً وموسى النبي ممنوع للمعجم .

أما لفظ موسى الذي ليس نبياً ، فيصرف إن كان من أوسيت رأسه

إذا حلقته تقول موسى وإن كان من ما سريمس فهو قتل منع الصرف

وابليس ممنوع للعلمية والمعجمة ، وقيل للعلمية وشبه المعجمة (١)

وتعرف المعجم بوجوه :

١- نقل الأئمة

٢- خروج عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم

٣- أن يعرف من حروف الذلاقة وهو خماس أو رباعي ويجمعها مَرَّ

بِنَقْل .

٤- أن يجتمع فيه من الحروف بالاجتماع في كلام العرب نحو جَقَّ ، قَبَّحَ

هَؤُلَجَان ، تَرَجَس ، مَهْتَدَز

(١) النحو الوافي ج ٤ ص ٢٤٥

الخامس : العلم اذا وازن الفعل بأنواعه الثلاثة .

يمنع الاسم من الصرف مع العلمية ، ووزن الفعل ، لاجتماع علمين
فرعيتين فيه :

أحدهما فرعة المعنى بالعلمية ، والأخرى لفظية بوزن الفعل .
والمعتبر في الخنع من وزن الفعل أنواع ثلاثة وهي :

أولا : وزن يختص بالفعل ، فلا يوجد في غيره فعل إلا في نادر أو علم أو علم أعجمي .

وذلك كصفة الماضي المفتوح بباء المطاوعة كتقدم أو بهمة وصل

كانصرف واستخرج أو على وزن فعل كخضم لكان أو لقبيلة ولشمس

(الفرس) أو على وزن فعل المبني للمجهول مثل : دُئِلَ ؛ لقبيلة .

، ويوقسى ، وقضى . فإذا صارت هذه الأفعال وحدها دون مرفوعها

أعلاما منقولة شعت من الصرف للعلمية ، ووزن الفعل .

والعلم الثاني ، أي بدي ، منها بهمة وصل صارت همزة قطع ، فان تنقلت

الأفعال مع مرفوعها فإنها تصير جملة محكمة ، ولا تضع من الصرف .

وما صيغ للأمر من غير فاعل والثلاثي نحو انطلق ودحج والطارح نحو :

يدخج دون فاعلها ، لأنها من غير الثلاثي ويكونان وزنا يكاد يختص

بالفعل ، ولا يوجد في غيره إلا نادرا ، أو من الفعل الدال على المقاطعة

، فإنه ليس خاصا بالفعل ولا غالبا فيه ، فنظائره في الأسماء على هذا

الوزن كثير نحو : حابئ ، شاكِر ، كاتب .

والنادر نحو ذئب ، والعلم مثل خشم والأعجمي من بقم علم صيغ واستبرق فالاختصاص في الجميع باقي ، والنادر لا حكم له ، وكذلك ما كان بصيغة المضارع نحو (ينجلب ، الخوزة ، وتيسر ، لطائر ، ويمسز لمدينة باليمن ، ويشكو لقبيلة .

ثانياً : وزن به الفعل أولى ، وذلك لكونه مبدؤاً بزيادة تدل في الفعل ، ولا تدل في الاسم نحو أفكل " الرعدة و " أكلب " جمع كلب ، فإن الهجزة فيهما لا تدل على معنى ، وهي في موازتهما من الفعل نحو أذهب مضارع ذهب ، وأكتب مضارع كتب ، فالتدال على المتكلم ، فكان المفتاح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتاح بهما من الاسماء .

ثالثاً : الوزن الذي به الفعل أولى ، لكونه غالباً فيه ، كإشيد " حجر الكحل " ، وإصبح وفيه عند بلغات ، وأبلم " وهو صنف الخوص واحد ، أبلمه فإن صارت كل واحدة منها طما منعته من الصرف ، لأن وجود موازتها في الفعل أكثر منه في الاسم كالأمر من ضرب فإنه مساوئ إشيد ، والأمر من ذهب فإنه موازن إصبح بفتح الباء ، والأمر من كتب فإنه موازن أبلم .

ولابد أن يكون الوزن لازماً باقياً في اللفظ على حاله الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل .

فخرج بالأول نحو : أضرب علماً فإنه في النصب نظير أذهب

أَيُّ أَمْرًا وَفِي الْجَمْعِ نَظِيرَ اضْرَبَ " أَمْرِي " ، وَفِي الزَّمْعِ نَظِيرَ
: أَكْتُبَ قَلَمٌ يَلْتَمِ وَزَيْتًا وَاحِدًا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، فَفَسَّرُوا
الْفِعْلَ بِكَوْنِ حَرَكَةِ مِيمِهِ تَتَّبِعُ حَرَكَةَ لَامِهِ ، وَالْفِعْلَ لَا اتِّبَاعَ فِيهِ .
وَمَخْرَجَ بِالْقَيْدِ الثَّانِي وَهُوَ الْهَيَاوُ ، عَلَى حَالِهِ الْأَصْلِيِّ نَحْوُ : رَدَّ ، وَتَمِيلُ
وَيَجْعُ مَبْنِيَانِ لِلْمَفْعُولِ فَإِنَّهَا لَمْ تَبْقَ عَلَى حَالَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ ، فَإِنْ أَصْلُهَا
يَهْلُ فَمِ صَارَتْ بِالْإِدْغَامِ بِمَنْزِلَةِ " تَهْلُ " وَالْأَعْلَالُ بِصِيفَةِ " دِيكُ " ،
فَوَجِبَ صَرْفُهَا لِلتَّجْمِيدِ فِي الصِّيفَةِ ، فَثَلَا لَوْ سُمِّيَتْ بِضَرْبٍ مَخْفُفًا
مِنْ ضَرْبٍ انصَرَفَ انخافًا ، لِأَنَّ التَّخْفِيفَ سَابِقَ عَلَى التَّسْمِيَةِ ، وَإِنَّمَا
الْخِلَافُ فِي التَّخْفِيفِ الْمَارِضِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ هَلْ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْأَصْلِ
أَمْ لَا . وَذَلِكَ لَوْ سُمِّيَتْ بِضَرْبٍ مَخْفُفَةٍ انصَرَفَ أَيْضًا حُدَّ سَبَبِيَّةً
، وَخَالَفَهُ الْمَبْرُورُ ، لِأَنَّهُ تَخْفِيرٌ عَارِضٌ .

وَمَخْرَجَ بِالْقَيْدِ الثَّلَاثِ : نَحْوُ : الْهَيْبُ جَمْعُ لَيْبٍ عُلْمًا ، لِأَنَّهُ قَدْ بَاسَمِ
الْفِعْلَ بِالْقِسْكِ وَلِذَلِكَ صَرَفَهُ الْأَخْفَشُ وَسَبَبِيَّةً يَنْبَغُ الصَّرْفُ ، لِوَجُودِ
الْمَوَازِنَةِ لِأَكْتُبَ ، وَلِأَنَّ الْفِكَ رَجُوعٌ إِلَى أَصْلِ مَفْرُوكٍ تَهْوُ كَتَّصَحَّحَ اسْتَحْوَدَ
، وَالْفِكَ قَدْ يَدْخُلُ الْفِعْلَ لَزُومًا كَأَعْدَدَ فِي التَّعْجِيبِ وَجَوَازًا كَارُودَ
وَشَدُودًا نَحْوَ أَلَّ السَّكَا ، إِذَا تَغَيَّرَتْ رَأَيْتَهُ .

وَعَلَى ذَلِكَ قَالُوا فِي يَنْبَغُ مِنَ الصَّرْفِ مَا سَبَقَ مِنْ وَزْنٍ مَخْتَصٍ بِالْفِعْلِ
أَوْ غَالِبٍ أَوْ بَدِيٍّ بِزِيَادَةِ تَدَلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْفِعْلِ دُونَ الْأَسْمِ .

فإن كان وزنٌ هو بالاسم أولى من الفعل كقائل نحو : كاهل علما ، فإن وجد هذا الوزن في الفعل كضاربٍ أمرٍ من ضاربٍ فلا يمنع لأنَّه بالاسم أولى ، وكذلك إن وجد وزن موجود مع الاسم والفعل على السواء نحو فعمل يفتح الميم وقيل نحو شجر ، ضرب ، جمعفر ، وحج فلا يمنع

رأى عيسى بن عمر الثقفي فيها .

يقول بمنهما من الصرف إذا كانا منقولين من الفعل كالأمر مسن ضاربٍ يفتح الراء وضرب ود حرج أعلما ، فعنده كل فعل ماضٍ سوى به يمنع من الصرف وأحييتج يقول الشاعر :

أنا ابن جلا وطلّاح الثنايا . . . متى أضع العمامة تمرغض^(١)

وأجاب الجمهور : بأنه يحتمل أن يكون قد سعى بـ "جلا" ففيسه ضمير فهو صحتي فقدم التشوين للحكاية لا يمنع الصرف أو أنه فعل ماضٍ يأتي على فعلية وفيه ضمير مستتر هو فاعله والجملة في محل جر صفة لموصوف محذوف والتقدير أنا ابن رجل جلا الأمور .

قال الشيخ خالد^(٢) : وفي كلا الاحتمالين نظر أما الأول ، فلأن الأصل

عدم استتار الضمير وأما الثاني فلأنه لا يحذف الموصوف بالجملة إلا إذا

(١) البيت من الوافر لصحيم بن دثيل الرياحي والشاهد "جلا" فعنده

منوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، لأن العلم عده إذا كان منقولا

من فعل كان منوعا من الصرف مطلقا .

(٢) انظر شرح التصريح ج ٢ ص ٢٢١

كان بعض اسم مقدر مخفوض بِئْنَ أَوْي - هذا وقد قال سيهويه إن أَوْي في
 فمى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بِكَمَسَب وهو فعال
 من الْكَمَسَبَة وهو العَدْوُ الشديد مع تقارب الخطأ .

وفيما سبق يقول ابن مالك :

كَذَاكَ ذَوَوْنٍ يَخَسُّ الْفِعْلَا . . . أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْمَلِي .

السادس : العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة .

وذلك مثل طَيِّقٍ ومِثْلٍ أرطى (شجر) لَطَمَيْنٍ ملحقين بجمع مفرقهما
 على وَفِيهِ سَكْرَى ، والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الإلحاق بألف
 التأنيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه والشيء إذا أشبهه
 الشيء الحَقُّ به ، فوذلك يقول الناظم :

وَمَا يَصِيرُ طَلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ . . . زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَمَلَيْسَ يَتَصَرَّفُ

السابع : المعرفة المعدولة

ويضع الاسم من الصرف للعلمية والعدل ومعنى ذلك أنها عدلت
 عن أصلها فقد يكون العدل تحقيقاً وهو ما دل عليه دليل غير منع الصرف
 ، فالعدل فيه ظاهر كالعدل في سِحْرٍ ، وأخر فَسِحْرٍ بمعنى السحر ،
 وأخر بمعنى آخر ، فالذي دل على العدل في ذلك وأشباهه ، هو
 ودرره عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته المنهوية بعض المخالفة
 مع اتحاد معناه في الحالتين يرقم هذه المخالفة .

أو تقديرا : ومتروكه إلى السماح عن العرب من غير أن ينضم إلى العلمية
علة أهدى في منع الصرف ، فيقد ر فيه المعدل لثلا يكون المنع بالعلمية
وحدها مثل عمر ، وزفر ونحو ذلك .

وفائدة المعدل تخفيف اللفظ مثل مثني ، أخبر أو تخفيفه وتمخضه للعلمية
كما في عمر ، وزفر المعدولين تقديرا عن عمر ، وزافر .
أنواعها :

وترد المعرفة المعدولة على خمسة أنواع :

أحدها : ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي على وزن فعل وهي (جَمَعَ ،
رَكَّبَ ، وَصَّعَ ، وَصَّعَ) فإنها معارف بنية الأضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة
عن فعلاطن ، فإن مفرداتها جَمَعًا ، وَصَّعًا ، وَكَمَّاء ، وَبَيْتَاء ، وإسمها
قياس فعلاء إذا كان اسما أن يجمع على فَعَلَاءٍ ، وَكَمَّاء ، وَبَيْتَاء .
وهذا هو الرأي السديد في ذلك ، وهي تنبه العلم لكنه معرفة
بغير قرينة لفظية ، وقال السمدى إنها معارف بالعلمية وهي أعلام على الأحاطة
لما تبعته بدليل جمعها بالوار والنون مع أنها ليست صفات (١)

وقال بعضهم : بأنها معدولة عن فعل من جهة أن مفردها فَعَلَاءٌ ،
أفعل كأخبر وحبر ، فإنهما يجمعان على حُمُر . وقيل عن فَعَالِي والأصح هو
الرأي الأول ، لأن جمع المذكور مشروط فيه إما العلمية أو الوصفية وكلاهما فيه

(١) انظروا شرح التندويح ١/١٦٦ (معنى كَمَّع من كَمَّع الجلد إذا اجتمع
، وَصَّع) وهو المرقب الاجتمع وَصَّع) من البتع وهو طول المنق) .

ممتنع ، وفيما سبق يقول الناظم :
وَالْعَلَمُ اَنْتَعَصَرَهُ اِنْ عَدَلَا . . . كَعَمَلِ التَّوَكُّدِ اَوْ كَقَمَلَا

الثانى :

لفظ سحر (سحر) وهو الثلث الاخير من الليل ، اذا اريد به سحر يوم
يعينة ، واستعمل ظرفاً مجرداً من ال والاضافة نحو : جئتكَ يوم الخميس
سحر . سمعت اصوات الابل يوم الثلاثاء سحر ، فكلمة سحر منسوخ
من الصرف للعلمية والمدل سماعاً ، لانها معرفة بمدولة من المحر
، فان كان سحرهماً مثل نجيناهم بسحر^(١) ، او كان سحر معينا فسير
ظرف فيجب التحريف بآل او الاضافة مثل السحر افضل الاوقات للعبادة ،
وشبهه التجليات ، والدهش ان يقضوا سحرهم غافلين ، وان يغفلوا نسي
سحرهم ولا يفوزوا برضوان الله فيه ، ويخرج عن ذلك اذا كان مقترناً
بآل او بالاضافة نحو جئتكَ يوم السبت السحر او سحره فكل ذلك يخرجها
عن منع الصرف ، ومثل الكلام على السحر

الكلام على رجب وصفر وهما من أساء الشهور العربية

واليه أشار الناظم :

وَالْمَدْلُ وَالتَّمْرِ بِمَعْنَا سَحَرَهُ . . . اِذَا بِهِ التَّمْيِينُ قَدْ اِعْتَبِرَهُ

الثالث :

ما كان علما لمذكر مفرد مشروح من الصرف ، وإذا سمع منوطا من الصرف
وليس فيه طة ظاهرة غير العلمية نحو عمر ، زفر ، زحل ، أدر ، جمع ، وخن
، وصم ، وجحا ، ودلف ، هذل ، شمّل فإن النحاة قدروا ما سبق معسدا ولا
عن فاعل غالبا ، لأن العلمية لا تستقل بنوع الصرف ، وأمكن المعدول دون غيره
فالعالم في الأعلام الفعل فممر مثلا معدول عن عابر ، فإن عابرا ثابت
في الآحاد التكررات بخلاف عمر ، فضلا عن أن صيغة فعل هو كثر فيها
المعدل كفدري ، وتسقى ، وأخر ، وكنع ، وجمع .

فائدة المعدل في الأعلام تخفيف اللفظ ، وتحقيق العلمية وفي الوصفية
وأما كلمة (طوي) فيجوز فيها الصرف بعده ، فمن منع الصرف لها أحسب
التأنيث بملاحظة القيمة ، لا المعدل عن طاو ، لأنه قد أمكن فسيرو
وهو التأنيث فلا وجه لتكلفه ، لأنه تقديري .

ويؤيد ذلك أنه يحرف باعتبار المكان ، فلو كان المعدل فيه معتبرا .

لما انصرف إذا اعتبر فيه المكان .

فإن كان فعل ، غير علم بأن كان جمعا مثل توف ، وقوب او اسم جنس
كسرد أو صفة كحطم ، ولبد أو مصدر كتهدي ، وتقى فإنها بصرفه اتفاقا
والسمع فيه هو الممددة فإن سمع بصرفه التزم مثل أدي ، وإن لم يسمع
جاز لوجهان والأولى الصرف وفي ذلك يشير الناظم

• • • • • أو كتلا .

الرابيع :

ما كان ظما لموت على وزن قَعَالِ مثل : رَقَائِي ، حَذَامِ ، قَطَامِ
 أعلام نساءٍ فَإِنَّ العرب تنوع صرفه .
 وقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاطمة ، وقال البيروني للعلمية
 والتأنيث المعنوي كزئب وسعاد .
 وقد اختلفت الحجازيين ونوحيم في ذلك :

أولا : أهل الحجاز :

يبنون ذلك كله سواء كان محتوما براءً مثل وَبَارِ ظم قبيلة أو غير محتوم بها
 مثل - رَقَائِي ، وهذا البناء على الكسر تشبيها له بتزال على رأى البيروني
 ودليلهم على ذلك قول الشاعر :
 إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا . . . فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ (١)
 فهتت حذام على الكسر مع أنها فاعل في الموضعين ، وأعلم أن سيبويه
 يرى أنه معدول عن نفسه الفعل فالتشبيه في العدل والوزن ، أما البيروني
 فيرى أن نزول معدول عن مصدر معروفهتت ، ونى لتشبهته معنى لام الأمر .
 وإلى ما سبق يشير الناظم :
 وأين على الكسر فعَالٌ ظمًا . . . مؤشًا وهو نظير جفيمًا
 حد سيم وأصرفن شكرًا . . . من كل ما التصريف فيه أترا .

(١) البيت من الطول للجيم بن صعب على التصحيح ، وحذام : اسم امرأة
 والفأده تيمه : بناء حذام على الكسر في الموضعين .

ثانياً : بنو تصيب :

يقولون إن ختم بالراء نحو : سفار (اسما لما) أو اسما لغيره ،
ووار علم لقبيلة يبنى عند أكثرهم على الكسر إلا قليلاً منهم أعربه إعراب
ما لا ينصرف مثل غير المختوم بالراء نحو حذام وقطام ، وإنما كان الكسر
هو الكثير ، لأن مذهبهم الإمالة ، فإذا كسروا اتصلوا إليها ، ولو ضمروه
الصرف لا تمنعت قاله الخليل (١) وعلى ذلك قال الفرزدق :
مضى توردن يوماً سفار تجده بها . . . أديهم يزوي بالمستجيز الممورا
وقد اجتمعت اللغتان أي الأعراب والبناء في قول الأضى ميمون
ألم تروا إرباً وعسداً . . . أودي بها الليل والنهار (٢)
ومر دهر على و يسار . . . فهلكت جبهة وسار .
فبنى وار الأولى على الكسر ، وأعرب وار الثانية فاعلا بهلكت .

(١) شرح التصريح ج ٢ ص ٢٢٥

(٢) البيت من بحر البسيط والشاهد فيه : كلمة وار حيث بنيت على الكسر

أولاً وأعربت ثانياً على اللغتين .

الخامس :

وأَمْسٍ ، والمراد به اليوم الذي قبل يومك ، ويشترط ألا يقصاف
ولا يَقَرْنَ بالالف واللام ، ولم يقع طرفا مثل مضى أمسى ، وقضيت أمسى
في رحلة رابعة فاستخرجت مذ أمس فإن أمسى الأولى مرفوع بالضمه بنسيب
تثوين . منصوبه في الثانية ومجرورة في الثالثة من غير تثوين .
وهذا رأى بعض بني تميم الذين يمنعون صرفه مطلقا ، لأنهم
معدول عن الأمس فمنع من الصرف عند هم للمعلمة والعدل ، لأنه علم على
الوقت الثمين من غير أن يكون فيه علامة تدل على التثمين ، ومعدول عن
الأمس .

وقد جاء على ذلك قول الشاعر :

لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَابًا أَمْسًا . . . عَجَائِزًا مِثْلَ السَّمَالِي خُمْسًا (١)

تقوله :

مذ ، أمساء مجرور بالفتحة بالفتحة نبيه عن الكسرة ، فهو يعامل معاملة
المنوع من الصرف ، وهم وجهور بني تميم يمنعون من الصرف في حالة
الرفع وحدها ، ويمنعون على الكسرة في حالة النصب والجر ، ولا يدخله
في باب المنوع من الصرف .

فتقول : اتقنى أمسى ، وقضيت أمسى ، وذاكرت منذ أمسى .

(١) البيت من الرجز المخطور ، وقائله مجهول والغاهد فيه : مذ أمس كما
ذكرنا في الفسوح .

وجاء على لغة أكثرهم قبل الشاعر :

اعتصم بالرجاء إن عن أمس . . . وتناس الذي تضمن أمس (١)

قرئ (أمس) على الفاعلية من غير تنوين ، فهو عددهم في هذه الحالة

اسم منوع الصرف .

أما الحجازيون :

فيبنونه على الكسر مطلقا على تقديره مضمنا معنى اللام المعروفة

قال المسقف نجران أو تبع الأقرن :

اليوم أعلم ما يجي بي . . . ومضى يفصل قضائه أمس (٢)

فأمس (فاعل مضى ، وهو مكسور ، والقوافي مجسورة .

فإن أردت بأمس يوما مبهما من الأيام الماضية نحو : أنتضى أمس

من الأمس الطيبة ، وقضينا أمسا في نزهة رائعة ، ولم نأسف على أمس

من الأمس .

أو عرفته بالأضافة : نحو أمسنا كان جميلا ، وإن أمسنا سعدت بالصحة

الطيبة ، وقضينا في أمسنا وقتا مفيدا .

أو بالألف واللام مثل : الأمس كان المتممة ، وقضيت الأمس في القراءة للأمس

حلاوة بمس ذكره .

(١) البيت من الخفيف ، ولم يعترف قائله والشاهد فيه : تضمن أمس كما وضحا

في الشرح .

(٢) البيت من الكامل ، والشاهد فيه : أمس حيث ورد مكسورا وهو فاعل

فدل ذلك على أن قوما من العرب يهتدون هذا اللفظ على الكسر .

فبهو فيما سبق معرّب منصوب عند السهين والحجازيين .
وكذلك إن كان منصوباً نحو أمّين كان جميلاً أو مجموعاً مثل
أمّس كانت راعية .
فإن استعملت أمّس : مجرداً معيّنًا ، وهو ظرف فهو مهني إجماعاً

أسباب صرف المتنوع من الصرف :

يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أسباب أربعة :

الأول : أن ينكر العلم مثل : رَبِّ سَمَاءٍ ، وَيَزِيدُ وَعِمْرَانَ ، وَيُعِدُّ يَكْرِبَ .
فتزول منه العلمية ، ويسبق السبب الثاني وهو إما التأنيت أو الزيادة
أو المعدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الإلحاق المقصورة
فيجوز الاسم كما في المثال السابق وينون ، ولذهاب أحد موجبي منع
صرفها وهو العلمية .

وإليه أشار ابن مالك (رحمه الله) :

وَأَصْرَفْنَ مَا نَسَّكَرَا . . . من كل ما التعريف فيه أثراً .

ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية كأحمر وسكران فسببويه
يبقيه غير منصرف للوزن أو الزيادة ، وعود الوصف الأصلي ، بناءً على
أن الزائيل العائد كالذي لم يزل .

واختلف رأى الأخفش في ذلك فقد قال بصرفه بناءً على أن الصفة
إذا زالت لا تصود وذلك في الحواشي على كتاب سيبويه ، وقال أيضاً
بالمعنى موافقاً لسببويه وذلك في كتابه الأوسط . (١)

الثاني : التصغير المزيل لأحد السببين المانعين من الصرف كحَمِيمٍ

وَعَمِيمٍ في تصغير أحد وعمر ، فَإِنَّ الْوِزْنَ وَالْعَدْلَ زَالَا بِالتَّصْغِيرِ

(١) انظر التصريح ٢٢٧/٢

فيصرفان ، وقد يرد العكس حيث ينصرف بكبيرا ولا ينصرف بصغرا
نحو : تَحَلَّى ، علمائنا ينصرف بكبيرا ولا ينصرف بصغرا ،
لاستكمال العلتين . بالتصغير وهما العلمية والوزن ، فيقال في تصغيره
تَحَلَّى فهو على زنة تَدَخَّرَج وتَبَيَّنَ .

الثالث : مراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة ، لأن التناسب

فيه إيقاع عذب يمتع النفس ويغرب الأذن ، وله أثره الكبير في تحوية
المعنى ، وتكينه في نفس السامع والقارى . ومن أمثلة ذلك قسرات
نابغ والكسائي رأياً أعدتنا للكافرين سلاسلًا وأغلالاً وسعيراً (١)
فقد نوئت الكلمات مراعاة للمجاورة .

وقوله تعالى : ويطاف عليهم بأنبيه من فضة وأكواب كانت قواريراً
قواريراً من فضة قدرورها قدراً (٢)

وقرارة الأعمش : ولا تَدَنَّ ودًا ولا سواطًا ولا يَهْوَتَ ، ويهوي وتسرًا (٣)
فقد نوئت الكلمات مراعاة لما حولها من كلمات شوعسه .

الرابع : الضرورة الشعرية

فيضطر الشاعر إلى تنوين الاسم الذي منع منه بسبب تلك الضرورة
وذلك :

- (١) الآية ٤ من سورة الانسان .
- (٢) الآية ١٥ من سورة الانسان .
- (٣) الآية ٢٣ من نوح .

أما بالكسرة : كقول النابغة :

(١) إذا ما غزا في الجيش حلق قوقهم، عصائب طير تهندي بمصائب

والقوافي مجرورة أو بالتثنية كقول امرئ القيس مثل :

(٢) ويوم دخلت الخد رعد رعيته . . . فقالت لك الويلات إنك مرجلي

وحكى الأخفش أن ذلك لغة الشعراء لاضطوارهم إلى ذلك في الشعر

فجرت على السنتهم في كلامهم .

ويروى ابن بَرِّي (٣) أن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده ، وإنما

تشمّل السجع والفواصل أيضا " وهو كلام جيد ، وقوي .

ومن ذلك قول الشاعر :

هذا ابن فاطمة إن كنت جاهلة . . . بجدد أنبياء الله قد ختموا (٤)

ومن أمثلة ذلك حصرنا قول شوقي :

إن الذي ملأ اللغات محاسنا . . . جعل الجمال سره في الضاد

ومن أحكام الضرورة الشعرية أن الكوفيين والأخفش للفرسي أجازوا للخطير

أن يمنع صرف المنصرف يمنع ذلك سائر البصريين .

والسمع أقوى شاهد على صحة رأي الكوفيين مثل .

(١) البيت من الطويل والشاهد : بمصائب حيث كما جاءت بكسورة وحققها

الجر بالفتح .

(٢) البيت من الطويل والشاهد صرف غيره للصرف .

(٣) انظر رسالته في نهاية مقامات الحريري ص ١١

(٤) البيت للفرزدق وهو من البسيط يمدح فيه علي بن زين العابدين والشاهد فيه : فاطمة حيث نزلتها للضرورة الشعرية .

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ . . . بِشَبِيبٍ غَاثِلَهُ النَّفْسِ غَدْرًا (١)
فقد منع صرف شبيب للضرورة الشعرية وبمثل ذلك في غير العلم قول

الشاعر :

فَلَوْ كَانَ عِدَّ اللَّهُ مَوْلَى هَجْوَتِهِ . . . وَلَكِنْ هَمَّ اللَّهُ مَوْلَى مَوَالِيَا (٢)
والأصل: مولى موالٍ فترك هذا الأصل، وأثبت الياء، وجر الاسم
بافتحة الظاهرة .

وهذا التتوين قد منع للضرورة الشعرية، فبقي منه على حاله قسط
والبصريين يحتج عليهم بالسماح وهو أقوى حجة، فلابد أن يقولوا
إنه رجوع إلى غير أصل وفي ذلك يقول ابن مالك :
وَلَا ضَطْرَّارٍ أَوْ تَنَاسَبَ صُرْفٌ . . . ذُو الْمَنْعِ وَالصُّرُونِ تَدَلَّى بِصُرْفٍ

(١) هذا من البحر الكامل للاغطل، والأزارق جمع أزرقى من الخواج

والشاهد منه : بشبيب حيث منع من الصرف للضرورة .

(٢) البيت من الطويل للفردق بهجر فيه عهد الله بن أبي اسحاق

الخصري .

والشاهد فيه : موالها حيث عامل المنقوص المنوع من الصرف غير العلم
في حالة الجر معاملة الصحيح فأثبت الياء وجره بالفتحة نياية عن الكسرة
وهذا شأنه عند جميع النحاة .

المنقوس :

وهو اسم معرب آخره ياء ساكنة لانه فإن كان مستحقا لرفع الصرف
، فإن كان غير علم حذف ياءه رفعا وجرا ومن باتفاق سواء كان جمعا
لا نظيره في الآحاد أم بصغرا فالأول كجوارٍ فهو ممنوع من الصرف لصيغة
منتهى الجموع والثاني نحو : أَعْيِمَ تصغير أعي ومنع من الصرف للوصف
• ووزن الفعل

وأما إن كان علما كقاضي علم امرأة فيمنع من الصرف للعلمية والتأنيث
المعنوي وكيرمى علما فهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل نقول :
جاءني جوارٍ ، وأعميم وقاضٍ ورمٍ ومررت بجوارٍ وأعميم وقاضٍ ورمٍ بالتنوين
وحذف الياء في الجميع في حالة الرفع والجر وينصب بالفتحة الظاهرة
نحو شاهدت جوارى وأعمى ، وقاضى ويرمى من تنوين

هذا رأى الجمهور خلافا ليويس ومن وافقه فإنهم يشيرون الياء ساكنة
رفعا ومفتوحه جرا كما في النصب احتجاجا بقول الشاعر

قَدْ عَجِبْتُ مَنِي وَمَنْ يَعْجَلِيَا . . . لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلْفًا مَقْلُوبِيَا

ومثل هذا عند الجمهور ضرورة كقوله في غير العلم :

ولكن عبد الله مولى مواليا

والأولى الالتزام برأى الجمهور حتى لا يؤدي ذلك إلى فوضى التعبير

• واختلاف الأعراب

أسئلة وتطبيقات

- س٦ : ما معنى الصرف ؟ وما أثره في الاسم ؟ وما المراد به ؟ وم فسار
غيره ؟ وضع ووجهه .
- س٧ : للاسم شبه بالحرف ، وله شبه آخر بالفعل أضح هذين الشبهين
وأثرهما عليه مع التشثيل .
- س٨ : بين السبب في منع الاسم من الصرف تفصيلا موضحا الملل المختلفه به
س٩ : وضع أنواع المنوع من الصرف إجمالاً مثلاً لكل ما تذكر .
- س١٠ : صيغة تنتهي الجموع قد تعرب بالحركات الظاهرة وقد تعرب بالحركات
القدرة اشرح ومثل ووجهه .
- س١١ : اذكر آراء العلماء في لفظ سراويل ، وبين الراجح منها بالدليل .
- س١٢ : عالج بأسلوبك سر منع ما فيه طه واحده مع التشثيل .
- س١٣ : أضح بالتشثيل إجمالاً ما يمنع صرفه بمثلين .
- س١٤ : منع الاسم من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون . أضح
بأسلوبك هذا مع التشثيل .
- س١٥ : ما كان على وزن أفعل صفة أصلية بمنع صرفه بمحروط اشرح ذلك
وبين ما يخرج منه .
- س١٦ : متى يجتمع المعدل والوصف . اشرح ذلك مع المعدل ، وبين
حقيقة (آخر) وسر ضمها من الصرف ، ومتى تصرف ، مستدلاً على
كل ما تقول ، ومفصلاً آراء العلماء في ذلك .

تابع أسئلة وتطبيقات

- س ١٢ : إذا سئى بالوصف فى أنواعه الثلاثة فهل يبقى على منعه
أم يصرف • أضح ذلك •
- س ١٣ : العلم المركب ، والعلم المزيد بالالف والنون • اشرح متى يمتنع
كل منهما من الصرف ومتى يجوز ، مع التمثيل والتوجيه •
- س ١٤ : متى ينح العلم الأعجى ؟ وم تعرف العجمة ؟ وما ينح من الانبياء
والملائكة ؟ •
- س ١٥ : نما المعتبر فى وزن الفعل من منح الصرف ؟ وما رأى عيسى بن عمر
فى ذلك ؟ وم استدلال ؟ وكيف ترد عليه ؟
- س ١٦ : للمعرفة المعدولة أنواع وضحاها بالتفصيل والتمثيل ، وما حكم "طوى"
فى الصرف وسر ذلك •
- س ١٧ : وضع آراء العلماء فى فعال علما لمؤث ، وفى أمسى مع التفصيل
والتمثيل •
- س ١٨ : يعرض الصرف لغير النصرف لأسباب • وضع مع الاستشهاد والتوجيه
- س ١٩ : هل يجوز النصرف ؟ ولماذا ؟ اشرح ذلك مستدلا على كلامك •
- س ٢٠ : النقص المستحق لنح الصرف • أضح حكمه وآراء العلماء فى ذلك
مع التمثيل •

تبع أسئلة وتعليقات

س ٢١ بين العاهد فيما يلي ، وأعرّب ما تحته خط .
كان العقيلون يم لقبهم . . . فراخ القطا لا قين أجدل بازيا
ذري وطي بالامور وشميني . . . فما طائري يوما طيك بأخيلا
طيه من اللؤم سرواله . . . فليس يرق لمستطصف
قال تعالى : فعدة من ايام أخر
وقال أيضا : وقالت أولاهم لأخراهم

س ٢٢ بين المنوع من الصرف وسرّضه فيما يأتي :
أحمد - زينب - نواكس - صحراء - ابراهيم - سحر - أمس ،
قطام - هجر - عدنان - عصر - غواش - جرجى - سكران ،
س ٢٣ سلام استشهد النحاة بهذه الابيات

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا . . . متى أضع العماء تعرفون
إذا قالت حذام فصدتوها . . . فان القول ما قالت حذام
لقد عجبت منى ومن لعلييا . . . ليا راتنى خلقا مقلوليا
هذا ابن فاطمه ان كت جاهله . . . بجده أنبياء الله قدصوا

إعراب القليل

اتفق النحاة على أن الأصل في الاسم الإعراب ، وما جاء على أصله فيه : لا يسأل عن سبب إعرابه ، وما جاء مبنيا منه مثل عن سبب بناه ، بأنه أشبه الحرف في لفظه أو في معناه أو في استعماله أو في الافتقار إلى غيره .

وإنما كان الأصل في الإعراب ، لأنه تتوارد عليه معان تركيبية يحتاج في الدلالة عليها إلى الإعراب بخلاف الفعل والحرف فالأصل فيهما البناء .

قال ذلك لوقلت : ما أحسن السماءَ فإن أردت تعجبا فالسما منصوب وإن أردت استفهاما فالسما مجرورة وما استفهامية ، وإن أردت تقييما فالرفع هذه المعاني التركيبية تفتقر إلى الحركة الإعرابية لبيانها وتمييزها .

والبصريون : يقولون الأصل في الأفعال البناء ، وطى ذلك فلا يسأل عن علة بناء الماضي ولا الأمر ، وإنما يسأل عن علة إعراب المضارع .
والكوفيون : يدعون أن الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء ، فلا يسأل عن علة إعراب المضارع ، والأمر عندهم فهم يقولون بإعرابه وإنما يسأل عن علة بناء الماضي ، لأنه جاء على خلاف الأصل .
وهذا ما أبداه ابن مالك .

إعراب المضارع :

وأما أعرب المضارع عند البصريين لمشايعته الاسم في عدة وجوه ،
والقى : إذا شابه الشيء شبيها قويا أعظم حكمه ، فاستحق الإعراب
ووجوه الشبه بين المضارع والاسم فيما يلي :

أولا : المضارع يقع موقع الاسم في أمور كثيرة بأن يكون خيرا مثل : العلم
يضى ، الطريق ، والمعلم يضى ، للطريق ، ويقع صفة مثل هذا طالب
مجتهد ، والمضارع مثل هذا طالب يجتهد . وحالا : هذا العالم
يجتهد شرح قضايا العلم ، مثل حضر العالم مجيدا للعلم ، وصلة
مثل : جاء الذى قام أبوه والمضارع نحو . حضر الذى يقوم أبوه ،
قلما وقع المضارع في هذه المواقع التى يقع فيها الاسم كان شبيها به
ثانيا : أن كلا منهما يحتاج إلى الحركة الإعرابية لتوارد المعانى التركيبية
عليها وقد مضى مثال الاسم والفعل مثل : لاتفن بالجفاء وتمدح
عليها ، ولا تفصن بالحدق وتبالغ في إظهار الحب ، فالمثالان يحتلان
النهي عن كلا الفعلين أو عن اجتماعهما أو عن الأول لا غير ، ويتضح
ذلك بالإعراب .

ثالثا : المضارع أشبه مطلق الاسم في الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ،
ولام الفاعل بموافقتة له في حركاته وسكناته ، وعدد حروفه الأصلية
والزائدة صلاحيته للحال والاستقبال وذلك نحو حضر محمد ، وسوف

يحضر أولي حضون فالتخصيص بسوف أو بالسين أو نون التوكيد ،
أو بلام الابتداء مثل إن محمد لم يسافر كما نقول : إن محمداً لم يسافر ،
وحركات المضارع مثل حركات اسم الفاعل مثل يستغفر ويستغفر ، وشبهه

الشيء يعطى حكمه .

لم يبنى المضارع مع الشوئين

وإنما يبنى المضارع مع نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ونون النسوة ولمعارضة
شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، لأن نوني التوكيد والإنث لا تطحان
الأسماء ، فلما لحقا الفعل ضعف شبهه بالاسم ، فرجع إلى أصله من البناء
، ونى على الفتح مع نون التوكيد ، لتركيه معها تركيب خمسة عشر ، وعلى
السكون مع النون الإنث حملا على الماضي المتصل ^(١) بها ضمعا لتوالي
أربع متحركات .

ويرى الرهضي أن التركيب والحمل على الماضي طة لأصل البناء " .
ومن المعروف أن أنواع الإعراب التي تدخل على المضارع ثلاثة : الرفع
والنصب والجرم ، فلا جرم في الأفعال ، لأن عامله في الاسم أصالة
وهو الحرف غير مستقل ، فلا تقبل أن يحمل طة جرم الفعل ، ولذلك
عوضوه الجرم لأنه ثقيل مناسب خفة الجرم ، وأما الرفع والنصب فعاملهما
قوى في الاسم وهو الفعل ، لذلك حمل عليهما رفع المضارع ونصبه ، فكميل

(١) دراسات في النحو ص ٢

لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الاعراب .

رفع المضارع :

النحويون جميعهم متفقون على أن المضارع يرفع إذا تجرد من الناصب والجازم ولم تباشره نون التوكيد ولا نون الإثبات^(١) ، ولكنهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع قال ابن مالك .

ارفع مضارعاً إذا يَجْرَدُ . . . من ناصبٍ وِجَازِمٍ كَتَسَمَدُ

رائع المضارع :

اختلف النحاة في ذلك على أقوال :

أولاً : قول الفراء وغيره من حذاق الكوفيين ، والأخفش ، واختار ذلك ابن مالك ، وهو أن المضارع يرفع لفظاً أو تقديرًا أو محلاً لتجرده من الناصب والجازم ، لأن الرفع يدور مع التجرد وجوداً وعدمًا ، والدوران من صالكة العلة وأولتها ، والتجرد أمر وجودي لا عددي وهو كونه خالياً من ناصب وِجَازِمٍ لعدم الناصب والجازم^(٢)

ثانياً : يرى البصريون أن رافع المضارع هو وقوعه موقع الاسم حيث وقع خبراً وصله وصفة وحالاً ، فلما وقع موقعه صار شله فأعطى أشرف حركات الإعراب وأسبقها وهو الرفع .

واعترض هذا الرأي : بأنه غير مطرد ، لا ينتقاه بنحو : هلا تفعل
، وسوف تفعل وستجتهد ، حضر الذي يؤدي ، وكان محمد يفسوز ،

(١) شرح الكافية ج ١ ص ٢٢١
(٢) شرح التصریح ج ٢ ص ٢٢١

وضو : مالك لا تذاكر درسك ؟

فالمضارع في كل ما سبق مرفوع ، ولا يحل محل الاسم ، لأن الاسم لا يقع بعد حرف التخصيص ولا بعد حرف التقييس ، والصلح لا تكون مفردا ، وكذا حُكِرَ أعمال الشروع ، والاسم لا يقع بعد لا فلا يقال مالك لا مجتهدا ، لأنه حال ، والحال إذا سبقت بـ لا يجب تكرارها ، وذلك ضعف قول البصريين إن الذي يرفع المضارع طولُه محل الاسم .

ثالثا : رأى الكسائي :

يرى أن الذي رفع المضارع هو حروف المضارعة التي هي حروف (أنت) التي تكون في أول المضارع ، والتي حدث الرفع بوجودها ، ولم يكن موجودا قبلها ، لأن أصل المضارع هو الماضي أو المصدر ، فحسب الرفع إليها أولى من نسبه إلى غيرها ولكن هذا الرأي ضعيف : لان حروف المضارعة قد صارت جزاء من المضارع ، وجزء الشيء ، لا يعمل في نفسه ، وكذلك حروف المضارعة موجودة مع أداة النصب والجنم مثل لن أهل الواجب ولم أقبل الشيء ، وذلك حكم على هذا بالضعف .

رابعا : رأى ثعلب والزجاج :

يريان أن المضارع مرفوع بمضارعة الاسم ، ورد هذا الرأي بأب الضارعة

تقتضى مطلق الإعراب لا خصوص الرفع .

وأرجح هذه الآراء :

وأرجح هذه الآراء هو رأى حذاق الكوفيين ، وهو تجرّد من الناصب
والجازم لسلامته من الاعتراض عليه ، والتجرّد هو استعمال المصارع
واللاتيان به على أول أحواله خالها من لفظ يقتضى تغييره فهو أمر وجودى
أو على عدم الناصب والجازم ، وهذا السقول جدير بالقبول ، لأنه بسعيد
عن النقص ، وارتضاء ابن مالك فى القيتسه .

نواصب المضارع

ينصب الفعل المضارع إذا دخل عليه أداة نصب وهذه النواصب أربعة وهي: لن، كي، وإذن، وأن، فإذا دخلت عليه نصيبه بالفتحة الظاهرة إن كان صحيح الآخر مثل: لن أترك واجيباً، وأحب أن تذاكر أو كان معطلاً بالواو أو بالياء مثل جئت كي أهدى واجيباً، وأدعوا لي الخير • وحذف النون إن كان من الأفعال الخمسة نحو: لن تتجسروا إلا بجدكم، وأرجو أن تغزوا بالخير •

معنى (لن) :

حرف ينفي المضارع ويظلمه للاستقبال كالسين، فهي تنفي ما أثبت مع حرف التنقيس فقولك: لن ألعب نفي لقولك سألعب، ونفيها للفعل في الزمن المستقبل على ضربين، إما أن يكون لهذا النفي غاية ينتهي إليها مثل قوله تعالى: لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى • (١) فالنفي مستمر إلى رجوع موسى، وقوله تعالى: لن ننس ندخلها حتى يخرجوا منها (٢) فنفي الدخول مستمر إلى خروجهم، وإما أن يكون النفي مستمراً إلى غير غاية نحو قوله تعالى: لن يخلقوا ذباباً (٣) فنفي الخلق عنهم مستمر أبداً، فهي تنفي مطلق النفي في المستقبل، والنفي بها كالنفي بلا عن سببويه والجمهور •

(١) طه ٩١
(٢) المائدة ٢٢
(٣) الحج ٧٣

ويروى الزمخشري أن (لن) تفيد تأكيد النفي تقول : لا أهمل واجبا إذا أردت تطلق النفي فإذا قصدت تأكيدا قلت : لن أهمل واجبا وكذلك ذهب إلى افادتها التأييد ، مستدلا بقوله تعالى : لن يخلقوا ذبابا (١) ولو اجتمعوا له ، فالنفي مستمر أبدا ، لأن عدم خلقهم للذباب قائم مستمر ، ولكن دعواه هنا غير دقيقة لأمور :
أولا : لو كانت (لن) تفيد التأييد ما ذكر القرآن بعدها (يوما) وإلا كان تناقضا في قوله تعالى : فلن أكلم اليوم إنسيا (٢)
ثانيا : ذكر القرآن كلمة (أبدا) بعدها ولو أفادت التأييد لما كان هناك فائدة لها في قوله تعالى : ولن يتنوه أبدا .
ثالثا : لو أفادت التأييد ، ما صح أن يذكر بعدها ما يقطع به ، وسين انتهام في قوله تعالى : فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي (٣)
أما دعواه افادتها التأكيد فمردود عليه : فإن ما ذكره الكهكاش في تفسير قوله " لن تراني " (٥) غير مسلم فإن " لن " مثل " لا " في النفس لجميع أجزاء المستقبل أو بعضه فقولك : لن أكتب يحتمل أنك ممنوع عن الكتابة في جميع أجزاء الزمن المستقبل أو في بعض أجزاءه

(١) الحج ٧٣

(٢) مريم ٢٦

(٣) يوسف ٨٠

(٤) طه ١٤٣

(٥) الاعراف ١٤٣

مثل لا أكتب في النفس من غير تأييد ولا تأكيد : ويؤيد ما سبق قول
سيبويه " وإذا قال هو يفعل ، أي هو في حال فعل فإن نفيه
ما يفعل . وإذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعا ،
فنفيه لا يفعل .

وإذا قال ليفعلن فنفيه . لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن
نقلت والله لا يفعل ، وإذا قال سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل (١)

حكاية التأييد عن الزمخشري :

تابع باحث معاصر هذه القضية وهي أن الزمخشري قال في أنموذجه
إن لن نفي التأييد ، وذكر أن الشاهير من النحاة عقب الزمخشري
بلاط طوائف : طائفة لم يذكر علماء هذا القول مطلقا مثل ابن عطية
، وابن الخياط ، والهذلي ، والشامي وابن الحاجب وابن عسفور
في مؤلفاتهم ، والعكبري وابن إياز ، والمالقي وغيرهم وطائفة ثانية
تورد هذا القول غير منسوب للزمخشري مثل السكاكي ، وابن عبيش
وابن مالك في التسهيل ، وابن كثير في تفسيره ، والجاسق في شرح الكافية ،
وطائفة ثالثة تنسب هذا القول إلى الزمخشري مثل ابن مالك في
شرح الكافية الشافية . ضد قوله :

وَمِنْ رَأَى النَّفْسَ بِلَنْ مَوْجِدًا . . . فَقَوْلُهُ أَرَادَ وَخَلَقَهُ أَحَدًا .

(١) - الكتاب ١ / ٤٦٠ ، ص ٢٠ ، ح ١٠٠٠٠

وأبو عيان في تفسيره ، والمرادى في الرنى الدانى ، وابن هشام
في أوضح المسالك والزركنى في برهانه ، وابن عقيل في شرحه على التسهيل
، والدماينى كذلك والشيخ خالد الأزهرى في تصريحه ، والسبوى فى
الجمع ، والأشمونى فى شرحه .

وهؤلاء يرون أن نقل هذه المقولة عنه في أنموذجه ، ويظهر أن أول من
أشاع هذا القيل عن الزمخشرى هو ابن مالك ، والنحاه من بعده تابعوه
في ذلك ، وربطوا هذا القول بمذهبه الاعتزالى .

والحقيقة أن الزمخشرى من خلال مؤلفاته . فى الفصل (١) قال

" ولن لتأكيد النفى ما تمطيه لا من نفى المستقبل " وفى الكشاف (٢)

(قال ، لا ولن أختان رقى نفى المستقبل إلا أن فى " لن " تأكيداً وتشديداً "

فى أنموذجه قال : (ولن تطيره لا رقى نفى المستقبل ولكن على التأكيد)^(٣)
وشراح الأنموذج لم ينقلوا عنه التأييد مثل شرح الشيخ المستارى ت ١١١٩ هـ
، والشيخ المتوفى ٦٤٧ هـ ويظهر أن التحريف فى التأكيد حل مكانه التأييد
فشرحهما يعتمدان لفظ التأكيد ، وأهمل التأييد ، وهو قول غير مناسب
لصغار الطلبة فكيف يرجل مثل الزمخشرى فعلا عن أن مؤلفاته كالكشاف
والفصل ذكرت التأكيد فقط وما وقع فى بعض نسخ الأنموذج فهو محسوف
ويرد .

(١) - ٢٠٧

(٢) ط ٧٦ ، ٧٧

(٣) الأنموذج يفتح الألف الأولى - ١٢٨ مخطوط فى مكتبة المدينة المنورة العامه .

أصلها :

يرى سيهويه والجمهور أن "لن" حرف بهيطة جاء على وضعه الأصلي

• فلا تركيب فيه ولا إبدال

أما القراء : فذهب إلى أن أصلها (لا) أبدلت الألف نونا ، وإذ

هو حرف ثنائي آخره لين

وهذا رأى مردود على صاحبه فمن جهة الصناعة فالمعهود إبدال

النون ألقا لا العكس ، والإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملاً

أما الخليل والكسائي : فيقولان بأنها مركبة لا بهيطة وأصلها

لا أن • حذف الهزة تخفيفاً ، والألف للساكنين

وحجتهم في هذا الرأي : قرب لفظهما منهما في معناها وهو

التنقي والنخعي للاستقبال حاصل فيهما وجاءت على الأصل في الشعر^(١)

ورد رأيهما : إن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين

حالة التركيب كقولنا : والظاهر هنا جزء كل منهما

هل تغيد لن الدعاء :

يرى ابن السراج وابن عصفور أن لن تغيد الدعاء مستدلين بقول

الله " فلن أكون ظهراً للمجرمين " مدعين أن معناه : فأجعلن لا أكون

ويقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ مَهْلًا يَا لَيْلَى ••• تِلْكَ خَالِدٌ مَخْرُوجٌ الْجِبَالِ

(١) وهو قول : يرى المرء ما لا أن يلقى ••• ويعرض دين أدناه الخلوب
جأيد الأنصاري

بدليل عطف الدعاء عليه في قوله (ثم لازلت) إذ لا يعطف
الانشاء على الخبر وكما أنت لا " كذلك للدعاء " .
ولا حجة لهم في الآية لا يمكن حملها على النفي المحض ، وسكون
ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظهر مجرماً ؟ لتلك النعمة
التي أنعم الله بها عليه .

ولأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب^(١)
الجزء بلن :

زم بعض النحويين أن لن قد يجزم بها قول الشاعر :
أَيَادِي سَيِّئَاتِي مَا يَعَزِّمَانِي كَمَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ . . . فَلَنْ يَحِلَّ لِلْمَعِينِينَ بَعْدَكَ مَنَظَرٌ^(٢)
وقول الآخر :

لَنْ يَخْسِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مِنْ جَزْءٍ . . . كَ دُونَ بَابِكَ الْحَلْقَةَ^(٣)
بدليل حذف لام "يحل" بعدها ، ولو كانت ناصبه ، لقال يحل بانيات
الألف وينصب الفعل بالفتحة المقدره ، كما حذف عين يجب ، لسكون
اللام للحزن ، ولو كانت ناصبه لقال يخسب .

قال العلامة الأشموزي : والأول محتمل للاجترار بالفتحة عن الألف

للضرورة .

(١) شرح الأشموزي ح ٣ / ٢٧٨

(٢) البيت لكثيره وهو من الطويل والشاهد فيه : ما ذكر في الشرح .

(٣) البيت لأعرابي بالمدنية . وهو من المشرح والشاهد فيه : ما ذكر في

الشرح .

والثاني محمول على الضرورة فلا ينهض شاهدا (١)

امتناع الفصل بينها وبين الفعل :

لا يجوز الفصل في الاختيار بين "لن" والفعل عند البصريين ، وبعض النحاة أجاز الفصل بالقسم ومحمول الفعل نحو : لن والله أبغض (٢) شرا ولن العلم أتوك ، وورد الفصل في ضرورة الشعر في قول الشاعر :
لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا . . أدع القتال وأشهد الهيجاء (٣)
هل يجوز تقدم محمول فعلها عليها :

يرى جمهور النحاه جواز تقدم محمول معمولها عليها نحو : العلم لن أهمل ، وبذلك استدل سيبويه على بساطتها ، إذ لو كانت مركبة من "لا" و "أن" لزم تقدم محمول الصلة (الفعل) على الموصول الحرفي (أن) وهذا ممتنع فلا يقال : العلم يعجبني أن تفهم ، ولا يعجبني الصرف أن تفهم ومنع الأخفش الصغير هذا التقدم ، لأن النفي له صور الكلام ، ولكن يرد عليه بأن ذلك خاص بما بخلاف "لن" يدل قول الشاعر :

مَهْ عَادِلِي فِهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا

(١) ج ٣ - ٢٧٨

(٢) دراسات الشيخ شبانه ص ٨

(٣) البيت من البسيط ولا يصرف تأثله والشاهد فيه : لن ما رأيت حيث تصل بين لن والفعل للضرورة .

الثاني : المنصب يكي المصدرية

وهي التي تقع بعد اللام لفظا وليس بعد ها أن نحو : لكيلا تأسوا
على ما فاتكم .

أو تقديرا نحو جئتكم كي تكرمني إذا قدرت أن الأصل لكى ، وأنتك
حذفت اللام استغناء عنها بيئتها ، فلا يجوز أن تكون كي جارة مؤكدة
لللام ، لأنه لا يجمع بين حرفي جسر في الفصح ، ولا ضرورة تدعو إلى
جعل الثاني مؤكدا ، وهي ناصبة بنفسها كما أن المصدرية كذلك .

المواضع التي يتعين أن تكون كي تعليلية حارة :

يتعين أن تكون كي حرف تعليل وجو في أربعة مواضع (١)

الموضع الاول : أن تقع قبل (ما) المصدرية كما في قول الشاعر (٢)

إِذَا أَتَيْتَ لَمْ تَفْعَ فَضَّرْ فَإِنَّمَا . . . يَدْرِي الْفَتَى كَيْمَا يَصْرُ وَيَنْفَعُ .

(فتى) حرف تعليل وجر ، وما مصدرية ، والمصدر المؤول مجرور بكي
، ويرى بعضهم أن (كي) هنا مصدرية ، وما كانه ، واللام مقدرة قبلها .

الموضع الثاني :

أن تقع كي قبل اللام مثل : هاجرت كي لأحق آمالي . فتى حرف

جر وتعليل ، واللام مؤكدة لها ، والفعل منصوب بأن مشبوهة بعدها

(١) دراسات الشيخ شبانه ص ٩ ، ١٠

(٢) البيت من البسيط للناطقة والشاهد فيه : كَمَا يَصْرُ كَمَا فِي الشَّرْحِ .

ولام الجر فصلت بين الفعل وناصبه ، فنعتت كي عن العمل ، وأما
اجتماع كي واللام فقد ورد اجتماع حرفي جر شذوذا فهو أخف
من سابقه .

الموضع الثالث :

إذا دخلت على (ما) الاستهامية كقولهم عن السؤال عن العمل
كبه ، بمعنى لسه ، فكى حرف تمليل وجبر ، وما الاستهامية في محل
جر ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف أو مذكور نحو : كسب
سافرت ؟ أي لم سافرت ؟ ولا يجوز أن تكون كي مصدرية ، إذ لا فعل
تنصبه .

الموضع الرابع :

ان تقع قبل أن المصدرية مضمرة مثل : أقبلت كي تعلمني . إذا قدرت
النصب بأن مضمرة بعدها ، ولا تنصب ، لأن الحرف المصدرى لا يدخل
على مثله في الفصيح وإضمار أن بعد كي واجب عند البصريين ولا يجوز
إظهارها إلى في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

قَالَتْ أَكَلِ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا يَنْجِيَا

لسانك كيما أن تفسروا تحذوما (1)

وابن مالك يرى أن ذلك قليل ، والكوفيين يجيزون إظهارها اختاراً .
(1) البيت من الطويل لجميل بن سفيان ويستشهد به : على زيادة (ما) بعد
كي ، وعلى إظهار أن المصدرية بعدها .

(كسى بين الصدرية والتعليلية)

وتعلح "كى" أن تكون جارة ، وأن تكون ناصبه فى موضعين .
الأول : أن تقع بين اللام وأن نحو : جاهدى لكى أن أنال رضا الله ونحو

قول الشاعر :

أرذت لكىما أن تلير يقصرتى . . . فنتركها مشنا يهداه بلقع (١)

فيجوز أن تجعل (كى) صدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام وهذا أرجح لاسمعه أن للفعل فهى أحق بالمعمل ،
ومراعاة الأصل عملا وترتيبها .

الثانى : أن تنفرد عن اللام وأن نحو : سافرت كى أشاهد المناظر الجميلة وقال تعالى : (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم) فيجوز أن تكون صدرية ناصبة ، وتقدر اللام قبلها ، وأن تكون جارة تعليلية ، وتقدر أن بعدها ، والنصب بها ، والمصدر المؤول مجرور بـكى (٢)

(١) البيت من الطويل ولا يعرف تائله والشاهد / كىما أن كما فى الشرح

(٢) دراسات ص ١٢

مذهب الأُخفش في 'كي' :

يرى الأُخفش أن 'كي' جارة دائما وأن النسب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد رأيه بقول الله تعالى : (كَيْلًا تَأْسُوا) فَإِنَّ كِي فِي الْآيَةِ يجب أن يكون ناسبة ، ولا يجوز أن تجعل جارة مؤكدة للام ، لأن اجتماع حرفي جسر من الشاذ الذي لا يصح تخريج الفصح عليه .

مذهب الكوفيين في 'كي' :

يرى الكوفيون أن كي لا تكون إلا ناصبه للمفارع ولا تكون جارة وهذا رأى ضعيف فالسبب الثالث في السؤال عن الفعل كيمه ؟ فلا مفسد في تنسيبه ، وجرت (ما) الاستفهامية محلا بدليل حذف إلا إذا كانت فصيحة موضع جسر وتأولوا كيمه على تقدير : كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف ، ولما خرج ما الاستفهامية عن المصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنسوب مع بقاء عامل النسب ، وكل ذلك أم يثبت (١)

ويرد أيضا قولهم يقول الشاعر :

فَأَوَقَدْتُ نَارِي كِيَّ لِيُصْرَّ حَمْرُهَا . . . وَأَخْرَجْتُ كَلِيَّ وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ

وقول الآخر :

كِيَّ لِنَقْضِي رَيْبَةَ سَا . . . وَدَعْنِي غَيْرَ مَخْتَلَسٍ (٢)

(١) التصحيح ج ٢ ص ٢٣٠

(٢) شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٨٠ و ٢٨١

(٣) البيت من العديري لابن تيسر الرقيات والشاهد كي لنقض . فان وتوسع اللام بعد كي يجعلها خبر مصدرية .

تفى فى البيتين يتعين أن تكون جارة تملأية والنصب بأن مضمرة بعدها ، ولا يجوز أن تكون ناصبة ، لأن لام الجر لا تفصل بين الناصب والفعل المنصوب وذلك يبطل تولى الكوفيين .

الفصل بين "كى" والفعل :

اتفق النحاة على جواز الفصل فيهما بلا النافية أو بما الزائدة أو بهما

مما نحو :

أَرَدْتُ كَيْمَا لَا تَرَى ابْنَ عَثْرَةَ . . . وَمَنْ ذَا الَّذِي يَمْلَأُ الْكَمَالَ تَكْمَلُ (١)

أما الفصل بغيرهما ، فلا يجوز عند البصريين وهشام وسه وواقفه من الكوفيين فى الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب ، وجوز الكسائى بمحمول الفعل الذى دخلت عليه ، والقسم بالشرط فيبطل عليها غير رفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل فينصب الفعل فيبطل العمل مثل : جئت كى الحديث أشرح برفع الفعل أو كى والله أفهم والعمل مثل : جئت كى أن أصحيت أفهم بنصب الفعل (٢)

(١) البيت من الكامل لأبى ثروان والشاهد فيه (كَيْمَا لَا تَرَى أَى جَوَاز

الفصل بلا النافية .

(٢) شرح الأسمونى ج ٣ ص ٢٨٠ ، ٢٨١

حكم تقديم معمول فعلها عليها :

منع الجهور تقدم هذا المعمول عليها فلا يقال : شاهدت الطائرة
في أسقط . وجئت الزهور في أقطف من الحديثه ، حتى لا يتقدم وعممول
الصلة على الموصول ، لأن في المصدرية وأن من الموصول الحرفية
وأجاز ذلك الكسائي وهو ضميم .

رأى النجاء في تخرج كيما في قول الشاعر :

وطرفك إما جئتنا فاحبسته . . . كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر (١)

يقول الأشموني : زعم الفارسي أن أصل (كما) في قوله (كيما) حذف
الياء ينصب بها أي فالكاف مختصه من كي ، وهي حرف مصدرى والسلام
مقدره قبلها أو حرف تمليل وجروها زائدة ، ويحسبوا منصوبا بالكاف
أو بأن مضمرة على أن تمليه

بوي ابن مالك : أن كاف التشبيه كت ما ودخلها معنى التمليل
وضرب لها تشبيها لها بكى أو نصب بأن مضمرة بعدها ، والمصدر المؤول
مجزور بالكاف ، وما زائد غير كاسه والنصب بكاف التمليل تليل ، وهو
رأى التوقيين ، أما البصريين فيمتنعون النصب بعدها ويجعلونها بمعنى
لعل ، و رد على رأيهم : لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصريين ينسرونه
على الأثراد جروها ، ومثله قول زهير :

(١) البيت من التليل لابن ربيعة والشاهد : كما يحسبوا كما هو مذكور في
الفسح .

لَاتَقْتَمِ النَّاسَ كَمَا لَاتَقْتَمِ (١)

وقيل : إن ما صدرية ويحسبوا منصوب بها حملا على "أَنْ أَوْ أَنْ
(ما) مصدرية والفعل بعد ها مرفوع ، وحذفت التين تخفيفا ، والكاف

حرف تعليل وشرح ومعهم يرى أن الرواية في البيت محرفة وصحتها .
إِنَّمَا جَاءَتْ فَطَنَ عَيْنَاهُ فَجَدَّ - لَمْ يَحْسِبُوا أَنْ يَهْوَى حَيْث تَنْظُرُ

عسل كي ضمرة

يرى للسويدي وابن كيسان جواز المثل يكي ضمرة محجب بأن

العرب أظهرت بعد لام التعليل تارة ، وكى تارة أخرى .

أما الجمهور فيرى أن "كى" لاتعمل ضمرة ، والنصب بأن ضمرة بـ

السلام .

نحو : سافرت لأنال الخير ، وأن (أن) أقوى في عمل النصب

من غيرها ضمرة فهي أم البليغ .

(١) هذا من الرجز والشاهد - مع القناع بعد (كما) .

وستطيع بعد هذا العرض أن تلخص استعمالات كي فيما يلي :

١- تستعمل كي على ثلاثة أوجه ، اسم استفهام مختصر من كيف ، حرف

تعليق وجر بمنزلة اللام ، وحرف صدري ويصف بمنزلة أن .

٢- تتعين أن تكون حرف تعليل وجر في أربعة مواضع : قبل ما

الاستفهامية ، وقبل ما الصدرية ، وقبل أن الصدرية ضمرة قبل

لام الجر .

٣- تتعين أن تكون صدرية في موضع واحد ، وهو أن تقع بعد اللام و

ليس بعدها أن .

٤- تصلح أن تكون تعليلية ، وأن تكون صدرية في موضعين .

أن تقع بين اللام وأن ، وأن تنفرد عن اللام والله .

٥- يرى الكوفيين أن كي لا تكون إلا ناصبة للمضارع ، ومعنى النحاة

يرى أنها لا تكون إلا جارة .

٦- يفتح الجهمر تقدم مفعول ممدول كي عليها ويجيزه الكسائي كما

اتفق النحاة على جواز الفصل بين كي والفعل بما أولا أو بهما

واختلفوا فيما عداها .

٧- يرى الجهمر أن كي لا تعمل ضمرا ، خلافاً لسيراني في ذلك (١)

اعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال إذن عند استيفاء الشرط
للنصب ، وصلى النصب حملا لها على ظن ، لأنها تعبها في جواز
تقدمها على الجملة ، وتأخرها عنها ، وتوسطها بين جزأها ، لحلمهم
(ما) على (ليس) في العمل ، لأنها طلبها في نفي الحصول
، وإن كان القياس إعمالها لأنها غير مخصصة .

معناها :

قال سيويه : (١) هي حرف جواب وجزء ، ومعنى كنهها للجواب
أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر .

والجزء : أن ضمن الكلام الذي تقع هي فيه جزءا لضمين كلام آخر
وذهب أبو على الشلوين إلى أنها حرف عدال على الجواب والجزء معا
في كل كلام تقع فيه ، ويرى الفارسي ، إلى أنها حرف دال على الجواب
لا يفارقها ذلك ،

وأما كونها حرفا دالا على الجزء فقد يفارقها ، فهي دالة على
الجواب والجزء في الأكثر وقد تنحصر للدلالة على الجواب ، وذلك
كما لو قال لك قائل " انى أجبك ؟ فنقول له : إذن أظنك صادقا

، فإن هذا الكلام الذي أجبت به لا دلالة له على الجزء .

والأصح أن كونهما للجواب والجزاء غالب في أكثر المواضع ، لا في كل موضع (١)

الوقف عليها :

نون (إئن) تبدل ألفا عند الوقف عليها تشبيها لها بتسوين المنصوب ، وهذا هو الصحيح وذهب المازني والمبرد إلى الوقف عليها كأن ولن ، وينبغي أن يكون اختلافهم في الوقف عليها مبنيا على اختلافهم في حقيقتها ، فعلى أنها حرف يوقف عليها بالتسوين ، وعلى أنها اسم نون يوقف عليها بالفاء . (٢)

كاتبها :

الجمهور يكتبها بالألف ، والمازني والمبرد يكتبانها بالتسوين ، والقراء يقول إن أهملت كتبت بالألف لأنها لاتلتبس إذا حينئذ ، وإن أهملت كتبت بالقول للفرق بينها وبين إذا وتقل أيضا المكس ، ويحل اختلافهم في غير المصحف ، أما فيه فيتفق الجميع على رسمها فيه بالألف (٣)

حقيقتها :

اختلف العلماء في حقيقتها على قولين :

أحد ها : أنها حرف : وهذا رأى الجمهور ، وهذا هو القول الصحيح .

(١) عدة السالك إلى تحقيق ألفية ابن مالك ج ٤ ص ٦٢

(٢) (٣) وراسل ص ٢٥ - ٢٦

الثاني : " اسم ، وأصلها إذا الظرفية المتضمنة لمعنى العرط ، وأن
من قال : سأذكر فقلت في جواب هذا الكلام إذا تنجح ، فإن
أصل كلامك ، إذا ذكرت نجحت . فالتنوين في إذا عوض
عن الجملة الشرطية ، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين ، وناسب
المضارع بعدها أن المصدرية مضمومة وهي تؤول مع ما بعدها
بصدر يكون فاعلا لفعل محذوف والتقدير إذا حدثت المذاكرة إذن
وقع نجاحك ، وهذا قول الكوفيين .^(١)

الفصل بمفعول الفعل نحو : إذن العلم تحصل ، وإذن المدرس
تفهم .

ويرى العلامة الأسيوطي^(٢) : أن الصحيح الضع إذا لم يسمع شيء
من ذلك وإنما السماع ورد ويقسم مثل قول الشاعر :
إذن والله نرسمهم بحرفي . . . يشبه الطفل من قبل المشيب^(٣)
ويجب إلغاؤها إذا وقعت حشوا ولم تنضم لضمها عن العمل
فيجب رفع المضارع بعدها إذا تأخرت أو توسطت مثل : تنجح
إذن ، وأنت إذن تنجح .

(١) عدة السالك ٤ / ١٦٣

(٢) شرح الأسيوطي ١/٣ ، ٢٨ ، ٢٩٠

(٣) البهت من الوافر مثل لحسان بن ثابت والشاهد : إذن والله نرسمهم
فانصب المضارع بعد أن مع الفعل بالقسم .

ونحو : إن اجتهدت إذن تنجح ، والله إذن لا يخيب قصدك .
ولذلك رفع الضارع بعدها في قول الشاعر :
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها . . . وأمكنتني منها إذا لا أقبلها (١)
وأما النصب في قول الشاعر :
لا تتركني فيهم سهطيراً . . . إني إذا أهلك أو أطيراً (٢)
فضرورة أو الخبر محذوف أي إني لا أستطيع ذلك ثم استأنف
إذن أهلك .

حكم إذن إذا سبقت بمعطف :

وإذا وقعت إذن بعد معطف (الفاء أو الواو) فقد عطفت على
ماله محل القيت (٣) من الإعراب ألغيت إذن فإن قيل : إن تنونسي
أترك وإذن أحسن إليك ، فإن قدرت المعطف على الجوانب جزمت
، وأهملت إذن لوقوعها حشوا أو على الجملةين مما جازا لرفع .
والنصب ، وقيل يتمين النصب ، لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطف
على الأول ، ومثل ذلك : زيد يقوم وإذن أحسن إليه ، إن عطفت على
الجملة رفعت أو على الاسم فالمدحيان .

- (١) البيت من الطويل لكثير عزة والشاهد : إذا لا أقبلها حيث أهلك
إذن لأنهم لم تصدر .
- (٢) البيت حصر لا يحرف قائله والشاهد : إذن أهلك كما قيل في الفرح
- (٣) شرح الأسمعي ٢٨٩/٣ ٢٩٠٤

فإن عطف على ما لا محل له من الإعراب : جاز إهمالها وإعمالها ،
لأنها تصدره من وجهه ، وتوسطه من وجه آخر ، وكأن "إذن" وقعت
حسوا والأرجح الإهمال ، لأنها غير تصدره في الظاهرة .

وعلى ذلك جاز النصب والرفع في قوله تعالى : وإذن لا يلبثون
خلافك بالقليل .

وقوله : فإذن لا يؤمن الناس تغييراً أقوى ، يحذف التين وإبائها .
ويرى الرضى : أن أصلها إذ وهو ظرف مخصص بالماضي ، ثم حذفت
الجملة التي تضاف إليها إذ ، وعوض عنها التين ، ثم قُحط الذال ليكون
في ظرف منصوب ، ثم جعل صالحاً لجميع الأوزن ، وضمت معنى الشرط ،
وهذان الرأيان عمادهما الحدس والتخمين .

كما اختلفوا في بساطتها وتركيبها - فقول إذن مركبة من إذ وأن
المصدرية نقلت حركة الهمزة إلى الذال ، ثم حذفت الهمزة فصارت
إذن .

وقيل : أصلها إذا أن ؟ فحذفت الهمزة من أن ثم الألف
للتخلص من الساكنين فصارت إذن ، وهي تنصب المضارع مثل أن المصدرية .
وقال الجمهور : إنها حرف بسيط لا تركيب فيه ، وهو قول جدير بالاتباع .

شروط النصب بإذن :

يشترط للنصب بإذن ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الفعل بعد ها مستقبلا إجرا^(١) لها مجرى سائر التواصب

نحو قولك : إذن تتجح جوابا لمن قال : سأجتهد .

الثاني : أن يليها الفعل بألا يفصل بينهما وبينه بفاصل غير القسم

ولا النافية .

الثالث : أن تكون مصدره في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق وارتباط

بما بعد ها .

فإذا وجدت هذه الشروط وجب إعمالها عند جمهرة البصريين والكوفيين .

ونقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب لا ينصبون المضارع بعد إذن مع

استيفاء جميع الشروط فهم يرفعون المضارع بعد ها وحكاها سيويه^(٢) وهى

لغة نادرة .

وقد تلقى البصريين نقل عيسى بالقبول ووافقهم ثعلب ، ولكن الأصح

عليها لأن رواية الشقة مقبولة لاترد ، والتقليل بالإهمال لغة نادرة جدا^(٣)

وإذا فقد شرط من الشروط المذكورة فإنه يجب إعمالها فترفع المضارع

بعد ها إذا كان حالا نحو : إذن تصدق أو إذن تكذب جوابا لمن قال

لك إنى أحبك وكذا إذا فصلت من الفعل ، لأن فصلها يضعفها عن العمل

(١) در اسات ص ١٩
(٢) الكتاب ٤١٢/١
(٣) عدة السالك ص ١٦٥

فيجب الرفع في نحو : إذن أنت مجتهد جواباً لمن قال لك : إني أداوم
المذاكرة .

ما يجوز الفصل بينها وبين الفعل :

الفصل بالقسم وبلا النافية وحدها أو مع القسم نحو : إذن
والله أكرمك ، إذا لا أهمل ، إذن والله لا أهمل ، وأجاز ابن بابويه
الفصل بالنداء ، وبالذم نحو : إذن يا محمد تكرم ، إذن رحمتك اللطيفة
تنجح وقيل الفصل بالظرف نحو : إذن غدا أسافر ، وأجازهم بعضهم .

هل النصب باذن أو بأن ضمرة :

اختلف العلماء في ناصب الضارع بعد (إذن) فالجمهور يرى أن
النصب بها حملاً على ظن ، وبناءً على أنها حرف بسيط .
وذهب بعض النحاة إلى أن النصب بأن ضمرة بعدها ، لأنها غير
مختصة بالفعل فتدخل على الاسم نحو : إذن أنا أقابلك ، ومن قال بأنها
مركبة يرى أن النصب بأن المشتبه عليها ، والمصدر المؤول فاعل للفعل
محذوف مقدر من لفظ الجملة .
ونسب هذا القول إلى الخليل بن أحمد .

وفي إذن قال ابن مالك :

وَمَنْبَأُ بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صَدَرَتْ وَالْفِعْلُ يَمُدُّ بِحِصْلَا
أَوْ قَبْلَهُ الِهْيَيْنِ وَالنَّصْبُ أَوْفَعًا إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

تلخيص للكلام على إذن :

١- جمهور الكوفيين يرون النصب بها ، لأن هذا هو السماع الوارد عن العرب وبعضهم يرى تبعا لرواية عيسى بن عمر إهمالها ، لعدم اختصاصها ، ومن أهلها قيسا لحمل على ظن في جواز تقدمها وتأخرها وتوسطها بين جزأيهما .

٢- يشترط للنصب شروط .

١- أن يكون الفعل بعدها مستقلا .

٢- ألا يفصل بينها وبين الفعل بفواصل غير القسم ولا النافية

٣- أن تنصدر في جملتها - وأجاز بعض النحاة الفصل بالنداء ، والنداء

وبالظرف ويحتمل الفعل .

٣- إذا تقدمها عاطف (الواو أو الفاء) فنقط (فإن عطفت على ماله محمل

من الإعراب وجب إلغاؤها ، وإن كان النصب على مالا محل له جواز

الإلغاء والإعمال .

٤- الصحيح أن إذن حرف ، والنصب بها لا بأن مضمرة بعدها ، ونذهب

بعض الكوفيين إلى أنها ظرف ، وأن تنوينها عوض عن جملة محذوفه والنصب

بأن مضمرة .

٥- معناها قد اختلف فيه فسيبويه يرى أنها تدل على الجواب والجزاء غالبا

وقد تنحصر للجواب وقيل إنها تدل على الجواب دائما والجزاء كذلك وقيل

غير ذلك .

— ٨٠ —

٦- نونها تبدل ألفا عند الوقف عليها ، وهذا هو الصحيح ، وقيل يوقف عليها بالنون .

٧- كتابتها :

من وقف عليها بالألف رسمها بالألف ، ومن وقف عليها بالنون رسمها بالنون .

ويرى الفراء : أنها إن أعلت كتبت بالألف وإن أهملت كتبت بالنون ومعظمهم يرى العكس .

أسئلة وتطبيقات على ما تقدم

- س ١ : أ - لماذا أعرب الضارع عند خلوه من النون ، وبنى معها ؟
ب - بين آراء النحويين في رافع الضارع ، وما الراجح منها مع التعليل .
ج - يرى بعض النحاة أن الضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، وبعضهم
أنه مرفوع بضارعه الاسم . ناقش كلا الرأيين ، وبين مرضعتهما .
د - ما النقد الذي وجه إلى طة التجرد ؟ وكيف ترد عليه ؟
- س ٢ : أ - بين معنى لن عند النحاء والزمخشرى ، وما أثرها في الضارع
ب - بم ترد على الزمخشرى الذي قال بالتأييد ؟ وما وجه الحقيقة
في هذه القضية ؟
ج - ذهب بعض النحاة إلى دعوى التركيب في لن . فما صحتها ؟ وبم
د - وضع حكم تقدم معمول لن عليها مع التمثيل .
- س ٣ : أ - يستدل بعضهم على بساطه لن بتقدم معمول فعلها عليها ؟ فكيف
استدلوا ؟
ب - بين آراء العلماء في الفصل بين لن والفعل .
ج - هل تأتي لن للدعاء ؟ وبم ترد على استدلاله ؟
د - قال الشاعر :
أيادي ساياء عَزَمَا كَتَّ بَعْدَكُمْ . . . فلن يحل للمعينين بعدك منظر
هـ - بم استدل النحاة بهذا البيت ؟ وهل يتفق مع قواعدهم ؟ وما
الطريق لتصحيحه ؟

تابع أسئلة وتطبيقات على ما تقدم

س ٤ - أ - لما رأيت أبا يزيد مطائلا . . . أدع القتال وأعهد الهجاء

ما الشاهد في هذا البيت ؟ ثم أعرّب ما تحته خط

ب - بين أوجه استعمال كي ؟ ومتى تكون تعليليه وجوبا ، وحدوده

مع التعليل والتتمثيل .

ج - كي تكون جاره ، وتكون ناصبة . بين ذلك مع التوجه والتتمثيل .

د - للكوفيين رأى في كي أنها لا تكون إلا ناصبه للضارح . فكيف

ترد عليهم بقول العرب في السؤال عن العلة " كيمه " ؟

وم ترود عليهم قولهم : كيم جئت . بأنها داخلية على فعل محذوف ؟

هـ -

س ٥ - أ - علام استشهد النحاة بهذا البيت :

فقال أكمل الناس أصبحت مانحا . . . لسانك كيما أن تقر وتعد عبا

ب - " كيلا تأسوا على ما فاتكم " كي لا يكون دولة " .

أردت لكيما أن تطير بقريتي . . . فتركها شفا بيهداء بلقع

إذا أنت لم تنفع تضر فانما . . . يرحى الفنى كيما يضر ومنفع

كي لا تفضيني رقة . . . وقد تنى غير مختلفين

بين مع التوجيه ما تحتمله كى في هذه النصوص، وأى الوجهين

أرجح فيما يحتمل وجهين .

ج - فأوقدت نارى كى ليصير ضوءها . . . وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

أردت ليكيما يعلم الناس أنها . . . سراويل قيس والوفود شهود

كى لتفيسى رقيقة . . . وعد تنى غير مختلفين

أ - يستدل الأشموني بالبيت الثالث على فساد رأى الكوفيين أن كى لا تكون

والا ناصبه فصا وجه ذلك ؟

ب - بين معنى "كى" فى البيتين الأولين مع التوجه . وهل يتفق البيت الأول

ومذهب الكوفيين ولماذا ؟

ج - أعرب ما تحته خط بها .

د - يقول الله تعالى . لكيلا تأسوا " كيف تدفع بهذه الآية قول الأخفش

مع التوجيه .

ه - لماذا منع النحاة تقدم معمول فعل كى عليها ؟ وما حكم الفصل بينها

وبين الفعل ؟ وضع الخلاف مع التمثيل .

س ٦ أ - وطرقك إما جئتنا فاجسته . . . كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

- كيف خرج الأشموني هذا البيت وأعرب ما تحته خط منه .

ب - هل يجوز إضمار كى . بين آراء النحاه وما تختاره مع التوجه .

ج - لا تشتم الناس كما لا تشتم من الشاهد وأعرب ما تحته خط منه .

س أ - ما معنى إذن ؟ وما شرط النصب بها ؟ مع أنها غير مختصة بالفعل
 وضع ذلك مع التوجه .

ب - هل النصب بها لغة جميع العرب ؟ وكيف تكتبها أو تقف عليها . بين
 ذلك وما تختص به .

ج - إدر قد تنمخض الجواب ؟ قيم استدلال الفارسطي ذلك ؟ وهل
 الأشموني الذي قال بأن القياس إهمالها ؟ وإما علمت حملا على ظن
 ناقض ذلك ووجه .

د - ما الذي يصح الفصل به بين "إذن" والفعل ؟ وما الحكم إذا سبق
 بما طف مثل ووجه .

س ٨ أ - لا تتركني فبهيم سطيحا . . إني إذن أهلك أو أطيرا

بين وجه مخالفة البيت للقواعد النحوية ، وهل لديك سبيل لخرجة
 على هذه القواعد .

ب - قال تعالى : وإذ لا يأتين خلافاً إلا قليلاً - فإذن لا يأتون الناس
 تنجيها . كون توجه الأيتين نحواً على الإتيان للنون وحذفتها .

ج - ان تذاكرت فإذن تلك الكلية ، الدرس جيد عليه ، وإذن نحترمه
 يجوز فيها تحت خط أكثر من وجه في الإعراب ، بين ذلك مع التوجيه .

د - هل الخارج بعد إذن منصوب بها أو بان ضمرة بعد ؟ وهل يجوز
 الفصل بالمعول مثل .

هـ - كيف نصب الضارع في هذا البيت مع الفصل ، وجه ذلك وأعرّب ما

تحت خط .

إذن والله نرهبهم بحسرب . ° . تشبب الطفل من قبل المشيب

الرابع : نصب المضارع بأن

إن (أن) تستعمل على أربعة أوجه :

١- مصدرية ناصبة ٢- مخففة من الثقيلة

٣- مفسرة ٤- زائدة

واليك الحديث عن كل نوع :

١- المصدرية الناصبة :

وهي أصل النواصب وأم الباء وأكثر العرب على وجوب إعمالها فهي تعمل مظهرة ومضمرة وتوصل بالمضارع المتصرف فتخلصه للاستقبال وتنصبه لفظاً أو تقديراً ، وكذا محلاً إذا باعرتة إحدى نوى التوكيد أو الإنكاس وتوصل بالماضي أتفاقاً ، ولكنها لاتنصب محله لأنها لاتؤثر في معناه القلب إلى الاستقبال بخلاف إن الشرطه فإنها لما قلبت معناها إلى الإستقبال أثرت في محله جزماً^(١) ، ومع أن المصدرية لامحل له من الإعراب وتوصل بالأمر عند سبويه مثل كتبت إليه أن قسم أي كتبت إليه بالأمر بالقيام ، وعول مع ما بعدها بمصدر من لفظ الفعل أو مصدره وضابط المصدرية أنها تقع ما لا يدل على اليقين وذلك في موضعين :

أحد هما : في الإبتداء فتكون في موضع رفع على الإبتداء نحو وأن تصوموا

ظهر لكم

(١) مفتي اللهب ج ١ ص ٤٠

(٢) الكتاب ج ٣ ص ٢٦٢

والثاني : بعد لفظ دال على غير اليقين ، فتكون في موضع رفع على
الفاعلية في نحو: " ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر
الله - وفي موضع نصب على المفعوليه في نحو : (فأردت أن
أعيبها . . . وفي موضع جر في نحو (من قبل أن يأتي يوم)
أو محتملة لهما في نحو قوله (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي)
أصله في أن يغفر لي . فحذفت (في) فنصب ما بعدها أو أبقى
على جـسرة (١)

اهمال أن المصدريه جوازاً عند بعض العرب :

وبعض العرب قد يهملها حملاً على ما " أختها أي المصدريه
بجاءع أن كلا منها حرف مصدرى ثنائي واليه أشار ابن مالك :
وبعضهم أهمل أن حملاً على . . . ما أختها حيث استحقت حملاً
وذلك مثل قراءة ابن حميص (لمن أراد أن يتم الرضا) يرفع يتم
بأن أصله يتمون ، وهو منصوب بحذف النون ، وحذفت الواو للساكنين
لفظاً واستصحاب ذلك خطأ

وكقول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَتَحْكُمَا . . . منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

فالظاهر أن (أن) في الآية والبيت مصدرية ، لعدم سبقها بعلم أو ظن ، وليست مخففتين من الثقلية ، واهملتا حملا على ما المصدرية ، كما أن البعض أعمل (ما) المصدرية حملا على أن المصدرية نحو : كما تكونوا يولى عليكم .
وقد أعلنت أن الثانية في البيت ما يدل على جواز ذلك ، والكوفيين يرون أنها مخففة من الثقلية رفع بعد ها الفعل المتصرف بلا فاصل قليلا أو مشدودا (١)
ويجوز أن تكون الفعل (تكبوا) مرفوع وحذفت منه التخفيف ، وفي رواية تكون وعلى ذلك فما مصدرية غير عاملة أو زائدة كافة للكاف عن عمل الجسر .

حكم تقدم معمول الفعل على أن المصدرية :

- مع الجمهر تقدم معمولها عليها ، لأنها موصول حرفي صلة الفعل ، ومعمول الصلة من تمامها ، فكما لا تتقدم معمول الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها فلا تقول أرجو العلم أن ينفع .
- وأجاز الفراء تقدمها مستدلا بقول الشاعر

(١) شرح التصريح ٦ - ٢٣٢

رَبَّيْتَهُ حَتَّى إِذَا مَا تَسَعَّدَدَا ۝ كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا (١)

والبيت نادر لا يقاس عليه ، كما يحتمل أن يكون الجار والمجرور •

متعلقا بفعل محذوف يفسره المذكور

والثقدير : أن أجلدا بالعصا أن أجلدا وعلى ذلك فلا حجه للغراء فيه •

الفصل بينها وبين الفعل :

مذهب سيويه والجمهور على عدم جواز الفصل مطلقا سواء كان

بالظرف أم بغيره وأجاز بعضهم الفصل بالظرف والجار والمجرور مثل :

أرجو أن أمام المدرس تستمع وأن في المسجد تداوم على شهود الجماعة

• ويجز الكوفيين الفصل بالشرط •

• نحو : أحب أن ان أزوك تزورني •

هل يجزم بأن الضارع :

أجاز بعض الكوفيين الجزم بأن ، وذلك لما نقل عن بعض بني صباح

من صفر - قال :

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانٌ أَهْلِنَا ۝ تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدَ تَحْطِبُ (٢)

(١) البيت من الرجز نسبة لبعض للحجاج والشاهد : بالمعنى أن أجلدا ميت

تدم الجار والمجرور على أن أجلدا •

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس والشاهد : الى أن يأتنا حيث جدم

الضارع بأن •

وقول الآخر :

أَحَازِرُ أَنْ تَعَلَّمَ بِهَا فَتَرَدَّهَا . . . فَتَتْرَكَهَا عَقْلًا عَلَى كَاهِبِهَا (١)

فالكوفيون يستدلون بجزم أن المصدر له المضارع بقوله (يأتنا) لأنها مجزومة بحذف الياء وتخطب مجزوم في جواب تعالوا وحرك بالكسر للضرورة .

هذا في البيت الأول والثاني : أن تعلم مجزوم أيضا بأن .
والظاهر أن : أن يأتنا منصوبة وحذفت الياء للضرورة ، وتعلم أيضا منصوبة بفتحة مقدرة منح من ظهورها السكون لضرورة النظم بدليل أنه عطى على (فترد ها) وهي منصوبة . وكذلك فتتركها والنصب فيهما ظاهرة ، ويجب أن يكون مثل ذلك بحفظ ولا يقاس عليه حتى لا يؤدي إلى فرضي التعبير وعدم ضبط القواعد .

(١) البيت من الطويل لجميل والشاهد : أن تعلم بالجزم على رأي

الكوفيين والرد كما في الفصح .

٢- المخففة من الثقيلة :

وهي الواقعة غالباً بما يفيد العلم واليقين الخالص سواء كان بمادة علم أم لا فالأول كقوله تعالى : " علم أن سيكون منكم مرضى والثاني نحو أفلايرون ألا يرجع إليهم قولا " فقد تقدم عليها ما يفيد اليقين كسأى وتحقق ويتقن وظن مستعملاً في العلم الخالص ، احترازاً من احرازه مجرى الإشارة نحو قولهم : ما علمت إلا أن يقوم قال سيبويه : يجوز فيه النصب ، لأنه كلام خرج مخرج الإشارة مجرى مجرى قولك أشمير عليك أن تقوم (١)

السرفى أن الواقعة بعد العلم مخففة :

وإنما كان (أن) بعد العلم مخففة ، لأن العلم إنما يتعلق بالمحقق ، فلا يناسبه إلا التوكيد ، وأن المخففة تفيد التوكيد كالمشدة بخلاف أن الصدورية الناصبة للمضارع ، فإنها للرجاء ، والطمع عموماً بعد ما غير معلوم التحقيق فلا يناسب وقوعها بعد ما يفيد العلم واليقين باقياً على معناه ، وأيضاً لما شابها أن المخففة أن الناصبة للمضارع لفظاً التزم قبل المخففة فقل يدل على التحقق ليكون مؤذناً بها من أول الأمر وضع المبرد وقوع أن الناصبة بعد العلم وإن أول بغيره ، وأجاز

الفساء وقوع الناصبة بعد العلم ، وإن لم يقول بغيره :

والصحيح مذهب الجيمهرو ، ولذا حكم الاشعري يشذوذ قراءة بعضهم

أغلا يرون^(١) ألا يرجع " بنصب يرجع - وقول الشاعر :

ترض عن الله إن الناس قد علموا ° ° ألا يدانينا من خلقه بشر^(٢)

أن الواقعة بعد الظن :

إذا وقعت أن بعد الظن فهو مثل الواقعة بعد العلم تكون مخففة من
الثقله ومثل الظن كلما يفيد الرجحان ، وإذا فصل بينها وبين الفعل
بغير لا كالسين وسوف فيجرب مع المضارع نحو : ظننت أن ستأمر
أو أن سوف أو قد تأمر ، لأن أن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل
بغير (لا) من الحروف التي يفصل بها بين المخففة ومخولها .

أما إذا لم تفصل من الفعل أو فصلت بلا فيجوز أن تكون مصدرية ناصبه
للمضارع ، وذلك لعدم تحقق المظنون فينأصبه الترجيح بان المصدرية وجوز
أن تكون مخففة من الثقيلة ، فيرفع^(٣) المضارع بعدها ، وذلك
يقرب الظن من العلم ، لأنه إدراك الطرف الراجح فكأنه معلوم ، وقد قرئ
بالوجهين قول الله تعالى : " وحسبنا ألا تكون فتنة " ^(٤)

(١) سورة طه

(٢) البيت من البسيط لجرير والشاهد فيه : ألا يدانينا حيث وثقت أن

الناصبه بعد العلم عند ذاك والرواية الصحيحة (ألا يتأخرنا يرفع

المضارع ، وعليه فلا شاهد فيه .

(٣) دراسات - ٣٣

(٤) القاعدة الآتية ٧١

إلا أن الأرجح عند عدم الفصل النصب لأنها أكثر وقد عاين
المخففه ولذا أجمع القراء عليه في قوله تعالى : "أحسب الناس أن
يتركوا . (١)

وأما عند عدم الفصل فلا أرجح الرفع . وفي ذلك يقول الفاطم
..... كما أن . . . لا يبعد غم والتى من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد . . . تخفيفها من أن فهو مطرد

اجراء الخوف مجرى المعلم :

جمل سيويه ، والأخفى الخوف الذي لم يستعمل بمعنى المعلم مجرى
المعلم عند يتيقن المخوف ، وأن أن الواقعة بعده مخففه من الثقيلة
كالواقعة بعد العلم فيرفع المضارع بعدها نحو : خفت أن لاتذهب
، وخشيت أن تهمل . ومنه قول أبي محجن الثقفي :

إذا مت فادفني إلى ظل كويكب . . . تروى عظامي في الساعه قرظها
ولا تدفني في الخلاء فائسني . . . أخاف إذا ما مت أن لا أدورها (٢)
وذلك يرفع أدورها ، لأن القافية السابقة مرفوعة .

ويج الفراء ذلك ، وأوجب النصب على أن أن مصدرية ناصبة للمضارع
لامخففه .

(١) من الآية ٢ المنكبوت

(٢) البيت من الطويل والشاهد فيه : أن لا أدورها : حيث رفع المضارع
بعد الخوف إجراؤها مجرى القلم .

مربى في حكم أَنَّ الواقعة بعد الظن :

- ١- إذا فصل بينها وبين الفعل بفاصل غير لا تعين أن تكون مخففة من الثقيله .
- ٢- إذا لم تفصل من الفعل أو فصلت بلا جاز أن تكون مصدرية ناصبه للمضارع مربى تكون مخففة هيا الأرجح عنه عصب الفصل أن تكون ناصبه هو عند الفصل بلا أن تكون مخففة ولفعلها أختلفوا في (وحسبوا) ألا تكون فتحة مقروء بالتصبيه كما قروء بالرفع لوجود الفاصل
- ٣- يرى الشيخ خالداً أن التمويل في كون أن ناصبه أو مخففة بعد أعمال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ بخلاف العلم فلا يجزى مجرى غيره ولا يجزى غيره مجراه .
- ٤- من غير الغالب قوله تعالى : وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين ولم يتقدم عليها لا علم ولا ظن .

الثالث : أَنَّ الْمَفْسُورَةَ :

وهي التي بمنزلة (أَيَّ) وضابطها أن تسيق بحمله فيها معنى القول دون حروفه ، وأن يتأخر عنها جملة ، وألا تقتون بجار (١) وذلك نحو قول الله تعالى : " فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ " (٢) أَي اصْنَعِ وَنَحْنُ : وَانْطَلِقِ الْمَلَأَ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا (٣) أَي امْشُوا ، والمراد بالانطلاق ألسنتهم بالمعنى بهذا الكلام ، فليس المراد الشيء المتعارف بالاستمرار على الشيء ، ولا مانع أن يكون المراد هو الانطلاق بالمعنى وهي تفسر مفعولا دالا على معنى القول ، فهي تدل على إن ما بعدها تفسير لهذا المفعول لفظا كما سبق ، ومقدرا مثل قول الله تعالى : وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ (٤) يَا إِبْرَاهِيمَ تفسير لمفعول نادينا القدر أَي نادينا به شيء ويلفظ هو يا إبراهيم ونحو كتبت إليه أن قم . أَي كتبت إليه شيئا هو قم ، فشيئا فقم تفسير لشيئا القدر .

(١) مخرج التصريح ح ٢ ص ٢٣٢

(٢) المؤمنون ٢٧

(٣) عي ٢

(٤) الصافات ١٠٤

إخـراج المحتزات :

فإن لم تسمى بجمله يأى سبقت بمفرد لم تكن مفسرة نحو قوله تعالى:
" وآخردعواهم أن الحمد لله رب العالمين " (١) فلا تحصل الفائدة
بدون الحمد لله رب العالمين فإن فيه مخففة من الثقله لا مفسرة ،
لأنها مسبوقة بمفرد لا يتم الكلام إلا بعد دخولها فهو متم ويكمل لما قبلها ،
والمفسره يتم الكلام بدون ما بعدها ولا يحتاج إليه إلا في تفسير
المبهم فهو للتوضيح والتفسير لا للتبهم .

وكذا إن كانت الجملة السابقة فيها معنى القول كما في قوله تعالى
: " وأوحى ربكالى النحل أن اتخذى من الجبال بيوتا " (٢) لأن الوحي
هنا الإلهام ، لأنه لغير العاقل ، وليس في الإلهام معنى القول ، فإن
من الآية مصدرية والصدر المؤول مجرور بحرف محذوف أى اتخاذ
وكذا إن كانت هذه الجملة فيها لفظ القول نحو: قلت له أن أجتهد
فلا تكون أن مفسره بل زائدة ، فإن أول القول بتغيره جاز نحو قوله تعالى
: ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله " (٣) كبرى أنزوحتمسرى
أن ' أن مفسرة على تأويله بالأمر أو لا مرتنى أى لمفعوله وهو الجور فربه ،

(١) يونس ١٠

(٢) النحل ٦٨

(٣) البقرة ١١٧

يجوز أن تكون أن مصدرية ، والمصدر المؤول بدل من ما (أو من الضمير
في به أو خبر لمبتدأ محذوف ، وجوز ابن عصفور أنها قد تكون مفسره بعد
صريح القول .

وكذلك ان يقع بعدها جملته مثل : ذكرت في مسجدنا أن ذهبنا أي ذهبنا
فتحذف أن وتأتي بأي بدلها ، فهي تفسير جملته وفردا أما (أن) فلا
تفسر إلى جملته .

حكم أن المقترنة بحرف جر :

وإذا اقترنت أن بجار لفظا مثل كتبت إليه بأن قم أو تقديرا نحو أمرت
إليه أن ذاك ، وإذا قدرت الباء قبلها كانت مصدرية ، لأن الصحيح أن
توصل بالأمر والنهي وهذا ما أجازوه سببه أي كتبت إليه بالأمر بالقيام
ولا يجوز أن تكون مفسره ، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح
أو مؤل ومنه قوله تعالى : أمر ألا تعبدوا إلا إياه أي بالاعتقاد .

محل الجملة المفسرة :

الجملة المفسرة المشهورة أنه لا محل لها من الأعراب إلا المفسرة
لضمير الشأن فلها محل من الأعراب بالإنشاء ، وكذا إن فسرت فعلا
وحد ، فليفسر إعراب ما يفسره لفظا أو محملا نحو : (وإن أخذ من المشركين
استجارك) يرى أبو علي الشافعي ومن بعده أن الجملة المفسرة بحسب

ما تفسره فلا محل لها في محمداً كرمته ، لأن الجملة التفسيرية ابتدائية لا محل لها وفي محل رفع نحو : إنا كل شيء خلقناه بقدر " لأن الجملة التفسيرية في محل رفع وفي محل نصب هي نحو : وعد الله الذين آمنوا منكم وصلوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم " فجملة لهم مغفرة وأجر عظيم مفعول للفعل الثاني لوعد .

رأى الكوفيين في أن التفسير :

وأترك الكوفيين أن التفسير (١) — صيغة البنية قال اليعقوبي وهو يتجسس لأنه إذا قلت : كتبت إليه أن أفضل لم يكن أفضل نفس كتبت كما كان الذهب نفس المسجد في قولك هذا بمسجد أي ذهبه ولهذا جئت بأي فكان (أن) لم تجده مقبولاً في الطبع .

وهذا رأي ضعيف اعترضه الدماميني وده الشيباني لأن (أن التفسيرية بالصيغة السابقة لا يجوز أن تقدر فيها أن الصدرية والضمير فيها واضح لما قبلها ، ولا داعي لإغاضيها فالأسلوب يقتضيها .

(١) شرح التصحيح ٢٣١/٢

رابعاً : أن الزائدة :

وهي التي لا تغير معنى سوى التوكيد كماثر الحروف الزائدة وتقع في أربعة مواضع :

الاول : بعد لما الحينيه وهو الأكثر منها نحو قوله تعالى :

"فلما أن جاء البشير (١) وقوله : ولما أن جاءت رسلنا لوطا . (٢)

فإن هنا في الآيتين زائده على الجمله وسجيتها للتوكيد .

الثاني : أن تقع بين لو وفعل القسم نحو قول الشاعر :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ أَتَيْتُنَا وَأَنْتُمْ . . . لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ (٣)

فقد صرح بفعل القسم هنا وذكر بعده أن لو

وقول الآخر :

أَيَا وَاللَّهِ إِنْ لَوُكَّتْ حَرًّا . . . مَا بِالْحُرَّاتِ وَلَا الْعَتِيقِ (٤)

فلم يصرح بفعل القسم وقد لطفه جواب القسم (لوكت حرا)

الثالث : بين المكاف وجورها كقول الشاعر :

(١) يوسف ١٦

(٢) المنتكوت ٢٣

(٣) البيت من الطول للمصنفين اللسان العاهد : أقم أن لو حيث وقعت

أن زائدة بين فعل القسم ولو .

(٤) البيت من الرائر ولا يحرف فاعله والعاهد : والله أن لو حيث وقعت

أن زائدة بين القسم ولو وحذف فعل القسم .

وَمَا نَوْنِيْنَا بِوَجْهِهِ مَكْمَمٍ . . . كَأَن ظَلِيمَةً تَمَطُّو إِلَى وَارِقٍ أَسْلَمَ (١)
الرابع : بعد إذا كقول الشاعر :

فَأَمَّهَلَهُ حَتَّى إِذَا أُنْ كَأَنَّهُ . . . مَعَاطَى يَدٍ مِنْ جِمَّةِ الْبَاءِ غَارِي (٢)
فهذه أربعة مواضع أكثرها الواقعة بعد لامه وأقلها بين الكاف
وجروها ، وهو من الأختصيات التي تتوارد في فهم ذلك (٣)

هل الزائدة كالمضمومة في العمل ؟

يرى الجمهور أن (أَن) الزائدة لا تحصل من ذهب الأختصيات إلى أنها
تعمل وتنصب الفاعل كما تجر من والياء الزائدتان الاسم فهي تفضل
بالمقاس عليها .

ويدل على قول الله تعالى : وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ (٤) نَزِمَ أَنْ أَنْ
زائده وقد نصبت تتوكل .

وقد رد الجمهور عليه تبين (أن) مضمومة لا زائدة . والأصل : وَمَا لَنَا
في أَنْ لا تتوكل وإنما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال بخلاف
من والياء الزائدتين فإنهما لما اختلفا بالاسم علا فيهما الجر

(١) البيت من الطول لعلها بين رقم والشاهد : كَأَن ظَلِيمَةً حيث وقعت
أَن زائده بين الكاف وجروها .

(٢) البيت من الطول لأوس بن حجر : وَقَدْ قَصَبَتْ أَنْ جَدَّ إِذَا

(٣) شرح التصريح ٢٣٣/٢

(٤) سورة إبراهيم آية ١٢

والمصدر المؤول من أن والفعل مجرور بحرف جر محذوف والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الأول (لنا) أي : أي شيء ثبت لنا في عدم القتال ، وبذلك يتبين لنا ضعف استدلال الاخفي ، وقوة رأي الجمهور .

تلخيص لأوجه استعمال أن

ـ بقى أن ذكرنا أن أن تستعمل على أربعة أوجه :

مصدرية ناصبه للمضارع ، ومخففة من الثقيلة ، ومفسره ، وزائده

١ـ المصدرية الناصبه للمضارع : هي التي لم تسبق بما يفيد العلم .

وهي تدخل على المضارع المشرف والماضي بلا خلاف ، وكذا الأمر

على رأي سيده ، وتنصب المضارع لفظاً أو تقديرًا أو مجملًا ، ولا

تنصب محل الماضي .

ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل مطلقًا ، ومضارعهم أجاز الفصل

بالظرف والجار والمجرور كما نقل من الكوفيين إجازتهم الجزم ، وواقعهم

على ذلك البصريين .

وقد تهمل أن حلا على ما المصدرية ، كما علت ما حلا على أن

المصدرية .

٢ـ المخففة من الثقيلة وهي المسبوقة بما يدل على العلم مع يقاؤه

على معناه .

وإذا أول العلم بخيره كانت مصدرية ناصبه للمضارع • ومنع ذلك للتأخير
وأجاز الفراء وقوع الناصبه بعد العلم • وإن لم يؤول بخيره • وأجسرى
سببوه الخوف مجرى العلم إذا تيقن المخوف •

أن الواصله بعد الظن مخففة إذا فصلت من الفعل بخير لا • وتصلح
أن تكون مخففة وناصبه إذا لم تتصل أو عملت بلا •

٣- المفسره : هي المبيوه جملته فيها معنى القول دون حروفه •
وبعد ها جملته ولم تقترب بحرف الجر - وهي تفسر مفعولا دالا على
معنى القول فلقوذا أو مقدرًا •

فإذا اقتوت هذه الجمله بحرف جر كانت مصدرية • لأن الجار لا يدخل
إلا على اسم أو ما تأوله • والمفسره لاتقع بعد صريح لفظ القول بأقرب
على معناه • فان أول بخيره جاز •

الجمله المفسره لا محل لها من الإعراب على المشهور • ومضى يورى
أنها تأخذ حكم المفسر

٤- الزائده : وهي التي لا تفيد معنى سوى التاكيد كما أثر الحروف الزائده
وموضعها : بعد لنا التوقيته • بين الكاف ويجوزها • وبين القسم
ولو • بعد إذا • أن الزائده غير عامله على رأى الجمهور وأجاز الأختفى
بإعمالها مستدلا بالقياض على حروف الجر الزائده • وبالسناع فى قوله :
وما لنا ألا نتوكل على الله •

يولى عليكم :

أَن تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَحَكْمًا . . . مَنِ السَّلَامُ وَأَنْ تَعْمُرَا أَحَدَاكُمَا
تَوَجُّهَ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ فِي الْآيَةِ وَحَذْفِ النَّوْنِ فِي الْحَدِيثِ وَوَأَثَابَهَا فِي
الآيَةِ .

٧- وضح ضابط الفسرة ، وما تفسره ، وهل للجمللة الفسرة محل . مثل
لذلك مع التوجيه .

٨- اذكر مواضع أن الزائدة ، وهل هي عاملة . وضح آراء العلماء ،
وجع ما تختاره .

٩- قال تعالى : وَالنَّا أَلَّا تَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . بم احتج الأُخفى بهذه
الآية ؟ وما وجه استدلاله ؟ وم تدفع قوله ؟ وما دليل ميسر
قال أنها مصدرية ؟ وضح ذلك

١٠- بين نوع (أن) فيما يأتي مع التوجيه .

ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله - وآخر وعدواهم أن الحمد
لله رب العالمين .

وَأَنْ تَطَّلِقُوا الْمَلَائِكَةَ أَنْ لَمْ يَأْمُرُوا بِالصَّلَاةِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ
جَاهُ الْبَشِيرِ .

١١- كَأَنَّ ظَلِيمًا تَهْطُلُ إِلَى وَرْقِ السَّلْمِ - فَأَقْسَمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا رَأَيْتُمْ
رَوَى فِي الْبَيْتِ ظَلِيمَةَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَوْفِ تَوَجُّهَ ذَلِكَ ؟ وما نوع

تابع اسئلة وتطبيقات

أين في الثاني .

- ١٦- والنا ألا نتوكل على الله - أمر ألا تعبدوا إلا إياه - كتبت
واليه ألا يتدخل إلا في ما يعنيه - أمرت محمد أن يؤدي الواجب
• حسن أن تجتهد بين نوع أن في كل مثال، ووضع ما بعد
أين من الإعراب .

(مواضع نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا)

من المعلم أن (أن) المصدرية ، هي أم هذا الباب وأصل
الأدوات الناصبة ولذلك عملت النصب في المضارع مظهرة ومضمرة ،
إما جوازا وإيا وجوبا :

واليك تفصيل كل حالة على حده :

١- فينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع :

أحد ها : بعد لام الجحود .

وهي المسبوقة بكون تعالى ماخر بنفى بما لفظا ومعنى مثل قوله
تعالى : وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم " أو معنى لا لفظا
وقد نفى بلم مثل قوله تعالى : " لم يكن الله ليغفر لهم " فالتنفى بما
في الأول . وفي الثاني بلم دون غيره مع أدوات النفي^(١)
والمراد به مطلق النفي لا إنكار ما علم موسى اللام بذلك
للازتها للجحد أى النفي ، وإيما وجبه إشطار أن بعد لام
الجحود ، لأن قولك : ما كان محمد ليفعل رد يقول القائل
كان محمد سيفعل أو سوف يفعل فللام في مقابلة السين وسوف
، فكما لا تظهر أن معهما لا تظهر مع اللام -

وساها النحاس . لام النفي قال الأشموني وهذا هو الصحيح
ح التصريح ٢ / ٢٣٥

فلا بد أن يكون الكون ناقصا ، فإن كان تاما كانت لام كي نحو :
ما كان على ليهمل أى ما وجد للاهمال ، فالنفي مع لام الجحود
سلط على ما قبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيسلط
من نفيه نفي ما بعدها ، أما مع لام كي فيتسلط النفي على ما
بعدها فقط . كما لا تقع لام الجحود بعد غير كان من سائر
أحواتها ، ولا بعد ظن ، وأجاز بعضهم وقوعها بعدها .

المقصود بالنفي قبل لام الجحود .

المراد بالنفي ، ما ينفي الماضى ، وذلك ما ولم دين لن ، لأنها
تختص بالمستقبل ، ولا ، لأن ، نفي غير المستقبل بها قليل ، وأما
لما فإنها وإن كانت تنفي الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال ،
وأما إن فهي بمعنى ما ، وإطلاقه يشملها ، قال الأشموني وزعم
كثير من الناس فى قوله تعالى : وإن كان مكسرهم لتزول منه الجبال (٢)
فى قراءة غير الكسائي أنها لام الجحود " وإن قبلها نافية أى ما كان
مكسرهم أهلا لتزوال الأمور المشبهة للجبال فى ثباتها وتمكها ، ويعد
الأشموني هذا الرأى بحجة أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير
الاسم السابق ، والذى نطن أنها لام كي وإن شرطية

(١) ابراهيم ٤٦

(٢) شرح الأشموني ٢٦٤/٣

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكُنْ . . . مَقَالَتِهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا (١)
إذ لو كانت (ان) هي الناصبة لأسمع للزم تقديم معمول صلتها
عليها وذلك متع وعررضي مجيء ذلك في صريح ان ، ومقالتها بمفعول
به المحذوف يقسمه المذكور كما قوله : كان جزائي بالمصا أن أجلدا (٢)
وذهب ثعلب إلى أن اللام هي الناصبة بنفسها لقيامها مقام
أن ، وهذا إذا لم تظهر أن وإلا كان النصب بها .

حسبوا كان قيل اللام :

فالخير غد البصرين محذوف ، واللام متعلقه بذلك الخبر المحذوف
وقد رُت : ما كان زيد يريد ليفعل ، واللام غد هم أصليه جاره ، وما
بعدها في تأول مصدر .

وغد الكوفيين الخبر هو الجملة الفعلية بعد اللام ، لأن السلام
غد هم هي الناصبة ، وهي زائدة لتوكيد النفي ، وليس بعدها أن ظاهره
ولا مضمرة فما بعدها جملة ، والتقدير : "وما كان الله ليعذبهم" وقد صرح
الناظم بأنها مؤكدة لنفي الخبر والناصب غد . أن مضمرة ، وهذا لا يخالف
(١) البيت من الطويل والشاهد منه : أن الكوفيين يستدلون بأن السلام
هي الناصبة ولو كان أن المضمرة لزم تقديم معمول صلتها عليها
وهو (مقالتها) .
(٢) هذا رجز للمعجاج والشاهد : تقديم بالمصا على أن أجلدا ، لأن
ذلك ليس من معمول الضلع وإنما هو متعلق بمحذوف .

البصريين .

قال أبو حيان : وهذا ليس بقول بصرى ولا كوفى (١) ولكن ابن مالك صرح في شرح التسهيل سميت مؤكده لصحة الكلام بدونها لأنها زائده ، وإن لو كانت زائده لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل ، لقصد ما كان زيد مقدرا أو ها ، أو مستمدا لأن يفعل

حذف كان قبل لام الجحود

قد تحذف كان قبل لام الجحود كقول الشاعر :
فما جمع ليغلب جمع قسرين . . . مقاومه ولا فسررد لغرد (٢)
أى فيما كان جمع ، ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بسعد
المصر : ما أنا لأدبهما . والأصل ما كت لأدبهما ، فلما حذف الفعل
انفصل الضمير .

حذف لام الجحود :

أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وأظهار أن مستمدا بقوله
تمالى : وما كان هذا القرآن أن يغترى^(٣) أى يستغترى ، والصحيح النسخ
(١) شرح الأشموزى ٢٩٣/٣
(٢) البيت من الوافر لمعد يكره والشاهد فيه : فما جمع والأصل نما
كان جمع بحذف كان قبل لام الجحود .
(٣) يؤنس رقم

ولاحضة في الآية ، لأن أن يفترى مصدر خبر عن " القرآن " ، والتقدير :
وما كان هذا القرآن افتراءً أي مفترى . فالصدر بمعنى اسم المفعول .

الثانى : إضمار أن بعد " أو "

ينصب المضارع بعد (أو) العاطفة بأن مضمرة وجوبا إذا أصلح
في موضعها حتى التي بمعنى . إلى نحو لألزمتك أو تقضيني حتى أي
حتى تقضيني حتى ونحو : لأطمئن الله أو يخفر الله لي " فأو بمعنى
الفاء أو التحليل ومن ذلك قول الشاعر :

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمَنَى . . . فَمَا انْقَادَتِ الْأُمَالُ إِلَّا لِلصَّمَاوِي (١)
أرسلح أيضا في موضعها إلا نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم أي إلا أن
يسلم أي إلا وقت إسلامه ومن ذلك قول :

وَكَيْتُ إِذَا عَمَزَتْ قَنَاةَ قَسِيمٍ . . . كَسَرْتُ كَمَوْبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا (٢)

وقد تأتي بمعنى إلى وبمعنى إلا كقول الشاعر :

عَقَلْتُ لَهُ لِأَتِيكَ حَيْثُكَ إِنَّمَا . . . نَحَاوِلُ مُلْكًَا أَوْ نَمُوتُ قَتْعَدَارًا (٣)

أي نحاول ملكا إلى أن نموت أو إلا أن نموت فتهذرا .

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله والشاهد فيه : أو أدرك حتى
نصب المضارع بعد أو وهي بمعنى التي . وهي عاطفة للصدر الموزل
من أن والفعل على صدر متصيد من الفعل المتقدم أي ليكون
منى أستسهال للصعب أو أدراك للمنى .

(٢) البيت من الوافر لزيد بن الأعمى والشاهد فيه : أو تستقيما حيث
نصب المضارع بعد أو وهي بمعنى إلا .
(٣) من الطويل لأمرى القيس والشاهد فيه : أو نموت فأو تصلح
أن تكون بمعنى إلى أو بمعنى إلا .

وأو : عاطفة صدر مفعول من أن والفعل على صدر تصيد من الفعل
السابق والمطف هنا يحتجر مخالفة ما قبل أو لما بعدها .

السر في نصب الضارع بعد (أو) :

ولما خرجت أو عن الأصل فيها من اقتضاء مساواة ما قبلها لما
بعدها في الشك أو الإيهام مثلا ، ويجب نصب الضارع بعدها للفرق
بينها وبين أو التي لتجرد المطف المفيدة مساواة ما بعدها لما
قبلها ، فالنصب للتصميم على أن ما بعد أو ليس مطاوعا لما قبلها ، بل
ما قبلها محقق أو راجح مستد حتى يحصل الثاني ، فإذا تصد إعادة
المساواة بينها رفع الفعل بعدها .

ولما لم تصلح للنصب لعدم اختصاصها ، بمن أن يكون النصب بأن
ضمرة لقوتها دون أحوالها ، ويجب إضمارها لتجانس التعاطفان
في الصورة . .

أيضا : لما نصب الضارع بعد (أو) كانت كائنها النامية ، فلو ظهرت
أن بعدها لتوهم توارثا صيغتين : أن وأو . (١)

ناصب الضارع بعد أو :

مذهب البصرين أن الناصب للضارع بعد "أو" أن ضمرة كما قال

الناظم :

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي . . . مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ

ويرى الكسائي : أن الضارع منصوب بأو بعدها ، وذهب القسراء

إلى أن الفعل الثاني منصوب بالمخالفة أي مخالفته للأول ، أي ما قيل

أو . من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ، ولا معطوفاً عليه ، فالعامل

معنوي على رأى الكوفيين .

فإن لم تكن أو بمعنى "حتى" أو "إلا" لم يجب اضمار أن بعدها ولا يجوز

إلا إذا كان مسبوفاً باسم خالص من التأويل بالفعل ، فالفعل حيث قد

منصوب بأن ضمرة جواز .

كما في قوله تعالى : وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من

وراء حجاب أو يرسل رسولا . (١) فيرسل (منصوب بأن ضمرة جوازا

للمعطف على اسم خالص من تأويل الفعل ، وهو الجامد وهو المصدر

(وحياً) وقراءة يرسل بالرفع فعلى الاستئناف ويقول الشاعر :

ولولا رجال من بزائم أعززة . . . وَال سَبِيحٍ أَوْ أَسْوَكٍ غَلَقًا (٢)

(١) الأبتداء ٥ من سورة الشورى .

(٢) البيت من الطويل لحصين المرى والشاهد فيه : أو أسوك حيث نصب

الضارع أو جوازا ، والمصدر المؤول من أن والفعل معطوف على رجال

وهو جامد غير مصدر .

لم نصب الضارع بعد الاسم الخالص ؟

نصب الفعل في هذه الحالة بأن ضمرة لوصح النصب ، لأنه يمتنع عطف
الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل ، ونصبه بأن ضمرة
يخرجه من دائرة الفعل ، فيكون من عطف اسم مؤول على اسم صريح ،
أما إذا سبق باسم في تأويل الفعل أو بفعل فإنه يمتنع نصب الضارع
بعدها ، لأنه لا ضرورة تدعو إليه ، إذ لا مانع من العطف حيثئذ نحو:
على مسافر أو يقيم ، محمد يذاكر أو يهمل ، وطيه قراءة حفص " نقائلونهم
أو يسلمون " (١) فأوهنا عاطفة فعل على فعل .

تلخيص موجز للام الجحود وأو

- ١- يجب إضمار أن بعد لام الجحود ، وذلك اذا سبقت يكون ماضى
منفى سواء كان ماضيا لفظا ومعنى أو ماضيا معنى لالفاظا .
- ٢- المراد بالتانى قبل لام الجحود ما ينفى الماضى فقط وهو ما ولم ،
وان بخلاف لن ، لا ، لما .
- ٣- قول الله تعالى : وان كان مكرهم لتزول فيه الجبال (فأن نافية
واللام لام الجحود ، ويرى الأشموني أنها شرطية ، واللام لام كي .
- ٤- ناصب المضارع بعد اللام أن مضرة ، وجوبا ، ويرى الكوثيون أنها
هى الناصبة بنفسها وخير كان محذوف هو متعلق اللام الجارة
ومجرورها وهو الصدر المؤول والكوثيون ومعهم ثعلب يقولون
الخبر جملة ، وابن يتفق مع البصريين بخلاف ظاهر كلامه السدى
يدل على المخالفة لهم .
- ٥- يجوز أن تحذف كان فعل لام الجحود ، كما يجوز حذف لام الجحود
واظهار عند بعض النحاة .
- ٦- يشترط لوجوب إضمار أن بيعد (أو) أن يصلح فى موضعها حتى
أوالا وهى تمطف صدرا مؤولا من أن والفعل على صدر شخصيد
وملحوظ فى الكلام السابق من حيث المعنى .

٧- اختلف في ناصب المضارع بعد أو طالبه يرون يرون أنه منصوب بأن
مضرة وجوبا والكسائي يرى أنه منصوب بأو والفراء منصوب بالمخالفه
كالذهب الكوفي .

٨- إذا لم يصلح في موضعها أو لا يجب اضمار أن بل أن سبقت باسم
خالص من التأويل بالفعل ينصب الفعل بعد ها بأن مضرة جوازا
ليتأتى العطف ، وان سبقت باسم في تأويل الفعل أو بفعل امتنع
النصب .

تابع أسئلة وتطبيقات

- س ١٠ - (ما أنا لأدعها) - فما جمع ليقلب جمع قوسى
علام استدل بهذا الأثر ، وبهذا البيت ، ووضح رأيك فى ذلك
- س ١١ وما كان هذا القرآن أن يفترى ، اختلف النحاء فى تخريج
أن هنا أوضه ذلك وما تختار مع التوجيه
- س ١٢ - لم ينصب الضارع بعد الاسم الخالص ، وضح واذكر الأمثلة
مع التوجيه .

الثالث : ما يجب اضرار (أن) فيه بعد : حتى

الموضع الثالث : التي يجب فيها اضرار أن حتى " الجارة ، وهى
تجر المفرد الصريح مثل حتى مطلع الفجر ، ومعناها الغاية ، فهى

بمعنى " إلى " معنى وعلا .

كما تجر الاسم المؤول من أن والفعل ، وهى التي تقع بعد الضارع
منصوبا نحو : لن ندخلها حتى يخرجوا منها ، أسلم حتى تدخل
الجنه .

فالمصدر المؤول من أن والفعل مجرور بحتى ، والمضارع بعد ها

منصوب بأن ضمرة .

معانى حتى مع الاسم المؤول :

وحتى هذه تأتى لعمان ثلاثة :

- ١- الغاية : وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، وعلامتها أن
يصلح فى موضعها إلى نحو . لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ ظَالِمِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ
إِلَيْنَا مُوسَىٰ (٧) وهذا المعنى هو الغالب منها .
- ٢- التعليل : وذلك إذا كان ما قبلها سببا لما بعدها وعلامتها أن
يصلح فى موضعها اللام أو كى . نحو : ذاكر حتى تنجح .
- ٣- بمعنى (إلا أن) : فتكون بمعنى " إلا " وذلك إذا كان ما بعدها

ليس غاية ولا مسببا عن ما قبله . وقال الأشموني^(١) وهذا المعنى الذى أثبتته ابن مالك على غوايته ظاهر من قول سيبويه : فى تفسير قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل ففسر إلا بهـ حتى وهذا يقتضى أن حتى تكون بمعنى إلا كما هو شأن المترادفين كقول امرئ القيس :

والله لا يذمَّ شيعي باطلا . . . حتى أبطوك ولا هـلا^(٢)

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ، ولا مسببا عنها .

وقد نقله أمر البقاء عن بعضهم فى قوله : (وما يعلمان من أحد حتى يقولوا) أى إلا أن يقولوا ، وقال الأشموني إنها لغاية ومن ذلك قول الشاعر :

ليس العطاء من الفضول سماحة . . . حتى تجوه وما لديك قليل^(٣)

فليس ما بعدها ليس غاية لما قبلها ، ولا مسببا عنه ، وقد تصاح

للغاية والاستثناء كما فى الآية السابقة ، وفى قوله : والله لا أفعل حتى تفعل ، وللتعميل والغاية كما فى قوله : ففانلوا المتى يحيى حتى تنفى ، وإلى أمر الله . (٤)

(١) شرح الأشموني ٢٩٧/٣

(٢) البيت من الرجز لا مرئ القيس والشاهد فيه : حتى أبطوك وحتى هنا

بمعنى إلا ونصب المضارع بأن مضرة وجوبا بعدها .

(٣) البيت المقتض الكندى وهو من الكامل والشاهد فيه : حتى تجوه وحتى

هنا بمعنى إلا ونصب المضارع بأن مضرة وجوبا . (٤) الحجرات ٩

(٥) الحجرات ٩

فحتى في الأحوال الثلاثة جاره ، والضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا والصدر المؤول من أن والفعل مجرور بحتى . وهذا مذ هـ سب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسه وأجازوا اظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا اظهارها بعد لام الجحود .

متى ينصب الضارع بعد حتى ؟

وينصب الضارع بعد حتى إذا كان مستقبلا ، فإن كان استقالاته حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لآسيرك حتى أدخل المدينة وكفوله تعالى : لن نبرح ^{عليه} عليكين حتى يرجع إلينا موسى ^(١) وذلك إذا كان قولك وأنت في طريقك إلى المدينة قبل الدخول فيها ، ورجوع موسى مستقبل بالنسبة لزمن تكلم عبده العجل بهذه العبارة . وإن كان غير حقيقى بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب كقولك بعد دخولك المدينة : سرت حتى أدخلها ، فإن الدخول مستقبل للسير ما فن بالنسبة لزمن التكلم ، لأن التكلم كان بعد الدخول . ومثل قول الله تعالى : ^(٢) فزولوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزوال لا بالنظر إلى زمن كتابة ذلك علينا فالرفع به قرأنا فع على تأويله بالحال ، والنصب به قرأ غيره على تأويله بالمستقبل .

(١) طه / ٩١

(٢) البقرة / ٢١٤

فالأول : يقدر اتصال المخبر عنه وهو الرسول وأتذنين آمنوا معه

بأد خول في القول زمن العظم ، فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال .

والثاني : يقدر المصطفى الجزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك

الحال فتوجيه الرفع والنصب على هذا التأويل السابق .

متى يرتفع الفعل بعد حتى :

وإذا رفع الفعل بعد حتى لا تكون حتى جارة بل تكون حرف ابتداء

يبدأ بعده جملة وما بعدها كلام مستأنف لا ارتباط له لفظاً بما قبلها .

بخلاف المنصوب فإنه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور

متعلق بما قبلها .

شروط رفع الضارع بعد حتى :

ويشترط لرفع الضارع بعد حتى ثلاثة شروط -

الأول : أن يكون حالاً إما حقيقة نحو سرت حتى أقظها إذا قلت ذلك

وأنت في حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب أو تأويلاً : نحو حتى

يقول الرسول ! في قراءة نافع ، والرفع حينئذ جائز .

الثاني : أن يكون سبباً عما قبله ، فيمتنع الرفع في نحو : لأسيرن حتى

تطلع الشمس ، وما سرت حتى أدخلها ، وأسوت حتى تدخلها ، وذلك

لاستفاه السبب ، أما العقال الأول ، فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن

السير وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما
المثال الثالث فلان السبب لم يتحقق ، لأن الاستفهام عن لا يعنى
وقوعه .

ويجوز الرفع في أيهم سائر حتى يدخلها ، ومتى سرت حتى
تدخلها ، لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين
الزمان ، وأجاز الأختار الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام
إيجابيا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى
خاصه .

الثالث : أن يكون فضلة فيجب النصب في نحو : سيرى حتى أدخلها ،
وكذا في كان سيرى أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصه ، ولم
تقدر الظرف خيرا . لأنه لو رفع بقيت كان بلا خبر ، فان قدرت كان
تامة أو قدر الظرف (أمس) خيرا جاز الرفع : لتام الكلام قبل
حتى فما بعدها فضله .

وفيما سبق يقول ابن مالك :

ومعدّ حتى هكذا إنشأ أن . . . حتم كجده حتى تمرّ ذا حزن
وتلو حتى حالا أو موقولا . . . يوم أو موقولا وانصب المستقبلا

اشتمالات حتى في الأتلوب العربي :

تستعمل حتى على ثلاثة أوجه : جارة ، وعاطفه ، وابتدائه .
 ١- أما الجارة : فهي تجر اسما صريحا وتكون بمعنى الغايه (إلى)
 واسما مؤولا وهي الداخلة على المضارع المنصوب فتكون غايته ،
 وتعملية واستثنائية وما بعد . حتى التوظف هنا على نحو ما قبلها
 وما بعد إلى خارج عند عدم القرينة المتضمنة للمدخل أو الخروج
 حملا على الغالب في البابين ، فان وجدت قرينة على أحدهما
 عمل بها ، وسجرو حتى لا بد أن يكون مفردا ظاهرا وأن يكون
 آخر جزء أو ملاقيا للآخر نحو حتى مطلع الفجر ، ذاكرت الليلة
 حتى ثلثها .

٢- الماطقة : هي بمنزلة الواو لا تنفرد ترتيبا في المخرج وإنما الترتيب
 في الوجود الذهني وشرط مطوقها أن يكون ظاهرا مفردا جزءا
 ما قبلها أو كالجزء وأن يكون غايته في زيادة أو نقصان نحو :
 قهرنا كهم حتى الكفاة فأتسم . . . تهايوننا حتى يهينا الأصاغر (١)
 ٣- الابتدائية : أي حرى تسألف بعد الجملة ، فلا تدخل إلا على
 جملة سواء أكانت جملة اسمية مثل :

(١) البيت لجمهور وهو من الطول والقاهه فيه : (حتى الكفاة فحتى
 هنا طائفة .

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا . . . بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَا دِجْلَةٌ أَشْكَلُ (١)

أم جملة فعلية فعلها مضارع كقول الشاعر :

وَيَقْشُرُونَ حَتَّى مَا لَهَيْهِمْ كَلَابِهِمْ . . . لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ (٢)

وقراءة نافع : حتى يقول " الرسول " أو فعلية فعلها ما مثل :

(حَتَّى غَفَا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آيَاتُنَا الضَّرَّ وَالسَّرَّ) (٣) ، ووم ابن مالك

أن حَتَّى قبل الماضي جارة وَأَنْ مضمرة بعدها وهذا رأى تفرد به

ولم يسلم له ، وإذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتداءية

وطامة ذلك صلاحية جعل الفاء في موضع حتى وإذا كان مستقبلا

أو مؤولا ، فهي جارة وَأَنْ مضمرة بعدها .

والجملة بعد حتى الابتدائية لا محل لها من الإعراب ، لأنها

مستأنفة ، لا تتعلق لها بما قبلها لفظا ، وإنما تتعلق في المعنى

، لأن مضمونها مسبب عن مضمون ما قبلها .

(١) البيت من الطويل وحتى هنا ابتدائية والجملة الاسمية بعدها

مستأنفة .

(٢) البيت من البسيط ، حتى هنا ابتدائية والجملة الفعلية بعدها

مستأنفة .

(٣) الأعراف / ٩٥

أسئلة

- س ١ - تقع حتى جارة • بين مجرورها وشرطه مع التشيل •
ب - ما نوع حتى التي ينصب بعدها الضارع؟ وما معناها؟
ج - تأتي حتى الجارة بمعنى إلى ومعنى كي ومعنى إلا •
بين ضابط كل •
- س ٢ - أ - متى يجب نصب الضارع بعد حتى ؟ ومتى يجب رفعه ؟
ومتى يجوز الأمران ؟ •
ب - ما شروط نصب الضارع بعد حتى ؟
ج - بين ناصب الضارع بعد حتى • اذكر الخلاف في ذلك
ورجح ما تختار •
- س ٣ - أ - متى تكون حتى ابتدائية ؟ ووقع الجملة بعدها ؟ وما النسبة
بينها وبين العاطفة والجارة ؟ •
ب - ما حكم الضارع بعد حتى إذا كان معناه ماضيا ؟
ج - مانع حتى التي يرفع بعدها الضارع ؟
د - بين نوع حتى وحكم الضارع بعدها فيما يأتي مع التوجيه
اجتهادي حتى لنجح • أذاكوت حتى تنجح •
لأسون حتى تغرب الشمس • أياكم جاهد حتى يكافأ ؟

تابع اسئلة

- من سببت بهم حتى نكحل مطيهم : وحتي الجياد ما يهدن بأرسان
- أ - روى بنصب نكل ويرفمه : يرفع نوع حتى ويرقع ما بعد هنا على الروايتين
- ب - وما نوع حتى في الشطر الثاني ؟ مع التوجيه
- ج - ما حكم المضارع بعد حتى ؟ وضح ذلك مع التشيل والتوجيه
- د - اذكر هروط رفع المضارع بعد حتى مع التشيل

x x x x x

الموضع الرابع والخامس : من وجوب اضمار (أن) وذلك بعد

فاء السببيه ، وواز المعينه مسبوقين بنفى أو طلب محضين

في ذلك يقول ابن مالك :

وَعَدَّ فَأَجْوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ . مَحْضِينَ أَنْ وَسَّرَهَا حَتَّى نَصَبَ

وَدَوَّكَ الْحَدِيثَ مِنْ كُلِّ مَنَاهَا بِجَهَةِ النَّفْيِ أَوْ الطَّلَبِ .

أ - نصب المضارع بعد فاء السببيه في جوابي النفي :

فينصب المضارع بعد فاء السببيه المسبوقة بنفى إذا تحقق شرطان

الأول : قصد السببيه : أى سببيه ما قبلها في حصول ما بعدها نحو

قوله تعالى : لا يقض عليهم فيموتوا (١) فالنفي هنا مسلط إلى ما قبل

الفاء قصد إلى نفي ما بعدها ، لأنه مسبب عنه ، والمعنى :

انتفى القضاء عليهم بالموت فكيف يموتون ، أى انتفى موتهم لانتفاء

القضاء عليهم ، ونحو ما تجتهد فتتج ، ما تزور الحكومه ، ما يليق

بالله الظلم فيظلمنا . أى انتفى النجاح لانتفاء الاجتهاد ،

وانتفى الاكرام لانتفاء الزياره وانتفى الظلم من الله لانتفاء لبقائه

به .

أو تقدر تسلط النفي إلى ما بعد الفاء قصد إلى نفي اجتماعهما

سواء انتفى ما قبلها أم لا نحو : ما يحكم الله حكما فيجور .

فالمنفى هو الجور وحده ونحو : ماتزورنا فنكرمك أى ما يكون منك زياره
يترتب عليها إكرام وماتجتهد فتنجح أى ما يكون منك اجتهاد يعقبه
ويترتب عليه نجاح فهذا صادق بانتفا' الاجتهاد فى المثال الثانى ،
والزيارة فى المثال الأول صادق أيضا بشيئتها •
ويرى الرضى أن الفاء فى حالة شيئتها للمحبيه وليست للسببيه
والفاء عاطفه للمصدر المقدر من إن والفعل بعدها على مصدر متصيده
من الكلام السابق ، فالفاء مع افادتها السببيه عاطفه أيضا •
حكم الفعل إذا فقدت الفاء السببيه :

إذا لم يقصد بالفاء السببيه بأن كانت لمجرد المطف أو للاستئناف
وجب الرفع مثل (ولا يؤذَن لهم فَيَعْتَدِرُونَ) ^(١) فالنفي مسلط على ما قبل
الفاء وما بعدها ، والفاء عاطفه للفظ الفعل بعدها على لفظ الفعل
قبلها فيشتركان فى الإعراب ونفى النفى الداخلى عليه ، ومثل ذلك
ما تزورنا فنكرمك ، يجعل النفى مسلطا على الأول فقط والثانى مثبت
وتكون الفاء عاطفه لجملة مثبتة على جملة منفيه أو للاستئناف •

(١) المرسلات / ٣٦

الثاني : أن يكون النفي محضا أى خالصا من معنى الاثبات ، فإن كان متلوا بنفى أو منتقها بالا وجب الرفع فالأول مثل ما تنزل تأتينا فتحدثنا بالرفع لأن ما للنفي ، وزال للنفي ، ونفى النفي اثبات .

والثاني : نحو : ما أنت تأتينا إلا تحدثنا . فالنفي انتقضى بالا قبل الفاء . فإن انتقضى النفي بعد الفعل القرون بالفاء نحو ما تأتينا فتحدثنا إلا بخبر وما قام محمد فياكل لإطعمه جساز (١) النصب والرفع ، خلافا لابن مالك وابنه فأنهما أوجبا الرفع ، وروى

بالوجهين قول الشاعر :

وما قام بنا قائم في تدبنا فينطق إلا بالتي هي أعراف (٢)
وإنما جاز النصب في هذه الحالة ، لأن الانتقاض إنما جاء بعد استحقاق الفعل للنصب .

ولا فرق في النفي بين أن يكون بالحرف كما تقدم أو بالفعل مثل ليس محمد فاهما فيكلمك أو بالاسم مثل أنت غير آت فتحدثنا ، ويرى الكوفيون الحاق التشبيه الواقع موقع النفي والمراد به النفي نحو :

(١) دراسات ص ٨١

(٢) البيت للفرزدق من الطويل والشاهد فيه فينطق إلا حيث ورد الرفع والنصب على ما ذهب إليه سيوريه .

كأبك وال علينا فتعاقبنا أى ما أتت وال علينا وان جاء السبب
بأن مضرة بعد الحصر فانما فى النشر ، لما فيه من معنى النفي نحو
قوله تعالى : إِذَا قُضِيَ أَمْرَانِمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ^(١) فى قراءة من
نصب يكون بخلاف الحصر بالإ فلا يجوز نصب بعده إلا اضطرار^(٢)

نصب المضارع بعد فاء السببية فى جواب الطلب :

الطلب : أنواعه : الأمر ، والنهى ، والاستفهام ، والدعاء ، والعرضه
والتحذير ، والتعنى والرجاء على خلاف فيه بين البصريين والكوفيين

الأمر : نحو : ذاكر تفز وقال الشاعر :

يَأْتَانِي سِيرِي حَقًّا فَبِيحَا . . . إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا^(٣)

والنهى : نحو لا تهمل فتقدم قال تعالى : لا تفتروا على الله كذبا فيسخطكم

بمذاب^(٤) وقال الشاعر :

لَا يَخْدُحُكَ مَا تُؤَيِّرُ وَإِنْ قَدِمَتْ . . . تَرَاكَ فَيُحِقُّ الْحَزْنَ وَالنَّدَمَ^(٥)

والدعاء : نحو : رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ بِرِوَاغِدٍ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُولُونَا حَتَّى

يُرُوا الْمَذَابَ الْأَلِيمَ وَقَوْلُهُ^(٦) :

(١) آل عمران / ٤٧

- (٢) دراسات ٨٢ ، ٨٣ د اثنا لم يجعل منصوبا فى جواب كن لأنه ليس
هناك قول حقيقه بل هو كناية عن تعلق القدرة تجيزا بوجود
القى ، ولأنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب فى الفعل والفاعل
بل لابد من اختلافهما فيهما أو فى أحدهما فلا يجوز قم تقوم (٢) طه / ٦
(٣) الرجز للمجاح والشاهد فيه تسريحا حيث نصب المضارع بان مضره
وجها بعد فاء السببية لسبق الأمر عليها .
(٤) من البسيط ولم يعلم قائله والشاهد فيه فيحق حيث نصب المضارع
بعد فاء السببية لتقدم النهى عليه . (٦) يونس / ٨٨

سَيَأْتِي عَجَلٌ مَا أُؤْتَلُ فِيهِمْ . . . قَبْدًا مَقْرُورٌ وَيَشْمَعُ مَرِيئِلُ (١)
وقوله :

رَبِّ وَقَتِي فَلَا أَعْدِلُ عَنْ . . . سَنَ السَّالِمِينَ فِي خَيْرِ سَنَ (٢)
والاستفهام : مثل "قَهْلَ لَنَا مِنْ شَعْمًا" فيشعّموا لنا وقول الشاعر :

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ . . . تَقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الْمَرْجُ لِلْجَمْدِ (٣)

وكل أنواع الاستفهام يدخل في ذلك إلا الاستفهام بالتقريب وهو

الذي يليه نفي فمعناه إيجاب ، فإذا نظر إلى المعنى وقع الفعل

بعده ، ويجوز أن يراعى صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل

بعده نحو : أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُنْ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ

بِهَا (٤)

والعرض مثل قول الشاعر :

يَا بَنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَنَبْصِرَا نَقْدَ حَدِيثِكَ فَمَارَاهُ كَنَّى سَمِيحًا (٥)

والتخصيص : نحو : هل اثبت الله فيغفر لك وقول الله تعالى :

لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْبَنَ مِنَ الصَّالِحِينَ (٦)

(١) من الطويل والشاهد فيه : قَبْدًا : حيث نصب المضارع بعد فاء
المسببه لتقدم الدعا عليه .

(٢) من الرمل ولم يعرف قائله والشاهد فيه : فَلَا أَعْدِلُ حيث نصب المضارع
بعد فاء المسببه لتقدم الدعا (١٩) الأعراف / ٥٣

(٣) من البسيط والشاهد فيه فيرتد : حيث نصب المضارع بعد فاء السببه
لتقدم الاستفهام عليه . (٥) الحج / ٤٦

(٤) من البسيط لم يعلم قائله والشاهد فيصير حيث نصب المضارع بعد فاء
المسببه لتقدم العرض عليها . (٧) المنافقون / ١٠

وقيل الشاعر

لَوْلَا تَمَوَّجِينَ بِاسْلَمَى عَلَى دَنْفٍ . . . فَتَخِيدِي نَارَ وَجْدٍ كَادٍ يَفْنِيهِ (١)
وَالْتَمَنِي : نحو : "يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزُ فَوْزًا عَظِيمًا" وقول الشاعر :
يَا لَيْتَ أُمَّ خَلِيدٍ وَأَعَدْتُ فَوْفَتْ . . . وَدَامَ لِي وَلِهَا عَمْرٌ فَصَطَحِيَا (٢)
وَالرَّجَاءُ : مثل : لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ ، وقوله

تعالسى :
رَبِّهَا وَرَبِّهَا . . . (٣)
لعله يركى . أو يذكر فتتغمه الذكرى وكفيل الراجز :
عَلَّ صَبْرُوهَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا . . . تَدْرِينَا اللَّعْنَةَ مِنْ لَمَاتِهَا (٤)
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

وهذا هو الثابت سماعاً ، وهو رأى الكوفيين والقراء ، ووافقهم ابن مالك
حيث قال : وَالْقَمَلُ بَعْدَ الْفَاءِ الرِّجَاءُ نَصَبٌ . . . كَصَبِّ مَا إِلَى التَّمَنَى يَنْتَسِبُ
ويصح ذلك البصريين ، وتأولوا ما ورد ، فجعلوا نصب (أطلع) نسي
جواب ابن أوعطفا على الأسباب ألتضمن لعل معنى التمني ، وجعلوا
النصب في الآية الثانية وفي البيت للمعطف على المعنى ، فإن خير لعل
(١) من البسيط ولم يعلم قائله والشاهد : فتخيدى حيث نصب المضارع
بان مضرة وجوبا بعد فاء السببية لتقدم التحضيض . (٢) النساء / ٧٣
(٣) من البسيط ولم يعلم قائله والشاهد فيه : فصطحيا حيث نصب
المضارع بعد فاء السببية لتقدم التمني (٤) ظفر / ٣٦ ، ٣٧ ، (٥) عين / ٤٠٣
(٦) الشاهد فيه : فتستريح حيث نصب المضارع بعد فاء السببية لتقدم
الرجاء طبعه على رأى الكوفيين والقراء .

شروط نصب بعد الطلب :

يشترط لنصب الفعل المقرون بالخاص بعد الطلب شرطان :

- ١- قصد السببية : فإن لم يقصد بالفاء السببية بأن كانت لمجرد العطف أو الاستئناف امتنع النصب نحو : هل على أخوك فتكرمه ، أى فحسن تكريمه مطلقاً لا استثناءً ولا محلاً ، ومنه قول الله تعالى : من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له ^(١) . يرفع مضاعفه ، وفى الحديث : القديس = من يعرضه فاستجيب له . يرفع استجيب . وقول الشاعر :

ألم تسأل الرِّيحَ القواءَ فينطقُ وهل تخبرنك اليومَ بيداهُ سلقُ ^(٢)

أى فهو ينطق ، فليست الفاء عاطفة ، ولا سببية ، إذ لو كانت عاطفة لجزم الفعل أو كانت للسببية لنصب . وهذا الشرط عام فى جميع أنواع الطلب .

- ٢- والشرط الخاص : وذلك فى الطلب الجاهل أو الملتزم والدعاء ، وهو أن يكون محضاً بأن يكون مدلولاً عليه يصبح لفظ الفعل كالأشياء السابقة .

فإن كان مدلولاً عليه بلفظ الخبر : امتنع التصبيح نحو : حسبك

الحديث فينام الناس ، فحسبك اسم فعل بمعنى يكنى ، ونحو :

(٢) البيت لجميل وهو من الطويل والشاهد فيه : ينطق : مرفوع على

الاستئناف .
(١) القرفة / ٢٤٥

نقر الله لأحمد فبدخله الجنة ويمتنع النصب إن كان مدلولاً عليه
بلفظ اسم الفعل أو بالمصدر نحو : وضه فتسلم جلاسي فنكرمه ،
ستؤالك فتروى ، وسكوتنا فتكرم .
وأجاز الكسائي النصب في جواب الطلب المدلول عليه بلفظ الخبر
نحو : نقر الله لمحمد فبدخله الجنة ، أو باسم الفعل مطلقاً نحو :
نوال فنكرمك ، وضه فتسلم .
ونقل الأشموني : أن ابن مالك شرط في التسهيل في نصب جواب
الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل في الزمن الماضي . احترازاً من
نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سببك
مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبو علي ، ولم يشترط ذلك المغاربة ،
وحكى ابن كيسان : أين ذهب زيد فتبعه بالنصب مع أن الفعل
في ذلك محقق الوقوع ويجوز سببك المصدر من لازم الجملة والتقدير :
ليكن منك اعلام يذهب زيد فاتباعنا .

نأصب الفعل بعد الفاء :

يرى البصريون أن الفعل بعد الفاء منصوب بأن مضمرة وجهاً ،
وذهب بعض الكوفيين إلى أن الفعل منصوب بالمخالفة ، أي مخالفته لما
قبل الفاء ، فما قبلها نفي أو طلب وما بعدها ليس نفي ولا طلب .
(١) شرح الأشموني ج ٣ ص ٣٠٦

فلما خالفه في المعنى خالفه في الإعراب .

وذهب المنحويين إلى أن الفاء هي الناصبه ، وهذا رأى ليس بدقيق فالفاء عاطفة فيبي غير مختصه فلا تعمل ، والصحيح مذهب البصريين : أن النصب بأن مضمرة وجوبا . لأنها لما نصب الفعل بعد ها صارت كأنها العامل ، فلو ظهرت أن بعد ها لغوهم توارد عاملين على معمول واحد ، والفاء عاطفه للمصدر المؤول من أن والفعل على مصدر تصيد من الكلام السابق .

وإنما نصب المضارع بعد الفاء السابقه للتنبيه على تسببه عما قبله ، وعلى أن الفاء ليست للمعطف بل قصد بها السببيه . ولذلك نصب الفعل بعد ها حتى يتمحض للاستقبال المناسب للمجازاة و التسبب .

ولذلك يمتنع نصب الفعل بعد الخبر الثبت نحو على يزورنا

فكره ، وأما النصب في قوله

سأترك منزل لبي تميم . . . وألحق بالحجاز فاستريحاً^(١)

فهذا البيت ضرورة ، وقيل الأصل : فأستريح بنون التوكيد

المعنى أبدل في البيت ألفا .

(١) البيت من الواو للمعبره التميمي والقاهد : فأستريحاً كما في

القصص .

نصب المضارع الواقع به الشرط والجواب :

قال أبو الحسن الأشموني^(١) : قد تضرع أن بعد الفاء الواقعة بين
مجزوي أداة شرط أو بعد ها أو بعد حصر وإنما اختيارا نحو : إن تأتي
فتحسن إلى أكافئك ونحو : متى زرتني أحسن إليك فأكرمك ، ونحو : قوله تعالى
إِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ^(٢) في قراءة من نصب ، وبعد الحصر
بالإِ والخبر الميث الخالي من الشرط اضطرارا نحو : ما أنت إلا تأتينا
فتحدثنا وكالبيت السابق .

تلخيص لأضمار أن بعد الفاء وجوبا

١- تضرع أن بعد الفاء بشرطين : قصد السببية ، وأن تسبق بنفسى أو
طلب . ويشترط لوجوب اضماها بعد النفى أن يكون نفيا محضا
أى خالصا من معنى الامتياز بالإيكون متلوا بنفسى ولا منتقضا بالإِ ،
ولا فرق في النفى بين أن يكون بالحرف أو بالفعل أو بالاسم كفسير
إذا أريد به النفى ، ويلحق به التشبيه والتقليل ، والحصر بإنما
وإذا كان انتقاض النفى بالإِ بعد الفاء جاز الرفع والنصب على رأى
سبويه .

٢- إذا كانت الفاء للمطف أو للاستئناف انتزع النصب ورفع الفعل وما بعد
الفاء جملة والفاء عاطفة للفظ الفعل على لفظ الفعل أو للاستئناف

(١)

(٢) آل عمران / ٤٧

وفي حالة النصب ما بعد الفاء مفرد تقدير الفاء عاطفة للمصدر
على مصدر .

٣- اختلف في نصب جواب الرجاء البصريين يضمن وابن مالك والفرافرا
يريان جواز ذلك ومضهم يفصل إن أشرب معنى التوحيح جاز قصد
السببية شرط للنصب في جميع أنواع الطلب وفي الأمر والنهي والدعاء
أن يكون مدلولاً عليه بصريح لفظ الفعل .

٤- اختلف في الطلب المدلول عليه باسم الفعل أو بالمصدر أو بالمفظة
الخير فالجمهور يمنع والكسائي وغيره يجيز النصب وكذلك اختلف
في ناصب المضارع بعد الفاء فالصريون على أنه منصوب بأن مضمره
ويقل بالمخالفة كما قيل بالفاء نفسها .

٥- لا ينصب المضارع بعد الخبر الشئ إلا في الضرورة كما تضمنر
أن وجها بعد الفاء الواقعة بين الشرط والجواب أو بعدهما .

يقترن بأن كثيرا نحو • لعل بعضكم أن يكون ألحق بحمته من بعض أو
لتضمن لعل معنى لبت •

ورجح الأشموني رأى ابن مالك والفراء • لسماع الجزم بعد الرجاء عند
سقوط الفاء والجزم فرع النصب عند وجوده •

الخامس : وجوب اضمار (أن) بعد واو المعية :

هذا هو الموضع الخامس التي ينصب فيه الفعل وجوبا باضمار أن وذلك

بعد الواو التي يقصد بها المصاحبه •

والمعية نحو : لا تكن جادا وتظهر الجزع • وذلك بشرطين :

الأول : أن تفيد مع العطف المصاحبة أى لا للتشريك بين الفعلين وذلك

بأن يجتمع مضمون ما بعد ها مع مضمون ما قبلها فى زمن واحد •

الثانى : أن تسبق بنفى أو طلب كالفاء • وقد نسمع النصب مع الواو نفسى

خمسة ما سمع مع الفاء وهى : التفى والأمر • والتهى • والتمنى والإستفهام

• وقاس النجاه ما لم يسمع على ما سمع • وضع أبو حيان القياس • واعتبر السماع

هو الأصل والمقدم وقد أشار الى ذلك ابن مالك رحمة الله •

والواو كالفاء إن تُفد مَفْهُومَ مَع • • كَلَّا نَكُنْ جَادًا وَتَظْهَرِ الْجَزْعَ

وقد ألحق الكوفيين بالفاء والواو ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم : لا يبسولن

أحدكم فى الماء الدائم ثم يفتسل فيه (فيفتسل فيه ثلاثة أوجه :

الرفع على الاستئناف والنصب على اضرار أن والجزم بالمعطف على محصل
" لا يبولن " (١)

المواضع التي سمع فيها النصب مع الواو .

- الأول : النفي نحو : " وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا بِكُمْ وَيَعْلَمَ الْمُسْلِمِينَ " (٢)
الثاني : الأمر نحو : فقلت أدعي وأذعوا إن أئدي . . . لَصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ (٣)
الثالث : النسب : لَاتَنَّهُ عَنْ خَلْقِي وَتَأْتِي شِئْلَهُ . . . عَارُّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ (٤)
الرابع : الإستفهام : كقول الشاعر :

أَتَيْتَ رِيَانَ الْجَفِينِ مِنَ الْكِرَى . . . وَأَبَيْتَ نَكَ بِلِمْلَةِ الْمَسُوعِ (٥)
وقوله : أَلَمْ أُنْكَ جَارِكُمْ فَيَكُونُ بَيْنِي . . . وَيُنْكَمُ الْمَوَدَّةَ وَالْإِحْسَاءَ (٦)
الخامس : التمني : نحو : يَا لَيْتَانِزْدَوْلَا نَكْذِبَ بَأْيَاتِ رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٧)
في قراءة حمزة وحفص وقس الباقي . قال ابن السراج (٨) : الواو ينصب
ما بعدها في غير الموجب من حيث انصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون

- (١) شرح الأسموني ج ٣ ص ٣٠٦ (٢) آل عمران / ١٤٢
(٣) البيت من الواقعة لدار التمرى والشاهد وادعو حيث نصب المضارع بعد
واو المعية . وقد تقدم عليها الأمر .
(٤) البيت من الكامل لأبي الأسود والشاهد - وتأني شله حيث تقدم النسب
على واو المعية ونصب المضارع بعد ها بأن ضمرة وجوبا .
(٥) البيت من الكامل ولم يحرف قائله والشاهد : وأبيت حيث ينصب المضارع
بعد واو المعية لتقدم الإستفهام .
(٦) البيت من الواقعة للحطية والشاهد : يكون كما سبق . (٧) الأنعام / ٢٧
(٨) شرح الأسموني ٣ / ٣٠٨ .

كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء ، وأضمرت أن ، وتكون الواو فى هذا بمعنى مع فقط ()
أى فالفعل الواقع بعد الواو فى كل ما سبق من الأمثلة والشواهد منصوب بأن مضرة وجها ، والمصدر المؤول من أن والفعل معطوف بالواو على مصدر تصيد من الكلام السابق ، والتقدير على حسب المعنى ويرى المرضى أن الواو هنا للحال ، والفعل بعده منصوب على تأويل مصدر على أنه مبتدأ محذوف الخبر .

السرفى نصب المضارع بعد الواو :

وانما نصب المضارع بعد الواو للتبعية على أنها مفيدة للمعنى ، وليست للمعطف فمدل عن سنن الكلام لتدل على أنها ليست للمعطف بل تفيد مع المعطف المصاحبه والنصب بأن لا بالواو لعدم الاختصاص ، ووجب اضمار أن مع الواو . لأنه لما نصب المضارع بعد ها كانت كأنها العامله ، فلو ظهرت أن لكان بصورة اجماع طالين ولتجانس المتماثلان صورة .

عامل النصب في المضارع بعد الواو :

النصب بأن هو مذهب البصريين ، ومعضهم جعل النصب بالمخالفة
أي مخالفة ما قبلها لما بعدها في أن ما قبلها تنى أو طلب وما بعدها
ليحق نفيها ولا طلبا ، ومعضهم يجعل النصب بالواو نفسها وههنا
يرد : بعدم الاختصاص .

حكم إذا لم تعد الواو المصاحبة :

فإذا لم تعد الواو المصاحبة أن تكنت للمجرم المصطف أو للاستئناف
امتتح النصب ولا يجوز في نحو : لا تأكل السمك وشرب اللبن ثلاثة أوجه :
الجزم : على أن الواو عاطفة للفظ الفعل بعد على لفظ الفعل قبلها
فهو مشترك في النهي كل منهما منتهى به استقلالاً أي ظاهراً .
النصب : على أن الواو للمصاحبة ، والنهي به الجمع بينهما ، ولا مانع
من تماطلي كل على حده .
الرفع : على أن الواو للاستئناف ، فيكون النهي به الأول لا غير الثاني
بماح أي ولك شرب اللبن .

تلخيص لنصب المضارع بعد الواو المصاحبة

(د) تضمن أن بعد الواو المصاحبة بشرطين :

- ١- أن تفيد مع المطف المصاحبة ، وأن تسبق بنفى أو طلب .
- ٢- سمع النصب في خمسة مواضع مما سمع مع الفاء : النهي والأمر والنهي ، والتمنى والاستفهام وقاس النحويين الباقي .
- ٣- هذه الواو تعطف المصدر المؤول من أن والفعل على المصدر المتصيد من الفعل السابق .
- ٤- اختلف في ناصب المضارع بعد الواو فجمهور البصريين يرون أنه منصوب بأن مضمرة وجوا ، والكوفيون يرون أنه منصوب بالمخالفة وبعضهم يرى أنه منصوب بالواو نفسها .
- ٥- إذا لم تغد الواو المصاحبة بأن كانت لجرر المطف أو الاستئناف امتنع النصب .

الحالة الثانية : وجوب إظهار أن :

يجب إظهار أن ذلك إذا وقعت (أن بين اللام ولا سواء
كانت نافية كما في قوله تعالى : لئلا يكون لظاني على الله حجة بعد
الرسول (١) أم زائدة كما في قوله تعالى : لئلا يعلم أهل الكتاب إلا أن
على شيء من فضل الله (٢)

فإذا وقعت بين اللام ولا وجب اظهارها : كرامة توالي اللامين
لو أضمرت أن قد فعا لتواليهما ، ووجب اظهارها لتفصل بينهما وقد
نص ابن مالك على ذلك . حيث قال :

وين لا ولا جسر التزم . . . إظهار أن ناصبة

الحالة الثالثة : جواز إظهار أن وإضمارها :

وذلك إذا لم يقع بعدها (لا) ولم تسبق اللام بكون ناقص ماض

منفى . . .

فالإضمار نحو : وأمرنا لتسلم لرب العالمين ^(٣) والإظهار نحو : وأمرت
لأن أكون أول المسلمين ^(٤) وهذه الحالة أشار إليها ابن مالك في قوله :

..... وإن عدم

لا تأن إعل مظهراً أو ضميراً

(١) النساء / ١٦٥ (٢) الحديد / ٢٦
(٣) الانعام / ٢١ (٤) الزمر / ١٢

مواضع إضمار (أن) جوازا :

(١) وينصب المضارع بأن مضمرة جوازا بعد أحرف خمسة :

أحد ها : للآم الجارة إذا لم يسبقها كون ناقص ما ضمني ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك فيما قبل ذلك ، وقد رأيت ذلك في الآيتين السابقتين حيث أظهر أن في الآية الأولى وأظهرها في الآية الثانية .

أما المواضع الأربعة الباقية ، فهي أن يقع الفعل بعد أحد حروف العطف وهي (الواو والفاء ، وأوه وثم أو قد تقدمه اسم خالص من شائبة الغفلة بآلا يكون في تأويل الفعل ، وهو نوعان غير مصدر ومصدر .

فغير المصدر مثل قول الشاعر :

لَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ * * * وَالْ سَبِيحِ أَوْ أَسْوَكَ عَلَقَا (٢)

وحو : لولا محمد ويكرمني لضمت * * * فكل من أسوك في البيت ويكرمني في المثال منصوب بأن مضمرة جوازا ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الجامد فميله وهو رجال ولا يجوز رفعهما ، لامتناع عطف فعل على الاسم الخالص .

(١) شرح التصريح ٢ ص ٢٤٣

(٢) سبق الحديث عنه .

والمصدر مثل : 'وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب
أو يرسل رسولا' (١) فيرسل منصوب بأن مضمرة جوازا بعد أو والمصدر
المؤول معطوف على (وحيا) وذلك في قراءة غير نافع بالنصب .

ضحو قول الشاعر :

لَيْسَ عِجَابٌ وَفَرَعِي . . . أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَيْسِ الشُّقْبِ (٢)

وقوله :

لَوْلَا تَجَعُّعٌ مَعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ . . . مَا كُنْتُ أَوْثَرًا تَرَابًا عَلَى تَرَبٍ (٣)

وقوله :

رَأَيْتُ وَتَلَيْتُ مَسْلِكًا تَمَّ أَغْلَهُ . . . كَالثَّوْرِ يَضْرِبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقْرُ (٤)

فالفعل الواقع بعد حرف المطف في الآية والأبيات بعد ها

منصوب بأن مضمرة جوازا ، ليكون من عطف الاسم المؤول على الاسم

الصريح ولا يجوز رفعه على المطف ، لأنه لا يمطف الفعل على الاسم

الخالص من التأويل بالفعل ، فإن كان الاسم غير خالص من التأويل بأن

(١) الفصحى / ١ .

(٢) البيت من الواقر لميمون زوج معاوية رضي الله عنه والشاهد وتقر

حيث نصب بأن مضمرة جوازا بعد واو المطف الذي تقدمها اسم خالص .

(٣) البيت من البسيط والشاهد فأرضيه هو ك نصب بأن مضمرة جوازا لوقوعه

بعد الفاء المبهمة باسم خالص .

(٤) من البسيط لأخمين مدركه والشاهد فيه تم أغله كما سبق .

كان وصفاً ، فإن الفعل يجب رفعه ، لأنه لا مانع من عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل وبالعكس نحو : يمتجيني المدرس المجتهد فيفوز الفائز في المسابقة فيكافأ المجد ، فكل من يجتهد وفائز في تأويل الفعل وواقع مؤممه ، لأنه صله ، وحق الصلة أن تكون جملة .
ولا بد أن يكون الاسم الخالص موجوداً ، فلا يدخل فيه المصدر التوهم بالفعل المعطوف عليه بالفاء أو الواو أو بأو واجب النصب بأن ضمرة وجوا .

شذوذ حذف أن :

إذا وجدت حذفاً لأن في غير المواضع المتقدمة فاحكم عليها بالشذوذ وأنه لا يقاس عليه ، ولا يقبل منه إلا ما نقله المدون الثقلاء ومن ذلك قولهم : (خُذِ اللَّصْنَ قَبْلَ يَأْخُذَكَ) أي قبل أن يأخذك وقولهم (مره يحفرها) أي مره أن يحفرها وشك (تسمع بالمعدي) خير من أن تراه) أي أن تسمع . وقراءة بعضهم (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب يدمغه ، وقراءة الحسن (أفغسير الله تأمرؤى أعهد) أي أن أعهد .

قول الشاعر :

فَلَمْ أَوْ يَلْهَا جِنَاسَةً وَاحِدٍ . . . وَهَبَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كُنْتُ أَفْعَلُ (١)

(١) البيت من الطويل لمأربن جون الطائي والشاهد : أفعله حيث نصب بأن المحذوفه شذوذاً .

(٢) الأنبياء / ١٨ (٣) الزمر / ٦٤

وقوله :

ألا أبهَذَا الزاجرى أحضر الوفى . . . وأن أمهدا للذات هل أنت مخطئ (١)
فهذه الأمثلة كلها مسبوقة لا يقاس عليها ، وذهب الكوفيين إلى
جواز القياس عليها للسمع - هذا إذا حذف أن ونصب الفعل
فإن رفع الفعل فذهب جماعة من النحاة أن الأمر بمصروفى السماع
وظن هذا ذهب متأخرو المغاربة ، وذهب الأصح إلى أن حذف
أن مع رفع الفعل ليس بشاذيل مقيس .
وجعل منه قول الله تعالى : أفغير الله تأمرؤى أمهد (يرفع أمهد ،
وتسمح بالمعبدى بغير من أن تراه ، وهو ما يشعر به كلام ابن مسالك
فى الألفية حيث قال :
وَشَذَّ حَذَفُ أَنْ وَنَصَبُ نَى سَوَى . . . مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى .
وهو أيضا ظاهر كلامه فى التسهيل حيث قال فى قوله تعالى :
وَمِنْ آيَاتِهِ يَرْهَبُكُمْ الْبَرْقُ خَوْفًا وَطَمَعًا ، أن يربكم صلواتى حذف وتقى
الفعل مرفوعا ، وهذا هو القياس ، لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف
يظل عمله .

(١) من الطويل لطرفه والشاهد فيه : أ حصر حيث نصب بأن المحذوفه

شذوذاً .

(٢) الروم / ٢٤

جزم المضارع بعد الطلب

تتفرد الفاء بجزم المضارع بعد الطلب عند سقوطها ، ويجزم جوابها للطلب . أما النفي : فلا يجزم جوابه عند سقوط الفاء ، لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع ، كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع فلا يجزم الفعل بعده ، كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ففيه حمل الشئ على نقيضه بجامع أن كلا يقتضى ، والتحقق يناهى الجزائية ، إذ التركيب معها فى قوة شرط وجزأ .

قال أبو الحسن الأشموزى : الجزم عند التعرير من الفاء

• جائز باجماع .

شروط جزمه :

ويشترط لجزم المضارع بعد الطلب أن يقصد الجزأ أى يقصد تسبب الفعل عن الطلب كسبب الجزأ عن الشرط يجوز اجتهاد تنجح ولا تمنع الله يد خلق الجنة ، وفقنى يارب أطعمك ، أين بيتك أزرع ، لبت لى مالا أنفقته وقال الشاعر :

قَفَاتِيكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَمَنْزِلٌ . . . بِسَقَطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْلِ (٧)

(١) ح ٣ ص ٢٠٩

(٢) البيت لامرى القيس من الطويل والشاهد فيه قفاتيك حيث جزم المضارع

فى جواب الطلب .

فكل ما سبق جزء بعد تقدم الطلب طيه ومعتبر الجزاء .

قال ابن مالك :

صَعِدَ غَيْرَ النَّفْيِ جُزْأً أَخِيذُ . . . إِنْ تَقَطَّطَ الْعَا وَ الْجَزَاءُ قَدْ قِيدَ

فان لم يقصد الجزاء . . . وجب رفع الفعل إما على أنه صفة إن سبق بنكرة

خالق لا يصح مجيء الحالة فيها نحو : لبيت لي مالك أنفق منه ونحو
(فهب لي من لذنك وليأبشني) في قراءة من رفع أو على أنه حال إن كان
ما قبله يعطى لمجيء الحالة منه نحو قوله تعالى : وَلَا تَمَنَّوْا تَتَكَبَّرَ (١)
أو على الاستئناف إن لم يتقدم ما يعطى للوصف أو الحاله .

كما في قول الشاعر وهو الأخطل :

وَقَالَ رَأَيْتَهُمْ أَرْسَوْا تَرَاوِلَهَا . . . فَحَفَّ كُلُّ أَمْرٍ بِجَرِي بِحُدَارٍ (٢)

قال الأعمشني : وحمل الحال والاستئناف قوله تعالى :

فَأَشْرَبَ لَهُمْ طَبْرًا فِي الْبَحْرِ يَمَسُّ لَتَنْفَاسٍ رَكَا (٣) وقول الشاعر :
كُرُوا إِلَى حُرَّتِكُمْ تَمْرُوشَهَا . . . كَمَا تَكْرُلِي أَوْطَانَهَا الْبُرَّ (٤)

وهكذا أكل تركيب كان الاسم المقدم فيه موصولة . فإن كان نكرة أحمل

الوصفيه والاستئناف . وحمل الوصف والاستئناف والحال قول الله :

(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ) فجملة تطهرهم تحمل الثلاثة

منه لصدقه . حالا من فاعل خذ أو مستأنفة . (١) المدثر ٦ /

(٢) العايد فيه : تزاوِلها حيث وقع الضمير بعد الطلب على الاستئناف

لعدم قصد السببية . (٣) طه ٧٧ / (٤) التوبة ١٠٣ /

(١) من البسيط والشاهد فيه : تَمْرُوشها حيث وقع ولم يجهن لعدم
قصد السببية والاشهاد على أن كروا فعل أمر . فإن كان ما فيها
ضام الاستشهاد .

شروط الجزم بعد النهي :

أما الشروط الخاص بالنهي ، وهو أن يصح المعنى مع تقدير إن الشرطية قبل لا أي صحة وضع أن لاتفعل نحو : لاتهمل تنجح ، ولاتدن من الأسد تسلم ، إذ يصح أن نقول : إن لاتهمل تنجح وإن لاتدن من الأسد تسلم بخلاف نحو : لاتهمل ترسب ، ولاتدن من الأسد يأكلك ، ولاتعصى ربك فيعاقبك فيمتنع الجزم لعدم صحة التقدير الذي يترتب عليه فساد المعنى ، وقد أجمع القراء السبعة على رفع تستكبر على أنه حال من فاعل تمنع في قوله تعالى : «وَلَا تَنْتَنُ تَسْتَكْبِرُ» ^(١) لعدم صحته ان لاتنن تستكبر ، وجزمه في قراءة الحسن على أنه بدل احتمال من تنن لأن من شأن العان بما يهبط الاستكبار ، ويجوز أن يكون المسكون لنيه ، الوقف لا للجزم أو لتناسبه من الآيات وهذا مذهب البصريين وهو ما أشار إليه ابن مالك - رحمه الله - في قوله :
وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ . . . إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ .
قال العلامة الأشموني ^(٢) ولم يخالف في هذا غير الكسائي ، وقال المرادي وقد نسب ذلك إلى الكوفيين :

(١) المدثر / ٦

(٢) ٣ ص ١١

مذهب الكسائي :

وخالف الكسائي في ذلك ، ولم يشترط هذا الشرط ، لأنَّ المعول
عده على القرينة التي تبين المعنى وتوضحه سواء (١) صحَّ تقدير
إنَّ قبل لا أو تقدير يدون لا وعلى ذلك أجاز الجزم في كل الأشكال
المتقدمة على معنى إنَّ تهمل ترسب وإنَّ تدن من الأكل يأكلك - وإن
تمس ربك بما قبلك يتقدير دخول إنَّ يدون لا (٢) وأصحَّ الكسائي
لمذهبه بالسماع والقياس .

أما السماع : فقد ورد الجزم في قول النبي صلى الله عليه وسلم :
من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم ، والاشتر
المروى عن الصحابي : يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم فالجزم
فيهما على أنَّهما يدل اشتغال من فعل النهي لا على الجواب ، على أنَّ
الرواية المشهورة : يؤذينا بشيوت البيا .

والقياس : على جواز النصب بعد الفاء في نحو : لا تشرب من الأمد
فياأكلك . قال الصبان (٣) : ورد البصريون القياس في موضع القياس
على النصب لصح الجزم بعد النهي قياساً له على النصب ، ولكن الكوفيين
في الحقيقة يقولون بجواز الجزم بعد النهي وهو الكسائي رحمه روى .

(١) دراستك رقم ٦٦

(٢) ٣ / ٣١١

شرط الجزم بعد غير النهي :

شرط الجزم بعد غير النهي صحت وضع ان تفعل أي إن الشرطية
وفعل مضارع قبل الجواب نحو اجتهد تنجح ، أين بيتك أزرِك فالتقدير
إن تجتهد تنجح ، وتنتج الجزم في نحو أحسن إلى لا أحسن إليك ،
فإنه لا يجوز إن تحسن إلى لا أحسن إليك ، لكونه غير مناسب والكمالي
لا يسلم بهذا الشرط فيجوز عده . أسلم تدخل النار بمعنى ان لم
تسلم تدخل النار ، فالمعول عده على القرينه .

جزم جواب الطلب :

لا يشترط لجزم جواب الطلب أن يكون محضاً سواء أكان مدلولاً عليه
بلفظ الفعل كما سبق أو بلفظ الخبر مثل اتقى الله امرؤ وفعل خير
يشب عليه . وقال تعالى : تَوَكَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدْ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ . . . يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ (١) ، وحسبك الحديث يتم الناس أو باسم
الفعل أو بالصدر نحو مكانك تخدي أو تستريحى بيكونتا تسلم .

وقد مضى أن نصب الجواب المقرون بالفاء بغير الطلب المحرفه

خلاف - قال ابن مالك :

والأمر إن كان بغير فعل فلا . . . تنصب جوابه ، وجزمه اقبالاً

" وذلك لأن النهي والطلب يشبهان الشرط في عدم ثبوت مدلولهما

والجزم أثر الصوط فاكفى فيه بما يفيد الطلب مطلقاً ، ولم يشترط قوسه

(١) الصف ١١ / ١٦٤

مراته ولا صراحته بخلاف التصب ويعمل اللفظ قائله : بأنه ليس
 كان الجزم اعراب الجواب المسبب عن الشرط كانت دلالة على التسبب
 والجزء فيه ، فاكفى فيه بأقل دال على الطلب بخلاف التصب ، ولذا
 احتج في دلالة على السببية الى قوة الدال على الطلب وهو المحنى^(١)
 وقد سمح الجزم بعد الرجاء ، وهو القياس من غير اختيار التصب به
 - قال الشاعر :

لعل التفاتك منك نحوى ميسر يلى كالمحمد الصرطفيك لليسر^(٢)

جازم الفعل بعد الطلب :

اختلف العلماء في جازم الفعل بعد الطلب على آراء عدة ذكرها

الأشعري^(٣) وهي :

أولا : قيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم والتقدير نفس

قولك : ازرع تحصد . ازرع ان تتزوج تصنوا . تصنوا تتقديرو (إن)

لانها أم الباب ، ولا يحذف غيرها ، والى الحق الراى ذهب ابن خروف

واختاره الصنف ، ونسبه إلى الخليل بن أحمد .

(١) دراسات ١٠١

(٢) الشاهد فيه : يلى مضارع مجزوم بعد لعل

(٣) ج ٣ ص ٣٠٩ ، ٣١٠

ثانياً : قيل إن الأمر والنهي وافيها ثابت عن الشرط أى حذف جملة الشرط ، وأجبت هذه فى العمل منا بها فجزمته هو مذهب الفارسي والسيرافى وابن عصفور .

ثالثاً : قيل الجزم بشرط مقدر دال عليه الطلب ، واليه ذهب أكثر المتأخرين .

رابعاً : قيل الجزم بلام مقدره فإذا قيل : ألا تنزل تصب خيراً فمعناه لنصب خيراً ، وهو ضعيف ، ولا مطرد إلا بتجوز وتكلف نحو : أكرمى أكرمك لأن أمراً لتكلم نفسه على التجوز بتنزيل نفسه منزله الأجنبي ، ودخول لام الأمر على فعل التكلم قليل .

قال أبو الحسن الأشموى : والمختار القول الثالث ، لأن الشرط لا بد له من فعل ولا جائز أن يكون هذا الطلب بنفسه ، ولا ضمناً له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفته الأصل ، ولا مقدراً بعده ، لانتناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير .

تلخيص للجزم في جواب الطلب

- ١- إذا لم يقترن المضارع الواقع بعد الطلب بالفاء جزم في جوابه بشرط قصد الجزاء .
- ٢- يشترط للجزم مع النهي صحة وضع إن لا قبل الفعل ولم يشترط الكسافي ذلك مستدلا على رأيه بالسماح والقياس .
- ٣- وشروط الجزم بعد غير النهي من باقى أنواع الطلب صحة وضع إن تفعل .
- ٤- إذا لم يقصد الجزاء رفع الفعل على الوصف أو الحال أو الاستئناف .
- ٥- اختلف في عامل الجزم بعد الطلب على أهمية أقواله والمختار أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب وفعل العامل لام أمر مقدرة وقيل : العامل الطلب لتضمنه معنى الشرط ، ويقال بل العامل الطلب لتباينه عن أداة الشرط .
- ٦- يجزم جواب الطلب المدلول عليه بخبر صريح لفظ الفعل اجماعا بخلاف نصب جوابه القرون بالفاء ففيه خلاف .
- ٧- لا يجزم جواب النفي عند عدم وجود الفاء ، قياسا للنفي على الإيجاب بهجامع التحقق في كل .

أسفله على نصب المضارع بأن مضمرة ، وجزمه بعد الطلب :

س ١ لم ينصب المضارع بعد أو ؟ ولم يجب ضمائر أن بعدها ؟ وم

• تميز أو في معانيها المختلفة ؟

ب- بين معنى (أو) فيما يأتي :

لأجتهدن أو أنجح ، لآتقين الله أو يثقلن ، لاتطيب نفسى

• أو أحضأمل الأحياء .

ج- يرى البصريين أن (أو) التى ينصب بعدها المضارع عاطفه

بين متعاطفها مع التحليل والتشيل .

د - بين ناصب المضارع بعد أو وما تختاره مع التوجيه ، وما حكم

المضارع التى لا يصلح فى موضعها حتى أو إلا ؟ وضح ذلك

مع التحليل والتشيل .

هـ - لأستسهلن الصعب أو أدرك المعنى . . . فما انتقادات الآمال إلإلصاير

ولولا رجال من وزام أعـــــــرة . . . وآل سبيع أو أسوءك علقما

بين معنى (أو) فيهما ، وناصب المضارع وحكم نصبه مع التشيل .

س ٢ - لم نصب المضارع بعد الفاء المجاب بها النفى أو الطلب ؟ ولم

سى جوابا ؟

ب- ما المراد بالطلب والنفى المحض ، ووضح حكم المضارع إذا انتقض

النفى بإلإ بعد الفعل المقرون بالفاء وقيله مع التشيل .

تابع أسئلة

- ج - ما تزورنا فكرتك ؟ وما يليق بالله الظلم فظلنا • يجوز
في الفعلين الرفع والنصب ويتعين النصب في (ما يحكم
الله بحكم فيجوز • ظل ذلك وبين المعاني لكل تركيب
ومعنى الفاء فيها • وموقع ما بعد ها في كل حالة •
- د - لا يقضى عليهم فيموتوا • قرى • بحذف النون وإشباتها • بين
وجه ذلك وموقع ما بعد ها على كلا القراءتين •
- هـ - بين أنواع الطلب ، وما إذا يشترط في الأمر والدعاء ، وكذلك
الاستفهام ؟ وما حكم الضارع المقرون بالفاء بعد الاستفهام
التقري ؟
- س ٣ أ - يرى الجمهور أن الفاء التي ينصب بعد ها الضارع عاطفة
بين معطوفها ورأى الرضى فيها •
- ب - بين خلاف النحاة في ناصب الضارع بحرفه فله السببية وما
تخاره مع التوجيه ؟
- ج - وإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول لا يمكن فيكون " قرى " ينصب
يكون ورفعهما • فكيف توجه القارئ ؟ •
- د - سأترك منزلي لبني تميم • • • والحق بالحجاز فأستريح
هذا البيت يخالف أصل العربية ، بين وجه المخالفة ، وما قيل في
تخرجه •

تابع الأسئلة

هـ - كأنك نوال علينا فتشتمنا ، أنت غير مجد فتنتجج ، بم

توجه نصب المضارع فيهما ؟

س ٤ أ - يرى الكوفيين جواز نصب المضارع في جواب الرجاء فيم استدلوا ؟

وكيف تدفع حجتهم ؟

ب - لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين

بم يخرج النحاة جزم أكن ، وما تخاره مع التوجيه .

ج - من ذا الذي يقرض قرضا حسنا فيضاعفه - من يدعنى فأستجيب

له روى بالرفع والنصب فيما تحته خط . بين وجه ذلك .

د - لم نصب المضارع بعد واو المعية ؟ ولم وجه اضمار أن بعدها ؟

هـ - الواو تغيد مع صاحبه المطف بين معطوفها على رأى الرضى فيها

و - لا تكن جاهلا وتبالغ في إظهار العلم - لا تأكل السمك وتشرب

اللبن يجوز فيما تحته خط الرفع والنصب والجزم وجه ذلك وما

يفيده التركيب في كل حاله .

س ٥ أ - لاتهمك واجبك فتندم ، نزال فتحدثك ، حسبك الحديث فينسام

الناس بين حكم المضارع مع الفاء ودونها ، واذكر الخلاف في ذلك .

ب - فاضوب لهم طريقا في البحر ييما لاتخاف دركا ولا تخفى -

تابع الأسئلة

خذ من أموالهم صدقة تطهرهم بين الأوجه الجائزة فيما تحه
خط مع التوجه .

د - بين آراء النحاة في عامل الجزم في جواب الطلب . ومختار

الأعمى وما أورده على ابن مالك ؟ وكيف تدغم ؟

ح - يستدل الكسائي بالحدِيث والآخر على مذهبه ؟ وما وجه

استدلاله ؟ وكيف رد الجمهور عليه ؟

س ٦ أ - ولانمن تستكر . قري بالرفع والوجه توجه القرائين .

وما المراد بالاسم الخالص ؟ وما حكم المضارع بعد غير الخالص

ب - لولا اجتهادك فينجح - يسنن الطالب المجتهد فينجح -

بين حكم ما تحته خط مع التوجه .

ج - أفغير الله تأمروني أهد . قري بالرفع والنصب . وجه ؟

وهل يجز بأن على القياس ؟ ولماذا ؟

د - تقاتلوهم أو يسلون - أو يرسول - قري بالفتح والنون وحذفها

وينصب يرسل وترفعه . وجه ذلك .

ه - لولا الله وحسين إلينا لهلكا - لماقتل وينصب ما تحته خط

س ٧ أ - بل تقدف بالحق على الباطل فيدينه . قري برفع ما تحته خط

تابع الأسئله

- وينصب وجه القرائين • من القياس والحدود
- ب - وجهت نفس ماكدت أعله
- من آيتك بربكم البرق غرنا وطمما
- في كل من الهيئ والآيه حذف بين المحذوف وحكم الحذف
- من حيث القياس أو الحدود

عوامل الجزم

الجزم : لغة . القطع . وسميت هذه الأدوات جوازم ، لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفاً وأتباعه لتجزم لما فصله السيراقى : فقال (إن) أصل الجوازم ، وصلت الجزم ، لأنه لما طال مقتضاها يعنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه ، والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينقل الفعل من زمن إلى زمن وكذلك باقى الأدوات . (١)

ويجزم المضارع إذا دخل عليه جازم لفظاً مثل لينفق أو تقديراً مثل : اجتهد تفز . على القول بأن الجزم فى جواب الطلب بأداة الشرط أى بلام أمر مقدره . والجازم نوعان :

أ- ما يجزم فعلاً واحداً ب- وما يجزم فعلين .

أولاً : ما يجزم فعلاً واحداً :

والذى يجزم فعلاً واحداً أربعة أحرف ، أشار إليها ابن مالك فى قوله :
بِلاَ وَلاَ مِ طالِباً ضَعَّ جَزْماً . . . فى الفعلِ هكذا بَلَمْ ، وَلَمْ

الحرف الأول : " لا " الطلبية ، وتدل على طلب الترك بهنا نحو :

لا تشرك بالله أو دعاه نحو : لا تؤخذنا أو التماساً : نحو قولك

للساويك من غير استعماله عليه : لا تفعل يا فلان ، وقد تجرد لا ، عن

(١) شرح الأشموسى ٢/٤ بتصرف .

الطلب الى غيره كالتهديد كقولك لخادمك : لاتطعننى .

أكثر ما تدخل عليه (لا) :

والاصل فى الطالب أمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتصقا ، أن يكون غير المطلوب منه ، لذا كان الكثير دخولها على فعل المخاطب والغائب نحو لا تنكر الضحك ونحو : فلا يسرق فى القتل ، ونحو : لا يتخسذ المؤمنون الكافرين أوليا من دين المؤمنين .

وذلك لاختلاف الناهى ، والمنهى فهما ، ويكثر أيضا دخولها على فعلى المتكلم المبدؤ بالهمزة أو بالنون المبتين للمجهول نحو : لا أخرج ، ولا تخرج ، لأن المنهى غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف الذى نأب عنه ضمير المتكلم .

وتدر جزم (لا) لفعلى المتكلم المبتين للفاعل ، لأن الحال

والشأن ألا ينهى الإنسان نفسه ومن ذلك قول الشاعر :

لَا أَعْرِفُنَّ بَرِيًّا حُورًا مَدَامِهُمَا . . . مَرَدَّ قَاتٍ عَلَى أَغَابِ أَكْوَارِ (١)

وقول الشاعر :

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِيَشِقٍ فَلَا نَعُدُّ . . . لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ (٢)

(١) البيت للنايفه من بحر البسيط والشاهد فيه : لا أعرفن حيث جزم

المضارع المبدؤ بهمزة المتكلم وهذا قليل .

(٢) البيت من الطويل للوليد بن عتبة والشاهد فيه لانعد حيث جزم

الفعل بلا الناهية المضارع المبدؤ بالقول والجراضم الأكل الواسع

البطن وهذا قليل .

الفصل بين لا ومجزؤها •

ولا يفصل بين لا ومجزؤها إلا في الضرورة كقول الشاعر :

وقالوا أخانا لا نخطع لظالم • • عزيز ولا ذاحق قونك تظلم (١)

وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو الجار والمجرور قليلاً نحو لا اليوم
تسافر ولا في الواجب تقصر • ولا الساء تذكري عولاق المنزل ناكل

حذف مجزؤها :

يجوز حذف مجزئ " لا " بدليل يدل عليه نحو : أدب ولدك إن
أخطأ وإلا فلا واتق الله ربك وتب إن أنفقت وإلا فلا وهذا هو رأي ابن
عسفر والآجدي •

حقيقة " لا " الجازمة :

الصحيح أن " لا " التي يجزم الفعل بعضها للطلب • والجزم
بها • وليس أصلها لام الأمر زيدت عليها للمفسدة فتحت • وحدث لها
معنى نجد يد وهو طلب الترك • وزعم بعضهم : أنها لا النافية • والجزم
بمدها بلام الأمر مضمرة قبلها • وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ •
قال الأسموني وهما ضئيفتان • ويخرج عن الطلبية النافية والزائدة
فلا جزم بهما •

وأجاز الكوفيون الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي نحو : جئت
(١) من الطويل للمخيل السعدى والشاهد فيه لا • • تظلم حيث فصل
بين لا الناهية والمضارع المجزئ •

لا يكن له حجة . استنادا إلى ما حكاه الفراء عن العرب من قولهم :
بطت الفرس لا ينفلت . (١) يرفع . ينفلت وجزمه . ولا وجه له لأن
الجزم على توهم الشرط قبله أي لأني لمن أربطه لا ينفلت .

الحرف الثاني : اللام الطلبيه

وهي تجزم فعلا واحدا ، وهي موضوعة أصالة لطلب الفعل ، أمرا
نحو : لَيْنُقِّقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَةٍ أَوْ دَعَا نَحْوُ : لِيَقْضِ طِينَسَا رَبِّكَ
أو التماسا كقولك لتظيرك وسأويك من غير استعمال ، لتكرم جارك .
وخرج بها : لام التعليل ولام الجحود ، فالفعل بعدهما منصوب
بأن مضرة ، وهما جارتان للمصدر المؤول كما تقدم .

ولام الطلب يجزم بهما ، وإن خرجت إلى غيره ، كأن يراد بها
ومصحوبها الخبر نحو : فَلْيَمْدِدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَاً أو التهديد فهو :
" وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ " (٥)

ما يكرر دخول عليه :

الأصل في الطلب أن يكون غير المطلوب منه ، ولذلك كثر دخولها
على فعل الغائب نحو : ليذاكر ، وليكرم الضيف ، وطلب فعل المخاطب
المبني للمفعول نحو : لتكرم ، وكذا فعلا التكلم المبني للمفعول
نحو : لاكرم ، ولتكرم ، وذلك الطالب والمطلوب منه .

(١) شرح الاضواء ٣ / ٤ (٢) الطلاق ٧ / (٣) الزخرف / ٧٧
(٤) مريم ٧٥ / (٥) الكهف / ٢٩

ما يقل دخول اللام عليه :

قل ودخلها على فعلى التكلم المبنين للفاعل نحو : لأجتهد .
لأجتهد ، لقله أمر التكلم نفسه ، ومنه حديث (قَوْمًا فَلَأَصِلَ لَكُمْ)
وقوله تعالى (وَنَجِّلْ خَطَايَاكُمْ) وكذلك فعل المخاطب المبني
للفاعل نحو ولتجتهد باطى وقراءة (فبذلك فلتفرحوا) بالفاء ، وقوله
صلى الله عليه وسلم (لِنَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ) والأكثر الاستغناء بصيغة
الأمر عن الإتيان باللام مع الضارع نحو : اجتهد ، انهموا ، كلوا .

حركة اللام :

الأصل في حركة اللام أن تكون ساكنة ، لأن الأصل في كل مبنى
السكون ، وحركت لتمذر الابتداء ، بالساكن ، وحركتها الكسر حلالها
على لام الجر ، لأنها أختها في الاختصاص نوعاً وملاً .

فإذا وقعت بعد الواو الماطفه أو الفاء ، جاز تحريكها ، وتمكينها
تخفيفاً ورجوعاً إلى الأصل في المبنى نحو : فَلَمَسْتَجِيئًا لِي وَلِدُيُؤْتَانِي^(١) ،
ومعد (ثم) التحريك ويجوز الإسكان قرى : ثُمَّ لِيَقْتَضُوا تَفْهُمَهُمْ^(٢) .
• يتمكين اللام وكسرها .

حكم الفصل بينها وبين الفعل المجزوم :

يتمتع الفصل بين اللام ومجزومها مطلقاً ، لأنها مع المجزوم كالجار
والجور ، بل هي بالمجزوم أشد اتصالاً من الجار والمجور ، ولذلك

(١) المنكوت/ ١٢ : (٧) يونس/ ٥٨ : (٣) البقرة/ ١٨٦ : (٤) الحج/ ٢٩

لا يجوز حذف الفصل في الضرورة والاختيار بالظرف وغيره

هل يجوز حذف اللام وإبقاء عليها :

اختلف العلماء في حذف اللام مع بقاء عملها على آراء عدة :

فالمبرد منع حذفها في الشعر والنثر ، وبعضهم أجازها في الشعر ،

وذو حية الكثير إلى جوازها مفردا مع النثر بعد القول إذا كان أمرا .

قال أبو الحسن الأشموني (١) : تحذف لام الأمر ويبقى عملها ،

وذلك على ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر يقول نحو قُلْ

لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وقليل جائز في الاختيار ، وهو

حذفها بعد قول غير أمر كقوله :

قُلْتُ لِبَوَائِبٍ لَدَيْهِ دَارُهَا . . . تَيْدُنُ قَاتِي حَمُومًا وَجَارُهَا (٢)

أي لتأذن : وقليل مخصوص بالاضطرار ، وهو الحذف من تقدم قول

بصيغة أمر ولا يخلافه قول الشاعر :

مُحَمَّدٌ تَفْسِدُ تَفْسِكَ كُلَّ نَفْسٍ . . . إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرَتِي أَلَا (٣)

أي لتفد . وقوله :

فَلَا تَسْتَطِيلُ بِنِي بَقَائِي وَمِدَّتِي . . . وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ (٤)

(١) شرح الأشموني ٤/٤ (٢) إبراهيم ٣١/

(٣) البيت من الرجز لمنصور بن مرتد الأسيدي الشاهد : تيدن . حيث

حذف لام الأمر في الشعر ضرورة .

(٤) البيت لأبي طالب وقيل لأبي والشاهد تفد حيث حذف لام الأمر ضرورة

(٥) البيت من الطويل للناطقة والشاهد فيه : يكن حيث حذف لام الأمر ضرورة .

الثالث : لم :

ولم يجرم بها فعلا واحدا ، وهو حرف يختص بالمضارع ويجزئه وهنئ
معناه ويقلب زنه إلى الماضي نحو : لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ ^(١) (لَمْ يَكُنْ)
شَيْئًا مَذْكُورًا ^(٢) .

إهمالها حملا على ما :

وقد نهى ، فلا يجرم بها حملا على ما أولا . وحملها على ما
أحسن ، لأن (ما) تنفي الماضي بخلاف لا ، فإنها لا تدخل على
الماضي لفظا وتقديرا ، إلا إذا تكررت ، وقد أتقن على إهمالها قول
الشاعر :

لولا فارس من ذهل وأسرتهم . . . يوم الصليفا ، لم يؤمن بالجار ^(٣)
قال ابن مالك : ^(٤) إن الغاءها ورفع المضارع بعدها لغة قوم ، وقال
بعضهم إنه ضرورة .

النصب بها :

حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم ، كما زعم بعضهم أن
النصب يلم أنه اعترافا بقراءة بعض السلف (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)
يفتح الحاء وقول الراجز :

في أي يومٍ من الموت أقر (١) . ألا خلقي (٢) . لو بقدري لم يقدري (٣) . الأبيضان ١ /
^(٤) شرح الأسموني ٥ / ٤ .
^(٥) البيت من البسيط ولم يعلم قائله والشاهد فيه : لم يتحرك بالجار .
حيث أهملها ولم يجرم بها المضارع .
^(٦) شرح الأسموني ٥ / ٤ .

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح
لها ما قبلها ثم حذفت وتوسيت في هذا التخريج شذوذ أن :
توكيد النفي يلم ، وحذف النون بغير وقف ولا ساكنين ، وبعضهم خرجها
على أن الفتحه اتباع للفتحه قبلها أو بعد ها أو للنقل .

الجزء يلمنا :

الحرف الرابع (لَمَا) النافية وهى كلم حرف يختص بالمضارع وينفى
معناه ويقبله إلى المضى نحو : ^(١) «لَمَّا يَعْلَمُ الْكُفْرَ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ،
وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ (٢) - لَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ^(٣)» .
ما تتفق فيه لم ولما من الأمور :

الحرفان يشتركان فى ستة أمور وهى (١) : الحرفيه ، والاختصاص بالمضارع ،
والنفي ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضى ، وفى دخول همزة الاستفهام
عليها فيقال ألم ، ألما مع بقا ، عليهما ، على أن دخولها على لم أكثر
قال تعالى : أَلَمْ نُنشِرْ لَكَ صَدْرَكَ - أَلَمْ نُعَمِّرْكُم مِّنْ قَبْلِكُمْ ^(٤) وَقَالَ السَّاعِرُ :
عَلَىٰ جِبِينِ عَاتِبٍ الْمَشِيبَ عَلَى الْمَبَا - وَقَلَّتْ أَلْمَا أَصْحَابُ الشَّيْبِ وَأَزَعُ ^(٥)

(١) آل عمران / ٤٢ (٢) البقرة / ٢١٤

(٣) شرح الاضموى حد ٤ ص ٥ (٤) الشرح / ١ (٥) الشعراء / ١٨

(٦) البيت من الطويل للنايفة والشاهد فيه : ألما حيث دخلت همزة
الاستفهام على لما وقت عملها .

ما تفرقان فيسه :

وتفرقان في أمور :

الأول : لم تصاحب الشرط نحو "وإن لم تفعل فما بلغت رسالته" ولو لم

يخلف الله لم يعمه ، بخلاف لما فلا تفرق بأداة الشرط فلا يقال :

إن لم تفعل حلالا لمتنى كل طوبى شئتة عوطا الوضئ (١) : بأن لما

فصلى قوه بين حرف الشرط أو شبهه وبين معموله بخلاف لم .

الثاني : جواز انقطاع تنفي منفيها عن الحلال بخلاف لما فإن يجب

اتصال تنفي منفيها بحال النطق نحو : لم يكن غنيا مذكورا أي ثم

كان واتصاله نحو : لم يلد ولم يولد بخلاف لما : فالنفي بسها

متصل إلى زمن التكلم كقول الشاعر :

فإن كنت مأكولا فكُنْ خيرا أكسِل . . . وإلا فأذركني ولما أمزق (٢)

ولهذا جاز لم يكن ثم كان . علمه يسافر أخى ثم سافر ولم يجسر :

لما يكن ثم كان ، لما يسافر أخى ثم سافر . لمتنى ذلك من التناقض ،

لأن لما . تنفيذ استمرار عدم الوجود ، ولتفتق السفر إلى زمان ، وهذا

ينافي قوله : ثم كان في الشال الأول ، ثم سافر في الشال الثاني

(١) المادة ٦٧ /

(٢) دراست ص ١٢٤

(٣) البيت من الطويل للمزق العبيدي : والشاهد فيه : ولما أمزق " حيث
جاء نفي " لما " مستمرا إلى الحال .

الثالث : (لم) يجوز الفصل بينها وبين مجزومها اضطراباً كقول

الشاعر :

قَدَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ أَهْتَرَيْنَا • • تَكُنْ فِي النَّاسِ يَدْرُكُهُ الْمَرَاُ (١)

وقول الآخر :

فَأَصْبَحَتْ مَفَانِيهَا قَفَارًا رَسِيْمًا • • كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِيِّ تَوَهَّلُ (٢)

بخلاف (لما) فلا يجوز الفصل بينها وبين مجزومها •

الرابع : لم تدور وإهمالها ورفع المضارع بعدها ضرورة أو لغو

بخلاف (لما) فلم يرد إهمالها •

الخامس : أن لما يجوز في الاختيار حذف مجزومها إذا دل عليه

دليل ، والوقف عليها نحو : قاربت المدينة ولما أي ولما

أدخلها ، وذلك لأنها تفي (لقد فعل) والفعل قد

يحذف بعد قد • وكقول الشاعر :

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأًا وَلَمْ أَسَا • • فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يَجِئْنِي (٣)

(١) البيت من الواقر ولم يعلم قائله والشاهد فيه الفصل بين لم وتكن بالظرف

(٢) البيت من الطويل لدى الرمة والشاهد فيه الفصل بين لم وتوهل بالظرف

والجار والمجرور •

(٣) البيت لأعرابي من بني أسد وهو من الواقر والشاهد فيه : حذف مجزوم

لما كما في المسرح •

أى ولم أكن بد^١ قبل ذلك أى سيدا ، بمعنى سدت بعد موتهم ،
 ولم أكن أهلا للسيادة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ (وان كلالنا
 لمؤفقتهم ربك أعسى عليهم^(١) على قراءة من شدد نون إن ، وميم لما
 أى • وان كلا لما يهملوا ولم يوفوا أعمالهم •

بخلاف لم فلا يجوز حذفه ^{بإلى} الاختيار ، فلا تقول : وصلت
 إلى البيت ولم • تريد أخطى • وقد جاء حذفه ضرورة كقول الشاعر :
 احتفظ ود يمتك التي استودعها • • • يوحى الأعراب إن وصلت وإن لم^(٢)
 أى وان تصل •

السادس : المنفى بلما لا يكون إلا قريبا من زمن الحال ، بخلاف
 المنفى بلم فلا يشترط قرب ابتداء^١ نفيه من الحال ، بل يجوز أن يكون
 متقادما ، فيقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقبلا ، ولا يجوز
 لما يكن • وقال ابن مالك^(٣) : كون نفي كذا^١ يكون قريبا من الحال
 غالبلا لان يجوز أن يقال : صرنا يلمس^١ بلمنا^١ بهم ، فالنفي باجبار
 الابتداء^١ نفي لما يلزم أن يكون ابتداء^١ قريبا من زمن المتكلم مع استمراره
 وابتداء^١ ، فلا يجوز أن يكون متقادما بخلاف لم • لا يجب استمراره •

السابع : المنفى بلما يتوقع ويتنظر ، بوجه^١ مالا ترى أن معنى (بَلْ
 لما يَدْرُونَ عَذَابَ^(٤)) أنهم لم يدركوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع •
 (٢) البيت من الكامل لابراهيم بن كثر^(١) هو^(٢) والشاهد فيه وإن لم حيث حذف
 مجزوم لم ضرورة •
 (٣) شرح الأشموني ٤ / ٧٧ (٤) ص / ٨

وقال الزمخشري في (وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) ماني (لما) من معنى التوقع دال على أن هـ ولا (١) قد آمنوا فيما بعد ، وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما بيان في التوقع وعدمه ، مثل التوقع مالى تمت ولم تقم أو ولما تقم ، ومثال عدم التوقع في النفي .
أن نقول ابتداءً لم يقم أو لما يقم فهما ينفيان الأمر الذي كان متوقعا في الماضي كقولك لصاحبك الذي تعرف حرصه على حضور الدرس : مالى حضرت ولم تحضر أو ولما تحضر . وتعجبت من عدم حضورك .
ومثال نفيهما غير المتوقع فيما مضى أن نقول ابتداءً لم يحضر على الدرس أو لما يحضر .

والجمهور يرى أن لما مركبة من لم النافية ، وما الزائدة ، وبذلك اختلفت بالأمور السابقة التي لم توجد في لم ، وقيل هي بسيطة .

أوجه استعمال لما :

تتمتع (لما) على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون حرفا مختصا بالمضارع ينفيه ويجزئه وينقلبه إلى الماضي ، وقد تقدم الحديث .

الثاني : أن تكون حرف استثناء بمعنى إلا ، وتسمى لما الاستثنائية أو لما الايجابية . وهذه تخص بأن تدخل على الجملة الاسمية

(١) الحجرات / ١٤

(٢) شرح الاشموني / ٧

نحو : ان كل نفس لما عليها حافظ ^(١) الموقال تعالى : وان كل لما
 جميع لدينا محضرون ^(٢) في قراءة من عدد اليم منهما أى ما كل
 نفس إلا عليها حافظ وما كل إلا جميع أو على ما من لفظا لا معنى
 نحو أنشدك الله لما أكرمتنى . أى ما أسألك إلا أكرامى أى إلا أن
 تكرمنى . فالماضى بعد الاستثنائية يستقبل معنى ، وشك قول الشاعر :
 أنشدك الله الذى أنت له . . . لما منحت العفو فضلا والبرضا .
الثالث : التى تكون أداة وجود لوجود أى تدل على وجود شىء فيما
 مضى لوجود غيره ، فهى تقتضى جملتين وجدت الثانية حين توجد
 الأولى .

قال العلامة الأشمونى ^(٣) : والتي هى حرف وجود لوجود لا يليها
 إلا ما مضى لفظا ومعنى ، نحو فلما نجاكم ^(٤) إلى البحر أعرضتم ^(٥)
 الخلاف فى معنى لما الحينية الوجودية وقوعها :

هى ضد الجمهور حرف وجود لوجود لا محل له من الإعراب يدل
 جواز زيادة أن بعد ها فلو كانت ظرفا مضافا لزم الفصل بين المتضاميين ،
 وقوله : فلما قضينا عليه الموت غاد لهم ^(٦) . وقوله : فلما أحسوا بأسنا إذا هم
 منها يركضون ^(٧) ، لأنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل ولا يجوز أن يكون
 (قضينا وأحسوا) لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا جملة الجواب

(١) الطارق / ٤ (٢) يس / ٣٢ (٣)

(٤) الأبرار / ٦٧ (٥) سبأ / ١٤ (٦) الأنبياء / ١٧

لان ما بعدما الثانية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلهما .
وذهب الفارسي وجماعة إلى انها ظرف بمعنى حين مضافه إلى
الجملة بعدها ، ورجح الأشموس أنها ظرف بمعنى إذ ، لاختصاصها
بالماضى ، والاضافة إلى الجملة .

وأما قول الشاعر :

أقول لعبد الله لما سقاؤنا . . ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
فسقاؤنا فاعل لفعل محذوف تقديره : وهى ، وشم فعل أمر من

سقت البرق ، إذا نظرت إليه وهذه الجملة فى محل نصب مقول للقول ،
(لما) حينية والجملة التالية لها ماضية ، وجملة الجواب محذوفة
دل عليها جملة : أقول تشم والتقدير : لما وهى سقاؤنا ونحن بوادى
عبد شمس قلت له شم ورسمت (ها) بالياء بالألف .

١٧٦
الأسئلة

س١ أ- متى تجزم الفعل ؟ وما الأوقات التي تجزم فعلا واحدا مثل

لما تذكر .

ب- متى تجزم لا ؟ وأي أنواع المضارع يكثر دخولها عليه ؟ وأيها

يقل ؟ على ومثل .

ج- ما الذي تغيده لا الجازمه ؟ ومتى تخرج عن الطلب ؟ مثل ووجه

د- هل تجزم لا فعلى المتكلم ؟ بين مع التشكيل والتوجيه .

هـ- علام استشهد الأسموس بهذين البيتين وأعرّب ما تحته خط .

لا أعرفن رهيبا حورا مدامعها . . . مردقات على أعقاب أكوار

إذا ما خرجنا من دمشق فلانعد . . لها أبدا مادام فيها الجرائم

س٢ أ- ما حكم الفصل بين لا ومجزومها ؟ وضع ذلك مع التشكيل .

ب- وقالوا أخانا لا تجفع لطاه . . عزيز ولا زاحق قومك تظلم

في البيت مخالفه لأصول العربية ؟ فما وجه المخالفة ؟ وكيف

تعرب ما تحته خط .

ج- بم ترد على من أدعى أن الجزم بعد لا بلام أمر مقدره أو أن

أصلها لام الأمر ؟

د- متى تعمل اللام الجزم ؟ وأي الصيغ تجزم كثيرا أو قليلا ؟

مثل ووجه .

تلخيص الأسئلة

- هـ - أى أنواع الطلب تغديه اللام الجازمه ؟ وهل منها قلبيده .
وين شاء فليذكر ؟ ولماذا ؟
- س ٢ - متى يستقنى بصيغة الأمر اللام ؟ ومتى يتمين اللام مع المضارع للطلب ؟ مثل ووجه .
- ب - المضارع المسند لضمير المتكلم أو المخاطب أىكثر جزئه بلام أم يقل ؟ وضع وظل .
- ج - فبذلك فلتفرحوا ، قرى ، بالفاء والياء . أى القرائين أرجح نحويا ؟ ولماذا ؟
- و - لم حركت لام الأمر ؟ هم تحرك ؟ وهل تبقى حركتها بعد الواو أو الفاء . وضع ووجه .
- هـ - ثم ليقضوا نخسهم ، وليوفوا نذرهم ، قرى ، بكسر اللام من (ليقضوا) .
هل يكونها أى القرائين أرجح من حيث الصانع ؟ هل ما تذكر .
- ر - متى تحذف لام الأمر ويبقى عليها ؟ متى يطرد ذلك ؟ ومتى يقل ؟
- هـ - (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) أذكر ما قبل فى توجيه جنم المضارع فى الآية .
- س ٤ أ - قلت لبواب لديه دارها . . . تبيّن فإنى حيوها وجارها
يم استشهد الأسموت بهذا البيت ؟ وكيف يستشهد بالضمير على جوازه

تابع الأسئلة

في الاختيسار .

ب- وازن بين لا واللام الجازيتين من حيث معناها ومجازيهما

والفصل قيهما .

ج- محمد تغد نفسك كل نفس . إذا ما خفت من أمرتبالا

فلا تستطل منى يقاى ومدتى . ولكن يكن للخيرمنك نصيب

ينشع الفراء حذف لام الأمر مع ابقا عليها فى الشعر وفى النشر

فكيف تخرج البيتين على رأيه ؟

د- ما معنى " لم " وما أثرها فى المضارع ؟ مثل لما تذكر .

هـ- ألم نشرح لك صدرك (قرى بفتح الحاء من نشرح - بم توجه

ذلك .

و- . . لم يوفون بالجار . . كيف توجه تهوت النون مع لم فيما سبق

سره أى يوسى من الموت أفر . . أيم لم يقدر أم يمه قدر

كيف تخرج البيت حيث فتح (يقدر) وما تخارمع التوجيه .

پ- قد تهمل (لم) وقد تنصب المضارع . فهم استدلووا على ذلك؟

وكيف تدقعه .

ج- أى أنواع (لما) يجزم المضارع وما أثرها فى المضارع ؟ ولماذا؟

مثل ووجه .

— ١٧٩ —
تابع الأسئلة

- د — بين لم ولما اتفاق واقتراق بين ذلك مع التشيل ثم وازن بينهما من حيث انقطاع نفي منفيها عن الحال وقربه منه ، ورتب بثوت منفيهما .
- هـ — لم يكن ثم كان — لم يكن في العام الماضي مقبلا — لم يتخس مالا يكون . هل يجوز وضع لما موضع لم فيما سبق .
- س ٦ أ — لم جاز حذف مجزوم لما دون لم في الاختيار والوقف عليها ، وما رأيك في هذا البيت :
- احفظوه بعثك التي استودعتها . ° يوم الأجازب ان وصلت وان لم ب — ولما يدخل الايمان في قلوبكم (يرى الزمخشري في الآية معنى فما هذا ؟ وما وجه استدلاله .
- ج — أذكر أوجه استعمال لما ومن أي الأنواع لما في قول الشاعر :
- أقول لعبد الله لما سقايتنا . ° ونحن بوادي عهد شمس وهاشم
- د — بين ما تخصص به كل من لما الحينية ، والاستثنائية ، وما تفيد كل مع التشيل .
- هـ — اختلف في لما الحينية نوعا ومعنى . بين هذا الخلاف وما تختاره مع التوجيه .

تابع الأسئلة

سأ أ- أعرب ما تحته خط ، وبين الشاهد فيما يأتي :

فذاك ولم اذا نحن امترينا . . . تكن في الناس يدرك العرا
فأنضحت مفاניה تقاراً رسوبها . . . كأن الهوى أهل بين الوحش توهل
فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل . . . وإلا ففكرتك ولما أصـزق
على حين عاتيت المشيب على الصبا . . . وقلمه ألبأصح والشيب وازع
فجئت قيورهم بدءاً ولما . . . فناديت القيور فلم يجبنه
ب- بين فيما يأتي نوع لما وما تفيد ؟ وأعرب ما تحته خط .
" وان كل لما جميع له بنا محضرون " - وان كلا لما ليوفنيهم ربك
أعمالهم " قلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون "

قال الشاعر :

أنشدهم الذي أنت له . . . لعل شحمه المفقوت فلا والرضيا
أعرب ما تحته خط ، وبين ما يفيد من البيت أمور سامعة صارت
مطردة .

ثانيا : (الأدوات التي تجزم فعلين - أدوات الشرط)

الأدوات التي تجزم فعلين إحدى عشر أداة كلها تجزم فعلين

وهي : إن من هـ هـ هـ هـ أي متى هـ أين هـ إذ ما هـ حيثما
هـ أي ذكر ابن مالك بقوله :

وَأَجْزَمُ بَيْنَ وَنَّ وَمَا وَهَمَّا . . . أَيِّ مَتَى أَيْنَ إِذْ مَا
وَحَيْثَمَا أَيَّ وَحَرْفِ إِذْ مَا . . . كُنَّ وَتِلْكَ الْأَدَوَاتُ أَشَاءُ

وسميت أدوات شرط : لإفادتها الشرط أي التعليق ، فإنها تدل على
تعليق حصول ضمن جملته على حصول ضمن جملته أخرى في المستقبل
وهذه الأدوات كلها أسما ، إلا أن يتخاف ، وإذ ما على رأى سويبه
والجمهور ، فهي حروف كان لوجود التعليق ، ولأنه دلالة لهما
على ذات أو زمان أو مكان فإذا قلت : إذ ما تمم فمعه إن غم
لتم ، وقد جاء الجزم بها في قول الشاعر :

وَأَنْتَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ . . . بِه تُلْفِيَنَّ إِلَيْهِ تَأْمُرُ أَيًّا (١)

وقال الجبرد وابن السراج والفارسي إنها ظرف زمان وإن المعنى

في المثال متى غمتم أنتم واجتجروا بأنفسها قبل دخول ما كان اسما

والأصل عدم التفسير ، فتكون في محل نصب ظرف زمان لفعل الشرط كقبي .

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله والشاهد فيه : إذ ما تأتجيب

جزم بها المضارع كان .

أقسامها :

هذه الأدوات أربعة أنواع :

١- حروف : وهي إن باتفاق ، وهي أم الباطن ، وإذ ما على الأصح .

٢- ظروف : وهي ضربان : زمان ، ومكان .

فالزمان : متى ، وأيان ، وهما موضوعان لجميع الزمان ولا يختصان

بزمان مع تضمينهما المعنى الشرط كقول الشاعر :

متى تأتني تمشوا إلى ضوء ناره . . . تجد خير ناري عندها خير موقد (١)

وقوله : متى ما تلقيني فرد بين ترجف . . . روايف أليتك تستطارا (٢)

وقوله : أيان تؤينك تأمن غيرنا وإذا . . . لم تدرك الأمن منالم تنزل حذورا (٣)

وقوله : إذا التعبة العجفاء بانت بخفرة . . . فأيان ما تعدل به الريح هتزل (٤)

والمكان : أين ، وأنى ، وحيشا فهي موضوع للأمكنة عموما مع تضمينها

(٥) معنى الشرط كقوله تعالى : "أيضا تكونوا يدرككم الموت" .

وكقول الشاعر :

أين تصرف بنا العداة تجدنا . . . نصرفه الميسر نحوها للثلاثي (٦)

(١) البيت من الطويل للحطية والشاهد فيه متى تأتني تمشوا حيث جزم

بمضى وهي ظرف زمان والشاهد فيه متى ما تلقني حيث جزم بمضى وهي

(٢) البيت البسيط ولم يعرف قائله والشاهد : أيان تؤينك حيث جزم

بأيان وهي ظرف زمان ولا يعلم قائله والشاهد : فأيان ما تعدل حيث

جزم بأيان وهي ظرف زمان (٥) النساء / ٧٨

(٦) البيت من الخفيف لا بين همام السلولي والشاهد فيه أين تصرف حيث

جزم بأين وهي ظرف مكان .

وقوله :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِيسٍ . . . أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ (١)

وقوله :

خَلِيلِي أَنْتَ تَأْتِيَانِي تَأْتِيَانِي . . . أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكَمَا لَا يُحَاوِلُ (٢)

وقوله :

حَيْثَمَا تَسْتَقِمُّ يَقْدِرُ لَكَ اللهُ نَجَاةً فِي غَيْرِ الْأَزْمَانِ (٣)

٣- غير ظروف : وهي : من ، ما ، مبهما

أما (من) فهي موضوعة لأولى العلم عموماً مع تضمنها معنى الشرط نحو : فَمَنْ يَعْمَلْ شِقَالًا ذُرَّةً خَيْرًا يَرَهُ (٤)

وأما (ما) فهي موضوعة لما بهم أولى العلم وغيرهم مع تضمنها

معنى الشرط نحو :

نحو : وَمَا تَعْمَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ (٥) ويقول الشاعر :

أرى العمرَ كزراً ناقصاً كلَّ ليلةٍ . . . وماتتِ نِصْفُ الأَيَّامِ والدهرُ يَنْفَدُ (٦)

(١) البيت من الرمل لكعب بن جميل التغلبي وقيل لغيره والشاهد :

أينما الريح تميلها حيث جزم تميلها بأيتما وهي ظرف مكان .

(٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله والشاهد فيه : أنتي تأتياي حيث جزم بها يأتي المضارع وهي ظرف مكان .

(٣) من الخفيف ولا يعرف قائله والشاهد فيه حيثما تستقيم حيث جزم

المضارع بحيثما وهي ظرف مكان (٤) الزلزله / (٥) البقرة / ١٦٧

(٦) البيت من الطويل لطرفة والشاهد فيه ماتتِ نِصْفُ الأَيَّامِ حيث جزم المضارع يأتيها

اختلاف النحاة في ما () :

قال الجمهور: إن (ما) الشرطية لاتستعمل ظرفاً فهي مثل: من في لزيم التجرد عن الظرفية وهي عدهم لغير أولى العلم أولاً يعمهم وغيرهم غير الزمان فهكذا وضعت .

وذهب ابن مالك وآخرون إلى أنها قد تستعمل ظرفاً فهي في محل نصب على الظرفية وغير العالم عده يشمل الظروف واحتج بقول

الفرزدق :

وما تحى لا أرهب وإن كنت جارماً . ولو عد أعدائي على لهم دَخلاً (١)

ويقول ابن الزبير :

فما تحى لاتسام حياة وإن نمت . فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعاً (٢)

أى : أى زمن تحى فيه لأرهب ، وأى زمن تحى فيه لاتسام حياة .

قال ابن الصنف : ولا أرى في هذه الأبيات حجة ، لأنه يصح تقديرها

بالمصدر ، فيكون في محل نصب مخفولاً مطلقاً عاملاً فعل الشرط . أى

أى حياة تحياها .

وأماهما : بمعنى (ما) فهي موضوعة لغير أولى العلم أولم يحم أولى

العلم وغيرهم كقوله تعالى : وقالوا مهما تلتنا به من آية لتسحرنا بها

فما نحن لك بمؤمنين (٣)

(١) البيت من الطويل للفرزدق والشاهد فيه ماتحى : حيث زعم ابن مالك أن ما ظرفاً .

(٢) البيت من الطويل لابن الزبير والشاهد فيه كسابقته .

(٣) الاعراف / ١٣٢

حقيقتها :

الجمهور : يرى أنها اسم وإنما ، فلا تكن حرفا ، ولا تستعمل ظرفا ، ولا تخرج عن الشرطية ، ولا تجر بحرف ولا بإضافة فلا يقال حد يث منهما تتحدث أسمع ، ولا على مهما تكن أكن بخلاف من وما فاتبها يخرجان عن الإضافة ويجران بحرف أو بإضافة .

وزعم السهيلي ، إلى أن (مهما) تأتي حرفا بمعنى (إن) مستشهدا

يقول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خلقه . . وإن خالها تخفى على الناس تعلم^(١)
كما ادعى المصنف وجماعة إلى أنها قد تخرج عن الشرط إلى الإستفهام مستدلين بقول الشاعر :

مهما لي الليلة مهما لسه . . أودى ينعلى وسر بالسه^(٢)

وأیضا قد تستعمل عنده ظرفا كما رأى ذلك في ما كقول حاتم

وإنيك مهما تعط بطنك سؤل . . وفسرجك نالا متسهي الذم أجمعا^(٣)

وقول الآخر :

بنيقت أن أبا شييم يدهي . . مهما يعش يسمع بمالم يسمع^(٤)

(١) البيت من الطويل لزهير والشاهد فيه : مهما قول على أنها حرف بمعنى أن .

(٢) البيت من الرجز لعمر بن جلفظ الطائي : والشاهد فيه : ما ادعاه

ابن مالك في أن (ما) خرجت من الشرط إلى الإستفهام

(٣) البيت من الطويل والشاهد فيه مهما تعط فهي عند ابن مالك تستعمل ظرفا .

(٤) البيت من الرجز والشاهد فيه مهما يعش كمايقة .

فإنه يرى أن المعنى أي زين تشمل بطنك ، وأي زين يحس فيه
ولا حجة له في ذلك كما يقول ابنه ، لأنه يصح تعدد يرها بالصدر
فيكون مفعولا مطلقا أي أي أصلا ، وأي عمة يحس .

مهما بين التركيب والبساطة :

وجميع البصريين على أن مط مركبة وأصلها ط ط - ط الأولى
شروطه ، والثانية زائدة نقل اجتمعت فعملت ألف الأولى ها .
ويذهب الكوفيون أصلها م بمعنى أكففت وهي ط فيها ما فحدث
بالتركيب معنى لم يكن وأجازوه سبويه ، وقيل إنها بسيطة وألفها
أما للتأنيث وقيل ، للإلحاق (١)
والحق أن التركيب فيها ظاهر ، ورأي البصريين قوي .

٤ - ما يستعمل ظرفا غير ظرف :

وأما ما يستعمل ظرفا وهو ظرف فهم (أي) وهي علمة في ذوى
العلم وغيرهم ، وهي بحسب اختلافه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان
فهى ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهى اسم زمان .
وان أضيفت إلى غيرهما فهى غير ظرفية نحو : أي مكان تماقرمك
أسافر ، وأي ساعة تذاكر فيها أذاكرا ، وأي طالب يجتهد ينجح ، وأي
شبه تفهم تحتفظ ، قال تعالى : أنا تدعو له الأسماء الحسنى (٢)

(١) شرح الألفوض ١٢/٤
(٢) الاسراء / ١١٠

وقال الشاعر :

لما تكن ديناهم أطاعهم • في أي نحو يبولاد يته يميل (١)

أقسام الأدوات في لحاق ما بها :

وهي تنقسم بحسب لحاق (ما) بها وعدم لحاقها على ثلاثة

أضرب :-

١- ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها وهو حيث وإن ، وأجاز الفراء الجزم بها بدون "ما" .

٢- ضرب لا يجوز لحاق ما به وهو (من ، ما ، مهما ، أتى

وأجاز الكوفيون إقتران من وأتى بهما •

٣- ضرب يجوز فيه الأمران وهو : إن ، أتى ، متى ، أين ، أيان

ونحو بعضهم . في "أيان" ، والصحيح الجواز بدليل البيت السابق

فأيان ما تعدل به الريح فنزل •

هذه الأدوات اتفق العلماء على الجزم بها •

الأدوات التي اختلف في الجزم بها :

وهناك أدوات قد اختلف في الجزم بها وهي : إذا ، وكيف ، ولو

(١) البيت من البسيط لابن همام السلولي والشاهد فيه في أي نحو

فأى على حسب ما تضاف إليه وهي هنا مضافه إلى مكان (نحو)

أولا : إذا : موضوع للأمر الشعير المقطوع بوجوده في المستقبل ،
والمعروف أن أدوات الشرط موضوعه للربط بين أمرين غير حاضرين ولا
مقطوع بوصولهما فلا تدخل إلا على أمر مفروض الحصول في المستقبل
مع عدم قطع التكلم بوجوده أو غيره ، فلما خالفت إذا أدوات الشرط

لم يجزم إلا في الشعر ، من ذلك ما أتتده سيويه .

تَرَفَّعَ لِي خِدْفٌ وَاللَّهُ يُرَفِّعُ لِي . . . نَارًا إِذَا خُدَّتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدُ (١)

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم بإذا حملا على متى .

وكانشاد الفراء .

اسْتَفَنَ مَا أَخَاكَ رَبُّكَ بِالْفَنَى . . . وَإِذَا نُصِبَكَ خِصَاةً فَحَمِلْ (٢)

وقال ابن مالك : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير ، وجعل

منه قول عليه الصلاة لعلى وفاطمة رضي الله عنهما : إِذَا أَخَذْنَا

مُضَاجِعَكُمْ تَكْرًا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ . . . الْحَدِيثَ .

واشترط بعضهم للجزم بها اتصالها بما .

(١) البيت من البسيط للفرزدق والشاهد فيه إذا خمدت حيث جزم

بإذا في الشعر .

(٢) البيت من الكامل لعبد القيس الراجز ، وقد جزم بإذا في الشعر .

ثانيا : كيف

وأما كيف فذهب البصريون إلى أنها كما تكون أداة استفهام تكون أداة شرط تدل على الحال مع تضمنها معنى الشرط ، ولكنها لا تجزم ، وذلك لمخالفتها أدوات الشرط في وجوب موافقة جوابها لشرطها نحو : كيف تذهب أذهب ، فلا يجوز كيف تسافر أجلس .
وذهب الكوفيون إلى الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطسرب وقيل يجوز بشرط اقتراضها بما .

ثالثا : (لو)

وأما "لو" فذهب قوم منهم إلى أنها قد يجزم بها في الشعر مستدلين بقول الشاعر :

لَوْ شَاءَ طَارِبُهُ ذُو مَبِيحَةٍ . . . لاحق ألا طال نهد ذو خصل (٧)

وقول الآخر :

تَأْتِ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْرِيكَ مَا صَنَعْتَ . . . إِخْدَى نِسَاءَ بَنِي ذُهْلِ ابْنِ شَيْبَانَ (٨)

وقد اضطرب رأي ابن مالك حيث جوز ذلك في التوضيح وفي التسهيل له كلامان : بالمنع وبالجواز .

(١) دراسات ١٤٧ .

(٢) البيت لامرأة من بني الحرث بن كعب والشاهد فيه لوينشأ حيث جزم المضارع بلو ضرورة .

(٣) البيت من البسيط للقيظ بن زرارمة والشاهد فيه لو يحركك حيث جزم المضارع بلو ضرورة .

ومنح الجمهور الجزم بها ، وذلك لتغلب دخولها على الماضي ،
ولأن شرطها في الغالب مقطوع بعدمه وعدم جزائه والشرط ، فمما
يحتمل الوقوع وعدمه في المستقبل

إهمال إن ومتى :

قد تهمل إن حملا على (لو) كقوله تعالى (فإما ترين من
البشر أحدا) بباء المخاطبة الساكنة ، وتكون الوقوع المقنونة (الفعل مرفوع
بثبوت النون وقد أهملت إن الشرطية المنقصة في ما) الزائدة -
أما على قراءة (ترين) فالفعل مجزوم بان وعلامة جزئه حذف النون ،
والنون الموجودة نون التوكيد .

كما تهمل (متى) حملا على إذا مثل الحديث الشريف (ان
أبا بكر رجل أسيب وأنه متى يقوم مقامك لا يسمح التامس) فأهمل
" متى " والفعل بعد ها مرفوع

نصوص ظاهرها يدل على أن حصولها مقطوع بخلاف معنى الشرط :

إن هناك نصوصا يدل ظاهرها على القطع ، والشرط موضوع للربط
بين شيئين غير حاصلين ولا مقطوع بحصولهما مثل : اتقوا الله إن كنتم
مؤمنين بقوله تعالى : لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ،
وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : وإنا إن شاءكم لآخون " يقول

الكوفيين في أمثال ذلك : إنها تعليله لا شرطيه لأن الفعل بعدها
محقق الوقوع ، والبصريين أن الشرط باق ، ويكفي فيه أن يكون شأنه
ذلك ، فما شأنه أن يكون متردداً ، وهكذا فيه من الناس يحسن تعليله
بان من الله ومن الناس مطلقاً ، أو يقال : إن الإيمان محقق وأظهر
في صورة المشكوك فيه للتهديج والالتهاب للمصارف إلى الامتثال ، والآية
الثانية ظهرت في صورة المحتمل لتعليم العباد كيف يتكلمون إذا أخبروا
عن المستقبل ، وعن الحديث بأن أصل ذلك الشرط مضم صار يذكر للتبرك .
لـزوم أدوات الشرط الصدارة :

وتلزم أدوات الشرط صد الكلام فلا تتقدم عليها عاملها ، وإلا تغير
معنى الكلام الذي يجيء بعدها : والتيس الأمر ، وتشوش السامع
وأما قول الشاعر :

إن من يدخل الكميصة يوماً * يلق فيها جاذراً وظياً

وقوله : إن من يسأل سوى الرحمن بكفر حارم .

قاسم ان ضمير الشأن محذوفاً ومن مبتدأ والجملة الشرطية خبر
وأسماء الشرط كلها مبنية ، لأنها تشبه الحرف في المعنى ، فمبنى
متضمنه معنى إن الشرطية إلا (أيا) فإنها معرفة لملازمتها الاضافة ،

فعارضه شبهة الحرف .

(١) دراسات ص ١٤٥

إعراب أسماء الشرط :

- ١- إذا وقعت الأداة بعد حرف جر أو مضاف فهي في محل جر نحو : عما تسأل أسأل بمن تشق أتقى غلام من تكرم أكرم -
وإن لم يدخل جمل ولا مضاف .
- ٢- فإن دلت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاما ولخبره إن كان ناقصا نحو : متى تسافر أسافر . أينما تكونوا يدركم الموت .
- ٣- وأن دلت على حدث أعربت مفعولا مطلقا نحو : أي نفع تنفع محمد عليه . ما تجلس أجلس مهما تجتهد ينفعك اجتهادك . والأدوات التي تدل على الحدث هي : أي . ما . مهما .
- ٤- وإن دلت على الحال أعربت حالا لفعل الشرط إن كان تاما وخبرا له إن كان ناقصا نحو : كيفما تجلس أجلس . والأداة الدالة على الحال هي : كيف .
- ٥- وإن لم تدل على ظرف ولا حدث ولا حال . بأن كانت الأداة من . أو ما . أو مهما غير مراد بها الظرف أو الحدث أو كانت الأداة أيضا مضافة إلى غير مصدر وظرف . فحكمها ما يلي :
أ- أعربت مبتدأ إن وقعت قبل فعل لازم أو قبل فعل متعد واقع على أجنبي أو قبل فعل ناقص استوفى معموليه نحو :

من يجتهد ينجح ، من يترك فأكرمه ، من يعمل سوءاً يجزيه ،
ما يرغبك فأفعله ، ومن يكن الشيطان له قريناً فما قريناً *
أى رجل يترك فأكرمه . فأداة الشرط فيما سبق مبتدأ وهى
مبنية إلا أياً فهى معربه والخبر جملة الشرط أو جملة الجواب
أو مجموعهما .

ب- وأعربت مفعولاً به . ان وقعت قبل فعل متعدد واقع عليها
نحو : من يهد الله فهو المهتد " وما تفعلوا من خير يعلمه
الله - مهما تخف يظهر فى وجهك . فكل من (ما ، من ،
مهما) فى محل نصب مفعولاً به لفعل الشرط بعدها .
ج- وتعرب خبراً قبل فعل ناقص لم يستوفى معموليه نحو : أى رجل
تكن ينفعك علمك .

د- ويجوز اعرابها مبتدأ ، ومفعولاً به لفعل محذوف يفسره الفعل
المذكور ، إذا وقعت قبل فعل مسلط على ضميرها أو ملايسه ،
وتكون المسألة من باب الاهتمام نحو : من تكرمه أكرمناه ،
أى كتاب تقرأ تستفد ، مهما أتتبه من آية لتسحرنا بها فسى
نحن لك بمؤمنين ويقدر الفعل المحذوف بعد الأداة لاقيلها
، لأن أدوات الشرط لها الصدارة فلا يعمل فيها متقدم .

د - ما يقع مبتدأ من أدوات الشرط هو : كيف ، كيفما لأنهما لا
تخرجان عن الحاله والخبره ، وكذلك ما دل على ظرف أو حال
وكذلك كيف الاستفهامية لا تخرج عن الحاله والخبره في الأصل
أو في الحال ، فتعرب خبرا في نحو كيف محمد ؟ وكيف كان
محمد ، وفعلولا ، ثانيا : نحو كيف طمعت صيدا

وتعرب خالا مثل كيف جئت ؟ وكيف كان ظنه سافرا ؟

د - والذي يقع مبتدأ وفعلولا به من أدوات الشرط هو (من وما ،
وهما) إذا لم يرد فيها الحدث أو الظرف وأي ضائه لغيرها ،
والذي يقع فعلولا مطلقا منها هو أي (إذا أتيت إلى صدر
وما معها إذا أريد بها الحدث . (١)
عامل التصبغ في أدوات الشرط .

عامل التصبغ في أدوات الشرط هو فعل الشرط لفظ الجواب ،
لأن رتبة الجواب مع تعلقاته التأخير . . . عن الشرط ؛ لأنه ترتب عليه
فلا يعمل في تقدم عليه ، وهو أداة الشرط فعلولا خلافاً في ذلك
إلا في إذا قال الشاعر أن العامل فيها هو الجواب ، والمحققون يرون
أنها كغيرها العامل فيها هو الشرط .

(١) د راسك ص ١٥٢

خبر الشرط :

إذا وقع اسم الشرط مبتدأ قيل إن الخبر هو جواب الشرط ،
لأن الفائدة لاتتم إلا به وقيل الخبر هو مجموع الشرط والجواب لأن الكلام لا يتم إلا بهما ،
والذى رجحه ابن هشام وغيره أن الجواب هو جملة الشرط :
لأن اسم الشرط اسم تام ، وجملة الشرط مشتملة على ضميره دائما ،
وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لأن حيث الخبرية
فقولك : من يقيم لو خلا من التعليق لكان ، بمنزلة : كل من الناس
يقوم ، ويؤيد ذلك : التزامهم عود ضمير من جملة الشرط على اسم
الشرط بخلاف جملة الجواب ، فلا تتوقف صحة الكلام على عود ضمير
منها إلى اسم الشرط ، قال يسر على الفاكهي (١) : وشهد لما ذكر
الحديث (من مالك ذارحم محرم فهو حر فإن ضمير هو يعود إلى
المملوك لا إلى (من) الواقعة على المالك .

الشرط والجواب والجزاء :

الأدوات التى تجزم فعلين تفيد الشرط أى التعليق ، ولذا
يقتضى كل منهما تعليق يسمى الأول شرطا : لتعليق الحكم عليه ،
وهو علامة على وجود الثانى والعلامة تسمى شرطا قال تعالى : فقد
جاء أشراطها ويسى الثانى جوابا وجزءا .

(١) دراسات ص ١٥٣

لأنه مرتب على الأول ترتب الجواب على السؤال ، وضمونه جزءا لضمون الشرط واقع بعده كما يقع جزءا الفعل بعد الفعل .

ما يجب في الشرط :

ويشترط في الشرط أن يكون فعلا غير ماضٍ المعنى أي غير حاصل
ضمونه فيما مضى ، لأن حصوله ينافي التعليق كما يشترط فيه أن يكون
غير طلب ولا جامد ، ولا مقصود من الأداة بحرفها غير لا ، ولم مع المضارع ،
بأن يكون فعلا مضارعا متصرفا مجردا مثبتا أو متقيا بلا أو لم أو يكون فعلا
ماضيا متصرفا ليس طلبيا مجرورا من قد وغيرها .

محلّه :

إن كان فعل الشرط مضارعا ظهر أثر الأداة في لفظ الفعل ، وإن كان
ماضيا كان تأثير الأداة في محله ، ولا محل لجملته الشرط ، لأن الشرط
لا بد أن يكون فعلا من حيث تأثير الأداة فيه لا في الجملة .

الجواب :

الجواب يكون فعلا وجمله - فالفعل لا بد أن يكون صالحا للشرط ،
وقد يكون غير ذلك بأن كان جملة اسمية أو طلبية أو فعلية بصدرة بحرف
غير لا ، ولم . فإن كان فعلا صالحا للشرط أثرت أداة الجزم في لفظه
أو في محله ، وإذا كان غير ذلك كان تأثيرها في محل الجملة ، وتحتاج
إلى رابط .

ويشترط في الجواب شرطان :

الأول : تأخره عن الشرط ، فلا يجوز تقدمه لا على الفعل ولا على الأداة ،

وما يتقدم هو دليل الجواب والجواب محذوفه هذا مذهب جمهور

البصريين أما الكوفيون والعمري وأبو زيد فيرون أن المتقدم هو

الجواب ، وكما لا يتقدم الجواب لا يتقدم معموله .

الثاني : الإفادة : أي تحصل بتعليقه على الشرط فائده ، فـ

اتحد الجواب مع الشرط .

مثل : إن يسافر محمد يسافر لا يصح لعدم الفائدة ، فإن اشتمل

على وصف يخرج به إلى الفائدة جاز نحو الحديث الشريف (فمن

كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله .

جاء الجواب :

يرى المحققون من البصريين أن كلا من الشرط والجزاء مجزوم بالأداة ،

ونسبه السيرافي إلى سيبويه وذهب الأخفش إلى أن الشرط مجزوم بالأداة

والجواب مجزوم بفعل الشرط لاستلزامه إياه .

كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ، واختار ذلك

ابن مالك .

ضعف : بأنه لم يعهد عمل الفعل الجزم .

وقيل : إن الجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط معاً ، لارتباطهما مع

ضعف حرف الشرط فلا يقوى على العمل في شيئين .

وقيل أيضا : إن الجواب مجزوم بمجاورته لفعل الشرط قياسا (١)

للجزم والجر . وهذا أيضا .

ضميف : لأن الجر بالمجاورة خاص بالضرورة وقد يفصل بين الشرط

والجواب فلا تجاور .

وقيل : إن الشرط والجواب تجازما ، كما قيل في المعتاد والخبر

إنها تراقعا .

والصحيح هو مذهب جمهور البصريين لما سبق ، وفيما سبق يقول

ابن مالك :

رَفْعَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطًا قَدَمًا . . . يَتَلَوُ الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وَسَمِيًّا .

أضرب الشرط والجواب :

وإذا كان الشرط والجواب فعليين فأتيهما بآتيان على أربعة أضرب

الاول : أن يكونا مضارعين نحو : وَإِنْ تَعْرَدُوا وَعْدِي (٢)

الثاني : أن يكونا ماضيين نحو : إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ (٣)

الثالث : أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعاً نحو : مَنْ كَانَ يُرِيدُ

حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ (٤)

الرابع : أن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً نحو : إِنْ تَسَافَرْتُمْ

(١) دراستك ص ١٥٢

(٢) الأنفال / ١٩

(٣) الاسراء / ٧

(٤) الشورى / ٢٠

قال الشاعر :

من يكدي يسيء كت منه . كالشجابين حلفه والوريد (1)

قوله :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا . ملأتم أنفس الأعداء إرهابا (٧)

قوله :

إن يسمعوا سبة طارتوا بها فرحا . منى وما يسمعوا من صالح دفتوا (٣)

وأكثر هذه الأضرب الأول ، لظهور أثر الأداة في كل من الشرط

والجواب .

ثم الثاني للمشاركة بين الشرط والجواب في عدم التأخر في اللفظ .

ثم الثالث : لأن فيه انتقالا من الأضعف (عدم التأخر) إلى الأقوى

(التأخر) .

وأما الرابع : فقليل ، وخصه الجمهور بالضرورة ، لأن تهيقه للعامل

ثم قطعه وذهب القراء وابن مالك ، إلى جواز في الاختياره

وهو الصحيح ، يدل السماع الوارد في ذلك على قول النبي

صلى الله عليه وسلم : من يتم ليلة القدر إيمانا واحتسابا

تقره (وقل عائشه : ان أبا بكر رجل أسيبت متى تم
خامك رق)

ومنه قول الله تعالى وإن تشاء نزل عليهم من السماء
آية فظلمت أفعالهم لها خاشعين (لأن) ظلت (فعل
ماض وهو معطوف على الجواب نزل فيكون جواباً
لأن تابع الجواب جواب

متى يرفع الجزاء :

إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز رفع الجزاء وجزمته

وكلاهما حسن والجزم أحسن نحو : إن ذكرت تنجح وكقول الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم حقيقه . . . يقول : لا غائب مالي ولا حرم (١)

وقوله :

ولا بالذي إن يأن عاه حبيبه . . . يقول ويخفى الصبر . انى لجازع (٢)

واختلف العلماء في تخريج رفع الجزاء على أقوال :

أولاً : سيويه يرى أن المرفوع على نية التقديم على الأدلة فهو دليل

الجواب ، والجواب محذوف .

(١)

(٢) الشعرأ / ٤

ثانياً : ذهب المبرد والكوفيون أن الرفع على تقدير الفاء ، والرفع
خير لمبتدأ محذوف والجملة هي الجواب ، فالجواب جملة
اسمية .

ثالثاً : ذهب قوم آخرون إلى أن الرفع نفسه هو الجواب من غير تقدير
الفاء ، ووقع لأن أثر الأداة لم يظهر في فعل الشرط لكونه
ماضياً مع قربه ، ولذلك ضعفت العمل في الجواب ، فلم تعمل
فيه لالفاظاً ولا محلاً تحصد في قولك : إن زرت تحصد
هو الجواب على الرأي الثالث .
وعلى رأي الكوفيين والمبرد خير لمبتدأ محذوف ، والجملة
هي الجواب والتقدير : فأنت تنجح .
وعلى رأي سيبويه الجواب محذوف والتقدير تحصد ، إن زرت
تحصد ، وأرجح الأراء هو الثالث ، لأن القول بالتقدير
والتأخير يحتاج إلى تقدير ، ودعوى الحذف خلاف الأصل ،
واضمار الفاء من غير القول مختص بالضرورة .
ولا فرق في جواز رفع المضارع المسبوق بالشرط الماضي لفظاً ومعنى
أو معنى لا غير بأن كان مضارعاً منفياً بلم نحو : ان لم تقم أقسم ،
وان لم تهمل تنجح ، فهو كالماضي لفظاً ومعنى .

رفع المضارع إذا كان الشرط مضارعا :

فإن كان الشرط مضارعا غير منفي بلم ، والجزاء مضارعا ضمنا رفع
الجزاء ، لأن أثر الأداة في فعل الشرط ظاهر بخدم أعمالها تهيئة
للمعامل ثم قطع ما يطلبه كل من حفظه حفظه حفظه حفظه حفظه حفظه :

بِهَ لَمْ يَكُنْ يَخْرُجْ إِذَا كَانَ يَخْرُجُ مِنْ أَهْلِهِ (١)
وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ عَلَماً بِالضَّرُورَةِ مِنَ الْخَطَرِ جَوَابَهُ بِدَلِيلِ
قَوْلِهِ تَطَلَّعَ (أَيَّنَا تَكُونُوا بِدَرْكِكُمْ الْمَوْجُ يَرْفَعُ بِدَرْكِكُمْ ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ

كما صح بذلك ابن مالك :

وَعَدَّ مَا ضَرَفَكَ الْجَزَاءُ حَسْمًا . . . وَرَفَعَهُ بِعَدِّ مَضَارِعٍ وَهِيَ

وهذا إذا لم تكن الأداة ان ، وتقدم عليها ما يطلبه الجزاء ، وإلا كان

الرفع حسنا نحو : للمؤمنين تحضوا الصلوة فيهم مطعنا ان تزونا

تأكل والتقدير : التحضو عليهم ان تحضوا الصلوة مطعنا تكل ان تزونا

وقد اختلف العلماء في تخريج الجزاء بعد المضارع على آراء :

فالأجود يرى أنه كالرفع بعد الماضي حتى تقديره الفاء مطلقا ،

فالمضارع خير ليتدأ محذوف والجملة الاسمية جواب الشرط .

وسببته = يرى أنه يجوز على تقديره الفاء ، وأن يكون على التقديم

والتاخير فيكون المذكور دليل الجواب ، والجواب محذوف إلا إذا تقدم

(١)

(٢) النساء / ٧٨

على الأداة ما يطلبه كمتداً ، وناسخ مثلاً فالأولى أن يكون على التقديم
خبراً عنه ، والجواب محذوف نحو : على إن يحضر الدرس يفهم وإن لم
يتقدم على الأداة ذلك كان الأولى على تقدير الفاء ، ويقول بعضهم •
إن كانت الأداة اسم شرط فعلى تقدير الفاء نحو : من يجتهد يفسز
ونحو قول الشاعر :

فقلت تحمّل فوق طوقك رانها • • مطبعة من بأنها لا يغيرها (١)

وإن كانت الأداة حرفاً فعلى التقديم والتأخر نحو : إن تجتهد تنجح

أسئلة

س ١ - أضح الأذوات التي تجزم فعلين ، وما تفيده كل مع التشيل ؟

ولم سميت أذوات شرط ؟

بيد بين تفصيلا أذوات الشرط المتفق عليها أنها حرف ، وأنها

اسم ، والمختلف منه .

ج - بم استدل من قال إن إذما اسم ، وما مغلها أو ما يصلح

للطرف وغيره من أسماء الشرط ؟

د - ايت يشاهد لكل من أذوات الشرط الزمانية والمكانية .

هـ - يرى ابن مالك أن ما الشرطية قد تستعمل ظرفا ، فم استدل ؟

وكيف تدفع دليله ؟

س ٢ - أصدمة نابتة في جائر . . . أينما الريح تمولها تم

متى تسأله نعرشوا إلى ضوء نادر . . . تجه خبر نار خد هاخير موقد

خليلي أني تأنيماني تأنيا . . . أخا عبيها يرضيكما لا يحاول

أعرب ما تحته خط ، وبين غلام استشهاد النحاة بكل بيت ؟

ب - فما تحي لاتسأم حياة وان تمت . . . فلاخيري الدنيا ولا العيش أجمه

فما تحي لا أرهب وان كنت جازما . . . ولوه أعدائي على لهم د خلا

لا بن مالك في تخريج ما تحته خط في البيتين رأي يخالف رأي الجمهور .

تابع الأسئلة

بينه وكيف تخرجه على رأي الجمهور ؟

ج - واثن بين ما وهما من حيث معناهما وتوحيها ، ودخول الجار

عليهما وخروجهما إلى الاستفهام .

د - يرى بعضهم أن "مهما" تأتي حرفا وآخرين يرون أنها تخرج

عن الشرط إلى الإستفهام فبم استدلال كل ؟ وكيف تدفع

حجته ، وما دليل الجمهور على اسمية مهما .

هـ - وإنك مهما تعط بطنك سؤله . وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

ثبت أن أيا شتيم يدعى . مهما يمشي يسمع بما لم يسمع

استدل ابن مالك بهذين البيتين على رأيه في مهما ، فما هو ؟

وماوجه استدلاله ؟ وكيف تدفعه ؟

س ٣ أ -

ب - تحذف أدوات الشرط من حيث اتصالها بما حيين ذلك مع

التشيل والتعليل .

ج - لم وجبت زيادة ما في "حيثما" وإن ما الشرطتين ؟ أذكر آراء

النحاة في الجزم با إذا وكيف مع التشيل .

تلحح الأسماء

د - ترفع لها خذف والله يرفعلى . نارا إذ خذت نيرانهم تقد
أعراب ما تحه خط ، وبين الشاهد في البيت .
هـ - لو يشأطابه ذوبيمة . لا حق الأطلال تهد ذو خصل
تأجف فتأرك لو يحزرك ما صنعت . إحدى نسابتى ذهل بين شيبانا
يتخرجهمون التعلج الجوز لوفى الصموصون النشر فكيف يخرجون
البيتين

س ٤ - أ - قال تماله : فليط توبن بن البعوا أحما قرى يسكون مع فتح
النون ويكسرهما مع تشديد النون . فكيف توجه القراحين ؟ وأى
الأحرف الجازمه يجوز أهمله وعدم عمله ؟ وأيها قيل بجسواز
عمله غير الجزم ؟ ولماذا ، بتيت أسما عدا أى ؟

ب - يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : لعلى وفاطمه إذا أخذتما
مضاجعكما تكبرا ثلاثا وثلاثين وقول عائشة : " إن أبا بكر
رجل أسيت ، وأنه متى يقوم يمسك بلسح الناس " كيف
توجه حذف النون في الحديث الأول وفتح المضارع في الحديث
الثانى ؟

ج - من أدوات الشرط ما لا يقع مبتدأ ولا مفعولا ، ومنها ما قد يقع
مبتدأ ومفعولا ؟ وضح ذلك مع التمثيل .
د - متى يتعين إعراب الشرط مبتدأ ؟ ومتى يتعين إعرابها مفعولا ؟

٧٤٧ -
تابع الأسئلة

ومتى يحتل الأمرين ؟

- هـ - من أدوات الشرط ما لا يخرج عن إعرابه حالا أو خبراً . وضع ذلك مع التثليل . وما يقع مفعولاً مطلقاً ؟ مثل
- س ٥ أ - اذكر إعراب أي مع التوجيه والتثليل ؟ وما العامل في أداة الشرط إذا كانت ظرفاً أو مفعولاً ؟
- ب - ما العامل في إذا الشرطية . أوضح الخلاف ورجح ما تختار ؟
- ج - إذا وقعت أداة الشرط مبتدأ فما خبره ؟ وضع الخلاف في ذلك . ورجح ما تختار .
- د - فذكر إن نعتت المذكور واتقوا الله إن كنتم مؤمنين . أوضح آراء البصريين والكوفيين في إن وما تختار مع التوجيه .
- هـ - لماذا احتاجت أدوات الشرط إلى فعلين ؟ وما ؟ السوفى تسمية الأول شرطاً والثاني جواباً ؟
- س ٦ أ - ما يجب في الشرط ؟ ووازن بينه وبين الجواب من حيث وقوع كل منهما فعلاً وجمله اسميه أو طلبية مع التعليل .
- ب - هل يتقدم الجواب على الشرط ؟ بين الخلاف في ذلك ؟ وما تختار مع التوجيه .
- ج - اختلف في عامل الجزم في جواب الشرط أوضح الخلاف وما تختار
- د - بين الخلاف في وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، وما تختار مع التوجيه .

تابع الأسئلة

هـ - يأتي الشرط والجواب على صور مختلفة قوة وضعفاً وجوازاً

وامتناعاً . بين ذلك مع التشيل والتوجيه .

و - كيف جاز وقوع الشرط والجواب ما ختين ؟ مع أن المجازاة في

المستقبل .

س ٧ أ - ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت أهلكهم لها خاصفين (

بم استدلال بها الأسموي ؟ وضح ذلك وعظم استشهد بالهيتين

الآتين:

من يكوي بسوء كت منه . . كالشجا بين حلقه والوريد

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا . . متى وما يسمعوا من صالح دبتوا

ب - ما الأوجه الجائزة في جواب الشرط إذا كان مضارعاً والشرط

ماضياً أو مضارعاً ؟

ج - أضح رأي المبرد وسيبويه في رفع الجزاء بعد فعل الشرط

المضارع أو الماضي ، وما وجه المخالفة بينهما . ؟

د - (أينما تكونوا يدرككم الموت) قرئ " برقع " يدرككم " كيف

توجه قراءة الرفع في الآية ، وضح البيت ؟

وإن أتاه خليل يوم مسغبة . . يقول لا غائب مالي ولا حرم .

س ٨ أ - إن لم تجتهد تتدم ، ان تذاكر تتجح ، التفسير ان تحضر

درسه تفهم . اذكر الأوجه الجائزة فيما تحته خط ، والراجح

٢٥٠
تابع الأسئلة

مع التحليل

- ب - نقلت تحمل فوق طوقك إنها . مطبعمه من يأتها لا يغيرها
ولا بالذى إن بان عه حبيبه . يقول ويخى الصبرابى لجازع
علام استشهد النحاه بهذين البيتين .
ج - الطالب ان أذى واجبه يفروضه
بين أوجه الإعراب الجائزة فى المعطوف ، وفى الاسم السابق
على الأداة .
د - قال ابن مالك :
ومعد ماضى رفعك الجزاحض . ورقعه بمد مضارع وهن
أشرح البيت وبين آراء النحاة فى تخريج رفع الجزاء إذا كان
الشرط ماضيا أو مضارعا .

اقتران جواب الشرط بالفاء

علمت مما ذكرناه سابقا أن الشرط يجب أن يكون فعلا غير ماضي
المعنى ، متصرفا غير طلبى ولا مقرون بحرف غير لا ، ولم مع المضارع ،
والأصل في الجواب أن يكون صالحا لوقوعه شرطا وقد يكون غير
صالح ، فإن كان صالحا لوقوعه شرطا لم يحجج إلى رابط بما قبله
من الشرط والاداة ، لتأثير الأداة في معناه في لفظه أو محله .

فإن لم يكن صالحا لوقوعه شرطا احتجج إلى رابط بما قبله ، وهذا
الرابط هو الفاء في الأصل ليعلم ارتباطه بما قبله معلقا حصوله على
حصول الشرط ، وبدونها لا يعلم ارتباطه ، لعدم تأثير الأداة فيه
خصوصية الفاء هنا :

وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب المناسب
للجزاء ، المسبب عن الشرط ، والذي يحصل عقب حصوله ، وكانت
في الأصل للسبب ، وتعميت هنا للربط ، ولتعميمها لفظه ، وإلا لجزئ
ما بعدها لفظا إن كان مضارعا ، ولا تقلب الجواب بشرطا .
الجملة متى لا تصلح أن تكون شرطا :

حصرها الأسموزي تبعاً للنحاة في سبع جملة :

١ - الجملة الاسمية نحو : وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء
قد ير

٢- الجملة الطلبية نحو : **قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ** (١) و
وقراءة ابن كثير : **وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَفُ** (٢)
بالجزم ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : **وَلَنْ يَخْذَلَكَ مَنْ ذَا الَّذِي**
يَنْصُرُكَ مِنْ بَعْدِهِ (٣)

٣- الجملة الفعلية التي فعلها جان مثل : **إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَمُ مِنْكَ**
مَا لَا وُلْدَ أَفْعَسَ رَبِّي أَنْ يَبْتَئِنِّي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ (٤)

٤- الجملة المقرونة بقدر نحو : **إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ** (٥)

٥- الجملة المقرونة بالسبب نحو : **وَإِنْ تَعَاَسَوْا فَمَا نَسْتَخِرُكُمْ فَتَضَرُّعٌ لَهَا أُخْرَىٰ** (٦)

أو بنون نحو : **وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُحِبُّكُمْ اللَّهُ مِنْ قَبْلِهِ** (٧)

٦- الجملة المقرونة بظن نحو : **وَمَا تَعْمَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِرَهُ** (٨)

٧- الجملة المقرونة بما نحو : **فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُمْ مِنْ أَجْرٍ** (٩)

وقد زاد على بعض النحاة مثل ما قرن بإن النافية ، ماضيا ومضارعاً ،

والماضي المنفي بلا .

وما صدر برب ، أو يقسم أو بأداة شرط نحو : **وَإِنْ كَانَ كِبَارُكَ**

رَاعُواهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَئِنِّي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَمَا فِي

السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَأْيُرٌ (١٠)

ومنها : الجملة المصدرية بماض متصرف مجرد إذا كان ماضيا لفظا

ومعنى نحو : **إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدْحًا مِنْ قَبْلِ فَسَدَّتْ** ، وإن كان قَمِيصُهُ

(١) آل عمران / ٣١ (٢) طه / ١١٢ (٣) آل عمران / ١٦ (٤) الكهف / ١٣٥
(٥) يوسف / ٧٧ (٦) الطلاق / ٦ (٧) التوبة / ٢٨ (٨) آل عمران / ١٣٥
(٩) يونس / ٧٢ (١٠) الانعام / ٣٥

قَدَّ مِنْ دَيْرٍ فَكَذَّبَتْ " ووجب قرنها بالفاء لانتها غير سالحة لوقوعها
شرطا لمشي معناها ، ولا قرانها بقدر تقديرا ، والأشموى : اعتبار
هذه الجملة ما يصح أن تكون شرطا ، لتجردها من قد لفظا وأوجب
قرنها بالفاء قال ابن مالك :
وَأَقْرَنَ بِفَاعِلِهَا جَوَابًا ، لَوْ جُعِلَ : شَرْطًا لِإِنَّ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

حذف الفاء :

وقد تحذف الفاء للضرورة كقول الشاعر :
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا . . وَالشَّرَّ بِالْفَرْخِ اللَّهُ يُلَانُ (١)

وقول الآخر :

وَمَنْ لَا يَنْتَلِ يَنْقَادُ لِلغَىِّ وَالصَّهَا . . سَيْلِنِي عَلَى طَوْلِ السَّلَامِنَاوَمَا
أو تحذف للتندور مثل ما أخرج به البخاري من قوله صلى الله عليه
وسلم لأبي بن كعب : فإن جاء صاحبها وإلا استنح بها ، وجواب
الشرط محذوف للمعلم به أي فادها إليه .

(١) يوسف / ٢٦ / ٢٧٠

(٢) البيت من البسيط لعبد الله بن حسان وقيل لكعب بن مالك
والشاهد فيه : حذف الفاء في الجواب للضرورة أي قاله يشكرها .
(٣) من الطويل لم يعلم قائله والشاهد فيه : سئلني حيث حذف الفاء
ضرورة .

ويرى المبرد جواز حذفها في الاختيار ، كما جاء حذفها وحذف

المبتدأ في قول الشاعر :

بَيْتِي تُعْمَلُ لِاتْتَكِمُوا الْغَنَزَ مُرَبِّيًا . . . بَيْتِي تُعْمَلُ مِنْ يَتَكَّمِ الْغَنَزُ ظَالِمًا (١)

والأصل في الحديث : فإن جاء صاحبها فأدناها إليه وإلا يجيء فاستمع

بها (٢)

الجواب الصالح للشرط مع الفاء :

وهو الماضي المتصرف المجرد من قد وغيرها من الحروف لفظا وتقديرا ،

والمضارع المثبت والنفي بلا أولم وهذا الجواب على نوعين :

١- نوع يمتنع اقترانه بالفاء : وهو الماضي المتصرف المجرد إذا كان

مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو إن ذاكر أحمد ذاكر

يوسف ، لأنه استغنى عن الرابط بتأثير أداة الشرط التي قلبت

معناه الماضي إلى الاستقبال .

٢- نوع يجب اقترانه بها : وهو الماضي المتصرف المجرد إذا كان

مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو : وَمَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَاتِ حَسَنَةٌ
مِنْهُ فَجَعَلْنَا لِيُحِبِّهِمْ فِي النَّارِ (٣)

والمضارع المثبت والنفي بلا نحو مَنْ عَادَ يَتَّقِ اللَّهَ مِنْهُ (٤) فَمَنْ

يَكْفُرْ بِهِ فَلَا يُخَافُ مِنْهُ (٥) وَأَقْرَبُ وكذلك النفي بلم على ما ذكره

(١) البيت من الطويل لرجل من أسد والشاهد فيه : حذف الفاء مع

المبتدأ أي فهو ظالم

(٢) المائدة / ١٥٠

(٣) النمل / ٦٠

(٤) الجن / ١٣

(٥) المائدة / ١٥٠

الأشْمُوزِي (١) ، ولكنه لم يسمع " وهذا على ما جرى عليه غسيير
الأشْمُوزِي .

وجوب رفع المضارع المثبت أو المنفي بلا عسند اقترانه بالفاء :

وهذا المضارع يجب رفعه على أنه هو وقاطعه خبر لمبتدأ محذوف و
التقدير في قوله تعالى : " ومن عاد فينتقم الله منه .) أي فهو ينتقم
منه وقوله : " فمن يؤمن بربّه فلا يخاف بخساً) فهو هو لا يخاف بخساً
فالجواب جملة اسمية لا الفعل ، ولو كان الفعل هو الجواب لجنم ، وحكم
بزيادة الفاء ، ولم يرد عن العرب مجزوما ، فدل على أن الفاء غسيير
زائدة ، وأنها داخلية على مبتدأ مقدر .

رأى الأشْمُوزِي في الماضي التصرف المجرد :

جعل الأشْمُوزِي الماضي التصرف المجرد من حيث اقترانه بالفاء

على ثلاثة أضرب :

١- ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء : وهو ما كان مستقبلاً بمعنى : ولم يقصد

به وعد ووعد .

٢- ضرب يجب اقترانه بالفاء . وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى .

٣- ضرب يجوز اقترانه بها ، وهو ما كان مستقبلاً بمعنى : ولم يقصد به ، وعد

أو وعد .

(١) شرح الأشْمُوزِي ٢١٤/٤

نباية إذا الفجائية عن الفاء :

قال الأشموزي :

إن الفاء هي فاء السبب الكائنه في نحو يقوم زيد فيمفوعه و
وتعني هنا للربط لا للتشريك ، وزعم بعضهم أنها عاطفه جمله على
جمله فلم تخرج عن العطف وهو بعيد .

وتختلف الفاء إذا المفاجأة في الربط إذا كان الجواب جمله

اسمية غير طلبية ، ولم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها إن
نحو قوله تعالى : ^(١) وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ يَمْشُوا مُبْتَلِينَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ
يَقْنَطُونَ ، لأنها مثلها في عدم الابتداء بها فوجها ^(٢) يودها يحصل
ما تحصل الفاء من بيان الاتهام ، وذلك إذا كانت الأداة إن أو إذا .

فإذا كانت الأداة غير إن أو إذا تعينت الفاء للربط ، كما تعيّن

للمرابط إذا كانت الأداة إن أو إذا وكان الجواب جمله فعلية أو اسمية

طلبية أو منفية أو مقترنه بناسخ نحو إن عصى الإنسان ربه فويل له .

إن قصرت في فما أنا بقصر فيك ، إن تجتهد فإنك ناجح .

قال العلامة الأشموزي ^(٣) : الربط يإذا نفسها لا بالفاء مقدرة

فيلها خلافا لمن زعمه هو أنها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء .

(١) شرح الأشموزي ٢٣ / ٤

(٢) دراسات ص ١٨٢

(٣) الروم / ٣٦

وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب .

قال أبو حيان^(١) : ومورد السماع ان ، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو : فاذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون^(٢)

وهي نيايه إذا الفجائية عن الفاء يقول ابن مالك :

وَحَلْفُ الْفَاءِ إِذَا الْمَفْاجَاةُ . . . كَانَتْ تَجِدُ إِذْ لَنَا مَكَاةُ

محل جملة الجواب بعد هما :

إذا لم يقترن الجواب بالفاء أو بإذا فلا محل لجملة كجملة الشرط .

لأن الجازم قد عمل في لفظ الفعل فيها

نحو : إن تذاكر تنجح أو في محلها نحو : ان تذاكرت نجحت فالمحل

للفعل لا للجملة .

وان اقترن بالفاء أو بإذا فالجملة في محل جزم ، لأنها ليقع موقعها^(٣)

فعل لجزم والمحل لمجموع الجملة مع الفاء وإنما .

حكم الفعل المعطوف على الجزاء بالفاء أو الواو :

إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مقرون بالواو أو بالفاء نحو :

ان تذاكر تنجح وتسعد جاز فيه ثلاثة أرجح : الجزم ، والرفع ، والنصب

(١) الروم / ٤٨

(٢) دراسات ص ١٨٢

فالجزم : بالعطف على الجواب ، لأنه مجزوم لفظاً أو محلاً .

والرفع : على الاستئناف .

والنصب : بأن مضمرة وجهاً كما ينصب الفعل بعد الاستفهام ،

لأن الجزاء يشبه الاستفهام في عدم تحقق وقوع ضمونه وقرى قوله تعالى :

وَإِنْ تَبَدُّوا مَا نِيَّ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوا بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ (١)

يرفع يغفر ضميه وجزمه كما قرئ بهن يكر من قوله تعالى : " وَإِنْ

تَخَفُوا وَتَوَلَّوْهُمَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ " (٢)

وكذلك (ويذره) من قوله تعالى : " مَنْ يَضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ

لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ " كما روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك . . . ربيع الناس والبلد الحرام

وتأخذ بعدة بذناب عبي . . . أجب الظهر ليس له سنم (٣)

العطف يتم على الجواب :

إذا عطف المضارع على الجزاء يتم جاز فيه الجزم والرفع وامتنع

النصب قال تعالى : " وَإِنْ يَحْسَبِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَتَصَرَّوْنَ " (٤)

وضحو : " وَإِنْ تَتَّوَلَّوْا يَسْتَبَدِّلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ " (٥)

(١) البيت من الوافر للناطقة الذبياني والشاهد فيه : وتأخذ حيث

رويت بالأوجه الثلاثة كما في المسح .

(١) البقرة / ٢٨٤ (٢) البقرة / ٢٧١ (٣) الاعراف / ١٨٦

(٤) آل عمران / ١١١ (٥) محمد / ٣٨

الاشتغال بالتوسط بين الشرط والجواب والمقترن بالفاء أو الواو :

إذا توسط المضارع المقرون بالواو أو الواو بين جملة الشرط والجواب ، فإنه يجوز فيه الجزم بالعطف على فعل الشرط ، والنصب بإضمار إن لمشايبه الشرط الاستفهام في عدم التحقق ، ويمنع الرفع ، لأنه لا يصح الاستعاضة عن الجواب فلا يجوز قوله تعالى : إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ^(١) وَالنَّصِيبُ كَقَوْلِ الشَّاهِدِ :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيُخْضِعْ نَفْسَهُ لَنَا فَلَا يُخْضِعْ ظِلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا ^(٢)

الفعل المقترن يتم بين الشرط والجواب :

فإن الفعل السابق مقترنا يتم وجب الجزم وامتنع النصب ، وألحق

الكوفيون يتم الفاء والواو فأجازوا النصب بعد ها واستدلوا بقراءة الحسن (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ يُؤْتِهِمْ يَدْرِكُهُ الْمَوْتُ ^(٣)) ينصب يدركه وهي قراءة تالفة والجزء قوله السبعة وهي التي عمل عليها البصريون ، وثملا سبق يقول ابنه مالك :

وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَقْتَرَنَ . . . بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَيْنَ وَجَزْمٍ أَوْ نَصْبٍ لِفِعْلِ إِثْرٍ فَسَيُجْزَمُ . . . أَوْ وَوَاوِ إِنْ بِالْجَمَلَيْنِ ائْتَفَا ^(١) يوسف / ١٠٠

(٢) البيت من الطويل ولا يعلم قائله والشاهد فيه ويخضع حيث عطف

على الشرط بالواو ويجوز فيه الجزم والنصب ويمنع الرفع .

حذف المشرط :

قد يحذف الشرط استغناءً عنه بالجواب بشرط حذفه أن يكون معلوماً

بأن يدل عليه دليل وحذفه على أنواع كثيرة مطرد ، وواجب ، وقليل :

أولاً : الكثير :

ويكثر حذف الشرط إذا كانت الأداة إن مقرونة بلا النائية نحو :

أخلص علك وإلا حرمت ثوابه أي وإلا تخلص حرمت قال الشاعر :

فَطَلَّقَهَا فَلَمَّتْ لَهَا بِكُفَّتْ • • • وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ (١)

أوبقى معموله تالياً للأداة من غير تفسير نحو أن خيراً فخيبره

• وان شرا ففسر •

ثانياً : الواجب :

ويجب إذا بقي معمول الفعل تالياً للأداة مع التفسير ، ومشرط

للحذف مع التفسير أن تكون الأداة إن ، وأن يكون الفعل المفسر ماضياً

لفظاً ومعنى أو معنى لا غير •

نحو : ^(٢) وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ••• إِنَّ اللَّهَ رَاقِبُهُ نَجَحْتَ قَسِي

• عَلَيْكَ •

ثال الشاعر :

(١) البيت من الوافر للأحوص والشاهد فيه : وإلا يعمل حيث حذف فعل

الشرط والتقدير وإلا تطلقها •

(٢) التوبة / ٦

- وان هو لم يحمل على النفس شيئا . . . فلمس إلى حسن التثاء سبيل (١)
فان كانت الأداة غير ان (امتنع الحذف مع التفسير الا في الضرورة نحو
صعدة نابتة في حائسر . . . أينما الريح تميلها تمل .
وقد حذف فعل الشرط بعد الأداة أينما .

نحو قول الشاعر

- فمن نحن نؤتة بيت وهو آمن . . . ومن لانجره يمس منا مفرعا (٢)
وكذلك إذا كان المفسر مضارعا نحو قوله :
يشنى طويك وأنت أهل ثنائسه . . . ولد يك ان هو يستزوك مزيد (٣)
ثالثا : القليل :

- ويقل حذف الشرط في غير ما تقدم بأن لم يكن الفعل منقيا بلا تأليه
إن ولم يبق معمولا أي حذفته جملة الشرط كلها نحو قول الشاعر :
مَتَى تَتَّخِذُوا قَمَرًا بَطْنَةَ عَابِرٍ . . . وَلَا يَنْجِ إِلَّا فِي الصَّغَادِ يَزِيدُ (٤)
(١) البيت من الطويل للممدول والشاهد فيه : وان هو حيث حذف فعل
الشرط بعد ان .
(٢) البيت لهشام المرى وقيل لمرارة بن كعب والشاهد فيه فمن نحن نؤتة
حيث حذف فعل الشرط بعد من للضرورة .
(٣) البيت من الكامل لعبد الله الضبي والشاهد فيه : ان هو يستزوك
حيث حذف الشرط وقد فسره المضارع .
(٤) البيت من الطويل ولم يعلم قائله بموضع الإهتسهاد : متى تؤخذوا
حيث حذفته جملة الشرط كلها .

حذف الشرط مع الأداة :

وكما يكسر حذف الشرط المنفى بلا بعد (ان) يكسر حذفه
مع الأداة نحو (فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم) (١) التقدير : ان اقتلتم
يقتلهم فلم تقتلوهم ونحو قوله تعالى : (أم اتخذوا من دونه أولياء)
فأله هو الولي (٢) أي أن أرادوا وليا فأله هو الولي لا ولي
سواه ، ونحو : (يا عبادي الذين آمنوا إن أرض واسعة فأعبدون) (٣)
أصله : فان لم يتأت أن تخلصوا في العبادة لي في أرض فأياي في
غيرها فأعبدون .

ومن حذفه مع الأداة نحو : انزع تصد من كل ما جزم فيه المضارع
بعد الطلب على رأى الجمهور ، فعامله أداة شرط بقدره حذفه هي
وتعمل الشرط على رأيهم والتقدير : أن تنزع تصد .

حذف جواب الشرط :

يحذف جواب الشرط وجوبا وجوازا . وشرط الحذف مطلقا أي

سواء أكان جائزا أم واجبا أمرا :

الأول : أن يدل عليه وليل كاشعار الشرط به في قوله تعالى : (فإني
استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيتهم)
(٤) بآية " أي فافعل إن استطعت ، فان استطعت تشعروا بالفعل .

وكقوله جوابا لسؤال نحو قولك : إن اجتهدت في دراستي أتكافئني ؟

(١) الشورى / ٣٥

(٢) الأنفال / ١٧
(٣) المتكوت / ٥٦

الثاني : أن يكون فعل الشرط ما فيها لفظا كما تقدم أو معنى بأن كان

مضارفا ضفيا بلم .

نحو : ان لم تهمل في أكرام أتكافئني ونحو (لَنْ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْجَمَكَ)^(١)

فجملته (لأرجمك) جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لغرض شرطه

ووجود دليله والتقدير : ان لم تنته لأرجمك .

شروط وجوب حذف الجواب :

ويشترط مع ما تقدم لوجوب حذفه أن يكونه الدال عليه ما تقدم

على الشرط أو الكسفة مما هو جواب في المعنى نحو : أنت ناجح ان

اجتهدت (وَأَنْتُمْ الْأَطْلُونَ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ)^(٢)

أنت ان اجتهدت ناجح ، " وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ " ^(٣)

أو ما تأخره : من جواب قسم سابق لم يتقدم عليه ذو خبر نحو :

" وَلَقَدْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ لِلَّهِ " ^(٤) حذف جواب

الشرط لدلالة جواب القسم عليه (ليقولن) والتقدير : ان سألتهم

يقولوا ونحو (لَنْ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْجَمَكَ)

وقولهم : على بخيل وإن كرماله ، على وإن كرماله بخيل ، فالجواب

محذوف وجوبا والواو اعتراضية ، وقيل عطيفة على محذوف هو خبر الشرط

المذكور مع أداة شرط أخرى والتقدير : على إن لم يكشر ماله وإن كسر

ماله بخيل . وقيل الواو للحال ، وإن زائدة .

(١) مريم / ٤٦ (٢) آل عمران / ١٣٩

(٣) البقرة / ٧٠ (٤) لقمان / ٢٥

امتناع حذف الجواب :

فان لم يدل على الجواب دليل امتنع حذفه ، أو كان فعل الشرط
ماضياً لفظاً ولا معنى بأن كان مضارعاً غير منفي يلم فلا يجوز
أن يقال في جواب أتكرمني ؟ ان تجتهد بحذف الجواب ولا أنت
تأجح ان تجتهد ، ولا والله ان تم لأقوين ، لعدم مضي فعل الشرط
وأما قوله :

يشنى عليك وأنت أهل ثناثة . . . ولدك إن هو يستزك مزيد .
فقد حذف في البيت جواب الشرط ، كما حذف منه فعل الشرط
مع عدم مضي فعل الشرط .

وقوله :

لئن تك قد ضاقت عليكم بهوتكم . . . ليعلم ربي أن بيتي واسع (٧)
فان الحذف فيهما للضرورة .

رأى الكوفيين في حذف الجواب :

ولم يشترط الكوفيون مضي فعل الشرط فأجازوا حذف الجواب وإن
كان فعل الشرط مضارعاً غير منفي يلم ، ومن ذلك قولك : أكرم من يكرم
(١) دراسات ١٨٢
(٢) البيت من الطويل للكثير والشاهد فيه حذف جواب الشرط لدلالة
جواب القسم عليه مع عدم مضي الشرط للضرورة .

الغير - فمن موصوله على رأى البصريين ولا يصح غيرهم أن تكون شرطية
حذف جوابها ، لأن المضارع غير منفي يلم ، وقولك كافي ، من أكرم العلماء
يجوز أن تكون موصولة أو شرطية حذف جوابها لدلالة كافي ، مع مضي
الشرط . وتمرب مبتدأ ، لأن أدوات الشرط لها الصدارة أما الموصولة
فتتقرب مفعولا .

حذف الشرط والجواب :

قد تحذف الشرط والجواب مع (أن) للضرورة كقول الشاعر :
قَالَتِ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ . . . كَانِ فَقِيْرًا مَعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ (١)
التقدير . وان كان فقيرا معدما ، ورضي عنه ، ويرى ابن جوارز قليلا نسي
الاختيار وقد جا حذفها مع غير (أن) للضرورة في قول الشاعر :
فَإِنْ النِّيَّةُ مِنْ يَخْشَاهَا . . . فَسَوْفَ تَصَادِقُهُ إِنَّمَا
والتقدير : إنما تذهب تصادقه ، كما جا حَقَّقَهَا فِي النَّشْرِ مَنَفِين
يلا بعد غير ان كما في حديث أبي داود (٢) مَقَى فَعَمَلٌ تَقْدُّ أَحْسَنَ
وَمِنْ لَا فَلَ () .

(١) البيت من النجاشي أو غيره . الشاهد فيه حذف جواب الشرط

اجتماع الشرط والقسم :

إذا اجتمع الشرط غير الامتناع والقسم فالجواب لمن تقدم فإن تقدم الشرط استغنى بجوابه عن جواب القسم ويجب حذفه ، وإن تقدم القسم يجب حذف جواب الشرط استغناءً عنه بجواب القسم عند الجمهور
فإن تقدم عليهما ما يطلب خبراً من مبتدأ أو ناسخ أولاً .
فإن لم يتقدم عليهما ما يطلب خبراً يجب جعل الجواب للمتقدم منهما ، وحذف جواب المتأخر ، لقوة المتقدم تصدّره قال ابن مالك :
واحذف لدى اجتماع شرط وقسم . . . جواب ما أخرت فهو ملتزم
فإن تقدم الشرط كان الجواب له ، وحذف جواب القسم لدلاله جواب الشرط عليه نحو : إن تجتهد والله تفز .

وإن تقدم القسم على الشرط جعل الجواب للقسم ، وحذف جواب الشرط نحو : ولكن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله (١) مجلّة (ليقولن) جواب القسم لسبقه على الشرط .

رأى الفراء وابن مالك :

وأجاز الفراء أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القسم ، وعدم تقدم ذي خبر مستدلاً بقول الشاعر :

لئن مُنيتَ بِنَاعِنٍ رِجْمٌ مَعْرَكَةٌ . . . لا تَلْفَنَا عَن دِيَارِ الْقَوْمِ نُنْتَقِلُ (١)

(١) البيت من البسيط للأعشى والشاهد فيه : اجتماع الشرط والقسم

وتقدم القسم وجعل الجواب للشرط على رأى الفراء .
(١) لقمان / ٢٥

وقوله :

لَقِنْ كَأَنَّ مَا حَدَّثَهُ الْيَمِّ صَادِقًا . . . أَصَمَّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْعِ بِأَدْيَا
والجمهور يقولون : إن اللام زائدة ، وليست للقسم أو أن ذلك ضرورة .

وابن مالك يوافق الفراء قال :

وَمَا رَجَّحَ بَعْدَ قَسَمٍ . . . شَرْطٌ بِإِلَّا ذِي خَيْرٍ مَقْدَمٌ

فإن تقدم عليهما ما يطلب خيرا ، جعل الجواب للشرط مطلقا .

وحذف جواب القسم نحو أنت والله إن اجتهدت تتجح ، أنتم إن تذاكروا

والله تتجحوا ، ويجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم نحو : أنت

والله إن اجتهدت تتجح ، والأرجح مراعاة الشرط ، لأن حذف جوابه

في هذه الحالة يخل بجملة الشرط الواقعة خيرا بخلاف القسم ، فإنه

مسبق للتأكيد ، وهذا ما يدل عليه قول ابن مالك

وَأِنْ تَوَلَّيَا وَقَوْلِ ذُو عَسْبِرٍ . . . فَالشرطُ رَجَّحٌ مُطْلَقًا بِإِلَّا حَذَرٌ

وهو ما اختاره ابن عسور ، وهذا إذا الشرط المجتمع مع القسم

غير امتناعي سواء أ كان جازما أم غير جازم .

(١) البيت من الطول والشاهد فيه : كما سبق في البيت قبله .

اجتماع الشرط الامتناعي مع القسم :

فان كان الشرط امتناعيا كولو ولا وجب جعل الجواب له مطلقا
تقدم أو تأخر ، لأنه يفيد في التركيب أمرا زائدا على التعليل ، وهو
الامتناع بخلاف الشرط غير الامتناعي كقوله :

والله لولا الله ما اهتدينا . . . ولا تصدقنا ولا صلينا (١)

وقوله :

فَأَقِمْ وَ لَوْ أُبْدِيَ النَّدَىٰ سَوَادُهُ . . . لَمَا مَسَّحَتْ تِلْكَ الْمَسَالِحَ عَائِرُ (٢)

ويرى ابن عصفور أن الشرط الامتناعي كغيره إن تأخر عن القسم جعل

الجواب للقسم .

وذهب ابن مالك إلى أن الجواب يمكن للشرط ، والشرط وجوابه

جواب القسم ، فلم يغش شي عن شي .

القسم المقترن بالفا بعد الشرط :

قال العلامة الأعمش (٣) : إذا تأخر القسم وقرن بالفا وجب

جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب نحو : ان زارتني

على فو الله لا كرمته ، وأجاز ابن السراج أن تنوى الفا فيمطى القسم

(١) البيت من الرجز لعامر بن الأفرع والشاهد فيه جعل الجواب للشرط
الامتناعي مع تقدم القسم .

(٢) من الطويل لم يعلم قائله الشاهد فيه : كما في البيت السابق .

(٣) شرح الأعمش ٤ / ٣٠

التأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها! فأجاز ان تقم يعلم الله
لا زورك . على تقدير . فيعلم الله ، ولم يذكر شاهدا ، وينبغي ألا
يجوز ذلك لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في
الضرورة .

ما دل على جواب الشرط :

ويعرف جواب الشرط من جواب القسم بما يلي :

جواب الشرط غير الامتناعي يكون مجزوما أو مقروضا بالفاء ، والشرط
الامتناعي يكون جوابه جملة فعلية صدره بماض أو مضارع مجزوم بلم ،
فإن كان الماضي شيئا كان اقترانه باللام أكثر نحو لَوْ نَشَأُ لَجَعَلْنَا
حَطَامًا (١) (لَوْ نَشَأُ لَجَعَلْنَا جُجَا جَا) (٢) وإن كان منغيبا فالأمر بالعكس
نحو : لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ (٣) والمضارع المجزوم يجب تجرده من اللام
نحو : " لو لم يخف الله لم يعصيه " .

ما يعرف : جواب القسم .

١- جواب القسم ان كان شيئا وكان جملة اسميه أكد باللام أو بستان
أصهبا نحو يَسِّنْ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ (٤) وأن كان جملة
فعلية فإن صدرت بمضارع أكد باللام والتون ان كان مستقبلا ولم
تفصل اللام من الفعل نحو والله لأذكرن ، فإن كان حالا اكتفى باللام ،
وامتنع توكيده بالتون ، وكذلك إذا فصلت اللام من الفعل نحو (وَلَسَوْفَ

(١) الواقعة / ٦٥ (٢) الواقعة / ٢٠

(٣) الانعام / ١٣٧ (٤) يس / ٣٠

يعطيك ريك فترضي ، ولئن شئت أو قتلتم لآلى الله تحشرون " وان
 صدرت بما هن متصرف قرن باللام أو قد أوجها والأمر الغالب نحو :
 والله لقد ذهب الحيا ، وقد يقدران نحو قتل أصحاب الأخدود (٣)
 فإن جواب القسم أول السورة وان كان ماضيا جامدا اقترن بالسلام
 نحو : والله لعسى أن يرجع الفاسد عن رأيه ويعرف الطريق المستقيم .
 وان كان الجواب منفيا وجب أن يكون النفي بما أو لا أو إن كما
 يجب تجريده بين اللام سواء أ كان جملة اسمية أم فعلية . هذا في
 غير القسم الاستعطائي ، أما الاستعطائي فجوابه لا يكون الا جملة
 انشائية نحو :

بميشك يا سلى ارحى ذا صباية . . . أبى غير ما يرضوك فى السر والجهر

الشرطان المتواليان :

إذا توالى شرطان بعدهما جواب ، فإن اقترن الشرط الثانى
 بالفاء كان المذكور جواب الثانى ، والشرط الثانى وجوابه جواب الأول
 نحو : إن زرتنى فان تأديت اكرمتك ، ان ذاكرت فان نجحت فله على
 أن أنشى . مسجدا ، وإن لم يقترن الشرط الثانى بالفاء فإما أن يتواليا
 بغير عطف أو بعطف . فان كان بغير عطف فالجواب للأول ، والثانى
 معتدله كتقيده بحال واقعة موقعه نحو : من أجابنى ان دعوتسه
 أحسنت إليه .

(١) الضحى / ٥ (٢) آل عمران / ١٥٨ (٣) الحج / ٤

قول الشاعر :

إِنْ تَسْتَفِيحُوا بِنَا إِنْ تَذَعُرُوا تَجِدُوا . . . مَا مَعَاظِلَ عِزِّانِهَا كَرَمٌ
وإن تواليا بمعطف فالجواب لهما معا مثل قوله تعالى : وَإِنْ تَوَلَّوْا
فَعَنَّا بِحُكْمِ أَعْيُنِكُمْ ^(١) آيَةً .

هذا قول ابن مالك ، وقال غيره : إن توالى الشرطان بمعطف
بالواو فالجواب لهما ، نحو : ان تاتنى وإن تحسن إلى أحسن
إليك " أو بأو فالجواب لأحدهما نحو : ان جاء زيد أو ان جاءت
هند فأكرمه أو فأكرمها أو بالفا فتصوا على أن الجواب الثانى والثانى
وجوابه جواب الأول .

(١) محمد / ٣٦

- ٢٣١ -
أسئلة

س (أ - بين الجمل التي تصلح أن تكون جوابا ؟ وما الواجب حينئذ ؟

ب - لم يجب قرن الجواب بالفاء ؟ ولم اختصت الفاء بذلك ؟ وهل

هي عاطفة ؟ مثل لذلك .

ج - بم توجه عدم الفاء في قوله تعالى : وإن أطمعتمهم إنكم لمشركون "

والحديث (فإن جاء صاحبها والا استمتع بها " والبيت :

من يفعل الحسنان الله يشكرها والغرب بالمرء عد الله شان

د - ما حكم اقتران الجواب الصالح لأن يكون شرطا بالفاء ؟ وضع

ذلك مع التثنية .

هـ - علام استشهد النحاة بقول الشاعر :

ومن لا يزل ينقاد للغي والميا سولفى على طول الصلاة ناد ما

بنى تحمل لا تنكموا الفنز عر بها بنى تحمل من يتكخ الفنز ظالم

س (أ - ما حكم اقتران الفاء إذا كانت جملة الجواب صدارة بخسار

شبه أو منفى ؟ وهل يجوز أم يرفع ؟ وأين الجواب ؟ مثل

ب - بين حكم الماضي المتصرف المجرد إذا وقع جوابا للشرط من

حيث اقترانه بالفاء وأحواله مع التثنية والتثنية .

ج - تخلف الفاء إذا المفاجأة في اللفظ . متى تخلفها . متى

يقتنع اللفظ بانذا ؟ بين وظل .

٢٢٤
تلخيص الأسئلة

- د - هل الربط إذا نفسها ، وهل يجوز الجمع بينها وبين الفاء ؟
ولم خلقت إذا الفاء ؟ وهل الربط بها في جميع الأدوات ؟ مثل
هـ - أضح محل جملة الجواب ؟ وهل المقترنه كغيرها في الحكم ؟
فصل القول مع التعليل والتشيل .
و - بين الأوجه الجائزة في المضارع بعد جواب الشرط والمتوسط
بين الشرط والجواب مقترنا بالواو والفاء أو ثم .
س ٣ أ - قال تعالى : فلا يخاف ظلما ولا هضما (قرى برفع يخاف
وجزه . وجه القراءتين ، وبين موضع الجملة وحكم اقترانها
بالفاء .
ب - قال تعالى (. . . فيخفر لمن يشاء) قرى برفع يخفر ونصبه
وجزه . فكيف توجه ذلك ؟
ج - كيف توجه القراءة بالجزم (من يضل الله فلا هادي له ويذرهم)
على أن جملة الجواب لا محل لها .
د - وضح رأى الكوفيين في الفعل الواقع بين الشرط والجواب المقترن
بثم ، بينه واذكر دليلهم .
هـ - ومن يقترب منا يخضع نوره . . . فلا يخشى ظلما ما أقام رلا هضما
علام استشهاد الأسموني بهذا البيت ، وأعرّب ما تحته خط .

تابع الأئلة

و- كيف توجه قراءة نصيب (يدركه) ورفعها في قوله تعالى (

ثم يدركه الموت) ؟

س ٤ أ - متى يحذف جواب الشرط جوازا ، ومتى يحذف ويجوز ؟ مثل لما

تذكر .

ب - لئن تك قد ضاقت على بيوتكم . . . ليعلم ربى أن بيتى واسع

يشئ عليك وأنت أهل ثنائى . . . ولديك إن هو يستردك مزيد

في كل من البيتين مخالفه لأصول العربية . فما وجه المخالفة ؟ وما

الذى سوغها ؟ وما رأى الكوفيين منها ؟

جدد أكرم من يحترم العلم ، وكأنى من أكرم الفقير (من) في الشال

الأول موصوله ، ومن في الشال الثانى يحمل أن تكون موصوله

شرطيه ؟ فلماذا ؟

د - قد يحذف الشرط استغناء عنه بالجواب . متى يكثر حذفه ؟

ومتى يقل ؟ ومتى يجب ؟

هـ - متى تؤخذوا تسرا يظنه عامر . . . ولا ينح إلا فى الصفا يزيد .

بين الشاهد في البيت .

س ٥ أ - محمد وإن قل ماله كرم : للنحاة آراء في تخريج ما تحته خط

بيئها ؟ وما المراد بيان ؟

طرح الأسئلة

- ب - ما حكم حذف أداة الشرط والجواب معا ؟ وضح ذلك مع التمثيل .
ج - هل يجوز حذف أداة الشرط وحدها أو مع الشرط ؟ وضع ومثل .
د - وان هو لم يحمل على الناصب صحتها . فليس إلى حسن التماس سبيل .
فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن . ومن لانجره يمس منا مفعلا
صحة تلقت في حيا . - أنشط الوجه تولها تميل
بين الشاهد في كل يتوسط سبق .

هـ - بين المحذوف وتوجهه ، وحكم الحذف مع التوجه ، فيما يلي :

- (إن أروى واسعة فايأى ناعدين - فإن جاء صاحبها والا استمع بها ؟
قالت بنتك العم ياسلى وان . . . كان فقدنا معدما قالت وان
سأ أ - اذا اجتمع شرط وقسم . فأيهما يستغنى بجوابه ؟ وم يعرف
جواب الشرط من جواب القسم .

ب - وان تواليا وقيل توخي . . . فالشرط يرجح مطلقا بلا حذر

بين من البيت المراد بذي الخبر ؟ وإع كان تقدر من جهة للشرط على
القسم ؟ وهل الاستغناء في هذه الحالة واجب ؟

ج - في أى صور اجتماع الشرط والقسم يكون الجواب للشرط ؟ وفي
أيهما يكون الجواب للقسم ؟

د - لئن منيت بنا عن غم معركه . . . لاتفقا عن هـ ما القوم ننتقل

في ظاهر البيت مخالفة لما عليه جمهور النحويين بين وجه المخالفة .
إذا كان لديك سبيل لتخرجه على القواعد .

تابع الأسئلة

هـ - لكن كان ما حدثه اليوم صادقا . . . أصم في نهار القحيط للشمس ياديا

للقراء في هذا البيت رأى يخالف رأى الجمهور . بينه . ثم

خرجه على رأى الجمهور .

س ١٧ - هل الشرط الاتناعى عند اجتماعه بالقسم كالغير الاتناعى في

الحكم ؟ وضح ذلك مبينا آراء النحاة .

ب - والله لولا الله ما اهتدينا . . . ولا تصدقنا ولا صلينا

فأقسم لو أبدي القدى سواده . . . لما صحت تلك المسالاة عامر

علام استشهد الأسموسى بهذين البيتين .

ج - قد يقترن القسم بعد الشرط بالقاء . فلا يهما يكون الجواب

بين ذلك مع التثميل .

د - اذكر رأى الجمهور في القسم الواقع بعد الشرط غير القترن

بالقاء ، ورأى ابن السراج وما تختار مع التوجيه .

و - إذا توالى شرطان بمعطف أو بغيره فلا يهما يكون الجواب

بين تفصيلا والخلاف فيه .

س ١٨ - ((فان استطعت أن تبتغي نققا في الأرض أو سلما في

السماء فتأبهم بأيه))

(' وأنا إن شاء الله لمهتدون)) " وأنتم الأطلون إن كنتم مؤمنين "

تاريخ الأنبياء

قاله هو الولي وهو يحي الموتى (قل لئن اجتمعت الأنس والجن على أن يأتيوا بشئ هذا القرآن لا يأتيهم بشئ) وقال الشاعر:
فان النية من يخصها . . . فسوف تصادفها أينما
في كل ما تقدم حذفه قدر الحذفه، وبين نوه وحكم الحذف .
ب - ان نجحت ان وقتي الله في ذلك قلبه على أن أجعل على الله -
ان وقت وان فن في تجلوتى فله على أن أتبرح للخبر . ان تكرمي
فان تصدق أجزل خيرا جزيلاً .

يون جواب كل شرط مع التوجه .

- ج - غلام استشهد الأشموس بهذا البيت وأعرب ما تحته خط به
ان تستفيشوا بنا ان تذرنا تجدوا . . . بنا معاقل عززناها كرم
د - ما الذي يشترط في جواب القسم الاستعطائي ؟ ولماذا ؟
ج - بين موقع هذه الجملة (قتل أصحاب الأخدود) ولماذا ؟

أدوات الشرط غير الجازمة

وهي : لو ، أمّا ، كلما ، لولا ، لوما ، إذا

وهذه الأدوات تفيد التعليق فتحتاج إلى شرط وجواب بحيث
يترتب على حضور مضمون الشرط ، وقوع الجواب ، ولكنها لا تجز مهما
لا لفظ ولا محلا .

أولا : لو

إذا أمعنا النظر في الأساليب التي تستعمل فيها " لو " نجد
أنها تأتي على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للمعرض نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكّرة
في التسهيل .

الثاني : أن تكون للتقليل نحو : تصدقوا ولو يظلف محرق ، ذكره
ابن هشام اللخمي وغيره .

الثالث : أن تكون للتعجب نحو : لو تأتينا فتحدثنا وقيل منه (فلو
أن لناكرة) وفيها خلاف (١) .

الرابع : أن تكون شرطية تفيد تعليق الجواب على الشرط ، وهذه
نوعان .

أ - للتعليق في الماضي مثل : لو جئتني أكرمتك .

ب - للتعليق في المستقبل مثل : اتقوا النار ولو بشق تمره .
(١) الشمره ١٠٢/١

الخامس: أن تكون مصدره نحو: وَدَّ وَ لَوَّتَدَّ هُنَّ بزاد الصبان عليها

سادسا: وهو التخصيص نحو: لو تأمر قطاع

ودنك الحديث عن كل قسم بالتفصيل

أولا: " لو " التي للعرض

وهو الطلب برفق وهي مخولة إلا تخص بالدخول على الجمل الفعلية

لأنها تضمنها. حادثه جعلها للاستعمال على الثبوت والدوام، وينصب

المضارع بعد فاء السببية جوابا لها نحو: لو تزورتا فكرتك

ثانيا: لو الصدورية

فترادف (أن) الصدورية في المعنى والسبك إلا أنها لا تنصب المضارع

وتسوق مع ما بعدها بمصدر، وأكثر وقوعها بمصدر أو يود وهو عاملها

نحو: وَرَوَّا لَو تَدَّ هُنَّ قِيدَهُنَّ ^(١) وَيُودِيهِمْ لَو لِيَمُورَ أَلْفِ سَنَةٍ ^(٢)

والتقدير: ودوا الإدهان ويودون التعمير فلو لو صادحت عليه في تأويل

مصدر مفعول للمبعل قبلها - وعاملها لا تتقدم عليه فلا يتبدأ بها كلام

وقد تستعمل بعد غير مقهم التمني قليلا من ذلك قول قتيبة

ما كان ضرك لو مننت وريتا من الفتى وهو المغمط المحقق

وقول الأعيى:

وَرِيَّتَا فَاتَ قَوِيَّتَا جَلَّ أَمْرُهُمْ من التاني وكان الحزم لو عجلوا

(١) القلم / ١

(٢) القلم / ١

(٣) البقرة / ١٦

وقول امرئ القيس :

تجاوزت أخراما عليها ومعشرا . . . على حراما لو يسرون مقتلى

والتقدير : ما كان ضرك المن فالصدر السنيك فاعل ضر ، وكان الجزم
عجلهم فالصدر المؤول اسم كان مؤخرا ، والصدر المنبتك من لئولوما
بعد ها يدل اشتمال من الضمير في على ،

والتقدير : حراميا على إسرار مقتلى ، ولا جواب لها .

الخلافا في استعمال لو مصدرية

استعمال لو مصدرية هو رأى بعض النحاة منهم القراء والفارسي

والعكبري والتبريزي وابن مالك واستدلوا على ذلك بصحة حلول أن^(١)
محلها ، وبقراءة بعضهم (وَدُّوا لَو تَدَّ هُنَّ قَيْدُ هُنَّ) بحذف التنوين

فعطفت يد هؤوا على تد هن لما كان معناه أن تد هن ، فهو من العطف

على المعنى :

قال العلامة الأشموني^(٢) : وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية

بدليل دخولها على أن في نحو " وَمَا عَلِمْتُ مِنْ سِوَاكَ تُؤَدُّ لَوْ أَنْ يَنْبَهَا
وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا " وأولوا ما ورد من ذلك يجعل لو شرطية حذف^(٣)

جوابها ، وكذا مفعول يود ورد قبلها ، وخرجوا قراءة النصب في

(فقد هتوا) تجعل النصب بأن مضمرة وجوبا في جواب " ود " لتضمنه " ليت .

(١) القلم / ٩٠

(٢) شرح الأشموني ٤ / ٣٥

(٣) آل عمران / ٣٤

قالوا : لو كانت لو مصدرية ما جاز دخولها على حرف مصدرى (أن)

إذ الحرف المصدرى لا يدخل على مثله .

وأجاب من أثبتها بأن (لو) إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها

تقديره : توه لو ثبت أن بينها وبينه مثل ذلك في (كَلَوْنٍ لَنَا كِرَّةٌ)^(١)

وظهور تأويلها بالمصدر وظل أن محلها^(٢) ولما في تخريج المنكرين

لشواهدها من التكلف فضلا عن أن الأسلوب يستدعي ذلك اتساعا

لأنواعه ، وفرصة للأداة التعبيرية

حذف الفعل قبل لو المصدرية :

يرى ابن مالك أن فعل التمني قد يحذف قبل " لو " المصدرية ،

فتسقى عنه ، فإن صرح قبلها بفعل التمني كانت مصدرية فقط

وأن لم يذكر قبلها كانت مصدرية مفردة للتمني ، ومفعولة به ، لكثرة

صاحبتها لفعل التمني ، وصارت كالمعروض عنه ، ويرى بعدها

بجواب منصوب كما في قول الشاعر .

سَرِنَا إِلَيْهِمْ فِي جُمُوعِ كَاتِبِيَا . . . جِبَالُ عِرْبِي لَوْ يُعَانُ فَتَنَّهُدَا^(٣)

(٣) قالوا : إن هذا من باب التوكيد بالمرادف على حد فجاءا سبلا

وهذا فيه نظر : لأن توكيد المصدر قبل جى . صلته عاذ .

(٤) البيت من الطول ولا يحتمل ثالثه وهو نوزي جبل لبني سليم فتنهدها :

فتنهنس والشاهد : فتنهدها حيث نصب بأن ضمرة في جواب التمني

وجعل منه قول الله تعالى : **فَلَوْ أَن تَنَازَرْتُمْ فِي شَيْءٍ فَعُدُّوا لَهُ شُرَافُئِكُمْ فَسَبِّحُوا لَهُ** (١)
حيث حذف فعل التمني لدلالة لَوْ عليه فأشبهت ليت ، ونصب (ففكون)
جواباً لها . وذكر ابن مالك أنها إن دخلت على إن مثل الآية السابقة
فهي داخلة على فعل محذوف أو أن ذلك من باب التوكيد اللفظي
بالمعادف لأن إن مرادفه للو .

ويضعف كلامه أمور : أن الموصول الحرف لا يؤكد قبل مجيء صلته ،
والموصول الحرفي لا بد له من صلة تذكر بعده لفظاً ، وعلى جملة
أن مؤكدة للو لا يكون للصلة ، وأيضاً المعهود إعطاء المؤكد ما يطلبه
دين المؤكد ومقتضى ما ذكر يكون الأمر بالعكس ، فقد ذكرت صلته
أن رُوِيَ لَوْ ، وفيه تكلف حذف فعل التمني بدون دليل ولا ضرورة ،
وتقدير محذوف آخر فيكسر الحذف أو أنه من التوكيد بالمعادف فهي
كلامه مخالقات :

والأولى أن تكون لَوْ شرطية في الآية ، والنصب بأن ضمرة جواراً بعد
الفاء المسبوقة بأسخا من التأويل ، ولو للتمنى المحض

ثالثا : لو " التي للتمنى :

من أوجه استعمال لو ، أن تكون مقيدة للتمنى مثل لو ليت ، فتنبه المضارع في جوابها وذلك إذا كان مدخولها فيه يأس أو عسر شمل : لو أرجع شابا فأتدرك ما أخطأت فيه ، لو عدى مال فأحج منه فالمضارع فيهما منصوب بأن مضوية بعد قوله الشرطية .

خلاف العلماء فيها :

أختلف في لو المقيدة للتمنى فقال بعضهم : هي قسم برأسه ونوع مستقل وضع للتمنى مغاير للو الصدرية ، فلا تول مع ما بعدها بصدره ومغاير للو الشرطية فلا تحتاج إلى جواب واستدلوا على ذلك بنصب المضارع في جوابها كما ثلثنا ويقول الله تعالى : " فلو أن لنا كرة ففكروا من المؤمنين " (١) وليست للعرض في الأشلة ، لأن مدخولها ميثوس أو تمسر ، والتي للعرض جريان يكون فلا يفتقد مسكنا ميسورا (٢) وذهب بعضهم إلى أنها ليست بقسما مستقلا مؤنثا هي " لو الشرطية " أشريت معنى التمنى واستدلوا على ذلك ببعضهم أنها بين جوابين : جواب مقرون باللام وآخر منصوب بعد " فإ " السببية وذلك مثل قول المهلهل

بن ربيعة .

(١) الشعراء ١٠٣٧

(٢) بحث لو أوجه استعمالها ص ٧ ، ٨

فلو تمنى المقايير من كليب . فيخبر بالذات أي يبين
يوم السعتمين لقر عيناً . وكيف لفاء من تحت القبور

نقوله : فيخبر جواب لو من حيث إشرابها معنى التمني .

وقوله : لقر جواب لها من حيث كونها شرطية ولا مانع أن تكون متحضة
للشرطية والنصب بيان مضمرة بعد الفاء المسبوقة بالشرط المشبه بالاستفهام
في عدم التحقق .

وذهب ابن مالك إلى أن لو القيدة للتمنى هي لو المصدرية
أغنت عن فعل التمني وأفادت فائدته بعد حذفه ، وتوول بمصدر ،
ويجى لها بجواب منصوب بعد الفاء .

وعلى رأيي في ذلك : بأنها تجامع فعل التمني في قوله تعالى :
يود أحدكم لو يعمر^(١) فلو كانت موضوعة للتمنى كليت امتنع الجمع بينهما
ويبين فعل التمني كما ينتنع الجمع بينه وبين ليت فالصدرية غده على
نوعين : خالصة للمصدرية وهي التي ذكر قبلها عاملها ، فعل التمني
أو غيره ، ومصدرية مشعرة بالتمنى وهي التي حذف فعل التمني قبلها

(١) من الوافر والوزير : كثير الزيارة للنساء والذئاب : مكان والسعثان
يوم حرب من أيام العرب والشاهد فيه : ما ذكرنا في الشرح .

فهو يرى أنه لا توجد لو تمسكة للتمنى مضمونه له ، فكل تركيب
أفادت فيه (لو) معنى التمنى تكون لو مصدرية معمولها هي وما بعدها
لفعل التمنى المحذوف وأظهر هذه الآراء هو الرواي الأول الذي يقول
بأنها قسم مستقل لما في غيره من دعوى الحذف أو التجوز بإشراق اللفظ
معنى لفظ آخر وحيث أمكن الحقيقة لاداعي للعدول عنها ، واتساع
الأنواع فيه فسحة للأسلوب ، وتمكين للتعبير .

رابعاً : لو الشرطية

الرابع من أوجه استعمال لو أن تكون شرطية تفيد الشرط والتعليق
أي ربط الجواب بالشرط . وهي المرادة بهذا الفصل ، وتكون على نوعين :
١- امتناعية : وهي للتعليق في الماضي .
٢- بمعنى (ان) الشرطية وهي للتعليق في المستقبل .
والإيك الحديث عن كل نوع :

أولاً " لو " الامتناعية

تدل " لو " الامتناعية على أنها حرف يدل على تعليق فعل
بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم
كون شرطها محكوماً بانتفاء ، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ،
ولم تكن للتعليق في المعنى بل للايجاب فتخرج عن معناها ، وأما
جوابها فلا يلزم كونه متنعاً على كل تقديم لأنه قد يكون ثابتاً مع انتناع
الشرط ، نعم ، الأكثر كونه متنعاً فهي تدل بذلك على ثلاثة أمور :

الاول : الشرطية : أن ربط الجزاء بالشرط ولو ظاهراً .

الثاني : أن هذا الربط والتعليق في الماضي ولا يليها إلا الماضي

لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو لو يطيعكم في كـ

بين الأمر لمنتم (١)

الثالث : امتناع شرطها دائما ، وهي تدل على ذلك بالالتزام
والمالجان بالمطابقة وتغرد أيضا أن شرطها لم
يوجد ، حتى يكون للتعليق عليه فائدة ، لأن الثابت
الحاصل لا يملق .

قال العلامة الأعمش : وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائما "
فأفادتها امتناع الشرط كالبدهي ، لأنه مقتضى التعلق ، ولم ينازع
في ذلك إلا الشلوبن وابن هشام الخنزاري -
فقد زعم أنها لا تدل على امتناع أصلا ، مذهبها هي لمجرد ربط
الجواب بالشرط في الماضي من غير دلالة على امتناع ولا ثبوت
كما أن " إن " لمجرد الربط في المستقبل .
ورد عليها ابن هشام بقوله : إن إنكاره كإنكار الضروريات ، فإن
فهم الامتناع منها كالبدهي لأن كل من سح لو فعل فهم عدم وقوع
الفعل من غير تردد ، ويدل على ذلك صحة استدراكه ، وهذا
الاستدراك كالتصريح فيما فهم من معنى لو تكرر .

ومن ذلك قول الشاعر : وهو امرؤ القيس :

ولو أن ما أسمى لأذني معيشة . . . كها في ولم أطلب قلب من المالى (١)
ولكنما أنتنى لمجد مؤسل . . . وقد يدرك المجد المؤل أشالى
(١) البيت من الطويل والشاهد فيه ولكنما أسمى حيث دخل حرف الاستدراك
على فعل في معنى الشرط المنفي .

ويقول زهير :

(١) فلو كان حيدٌ يخلد الناس لم تمت . . . ولكن حيد الناس ليس يخلد

بمعنى " لو " الامتناعية :

اختلف العلماء في كفية إفادتها الامتناع مع ان جمهور النحاة يرون

أن ' لو ' كما تدل على امتناع الشرط تدل على امتناع الجواب على أقوال :

أول : رأي الجمهور : أنها تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط

وهو الرأي المشهور على السنة البصريين حيث يقولون : لو حرف

امتناع لامتناع .

ضعف هذا الرأي :

ضعف هذا الرأي بعدم اضطراره ، لأنه لا يلزم من امتناع الشرط

امتناع الجواب مطلقا ، لأن الشرط سبب والجواب مسبب ، ولا يلزم مسن

امتناع السبب امتناع المسبب لجواز أن يكون للمسبب سبب آخر مثل لو كانت

الشمس طالعه كان الضوء موجودا ، لجواز أن يكون الضوء من غيره كالمصباح

والكهرباء ، وقد يقصد تحقيق الجواب واستمراره أبدا ، وجد الشرط أو انتفى

نحو قول عمر رضي الله عنه (نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يهضمه)

فعدم المعصية يحقق ويستمر سوا ، وجد الشرط أو انتفى ، لذلك ضعف قولهم .

(١) الهيت من الطويل والشاهد فيه ولكن حيد الناس حيث دخل حرف

الاستدراك على نفسى في معنى الشرط المتفق .

ثانيا : رأى ابن الحاجب والرضى :

يرى ابن الحاجب وتبعه الرضى إلى أنها تدل على امتناع الشرط
لامتناع الجواب على العكس من رأى الجمهور ، لأن ذلك هو المطرد ،
إذ يلزم من انتفاء السبب انتفاء السبب دين العكس ، ولأن لو لم يوضح
ليكون جزاؤها مقدرًا لوجوده ، والمقدر وجوده في الماضي يكون متصفا
فيه ، فبمتنع الشرط الذي هو يلزم ، لامتناع لازمه الذي هو الجزاء ، إذ
الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه (١) .
وأيد رأيه بالآية الكريمة : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا (٢)
فإن الآية موقوفة للدلالة على امتناع التعدد بامتناع الفساد لا للدلالة
على امتناع الفساد بامتناع التعدد .

ضمف رأيهما :

وإن ما ذهب إليه ابن الحاجب اصطلاح منطقي ، وليس استعمالا
لغويا ، وقد رد عليه العلامة السعد بأن اللوا استمالين :
الأول : أن تكون للترتيب الخارجي ، أي للدلالة على أن علة انتفاء
الجزاء في الخارج هو انتفاء الشرط ، فيفسد بمتنع ، والجزء
هو علة انتفاء الجزاء ، فتكون بلو للدلالة على أن العلة في انتفائه

(١) انظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٩ وبحث لوص ١٣
(٢) الأنبياء / ٢٢

هي انتفاء الشرط ، لأن سببه المنفرد ، والمسبب لا يوجد بدون سبب ، كما أن القيد لا يوجد بدون قيد .

الثاني : أن تكون للاستدلال العقلي : وذلك إذا كان انتفاء الجزاء

معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم ، فيرتب بنا للاستدلال بالمعلوم

على المجهول ، وهذا هو استعمال الناطقة ، وعلى قاعدتهم جاء

قول الله تعالى : **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ^(١) فالآية

مسوق للاستدلال على انتفاء تعدد الآلهة بانتفاء الفساد ، إذ

نفي الفساد معلوم بالمشاهدة ونفي التعدد ومجهول ، والقاعدة

عدم أنه يتوصل بالمعلوم إلى معرفة المجهول .

والراجع مذهب الجمهور ، لأنه الذي يتبادر إلى الذهن من كثيرين

الإشكالية خلاف ما قاله ابن الحاجب انظر إلى قول الله تعالى : **لَوْ عَلِمَ**

اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ^(٢) وقول القائل لو ذكّر الطالب لنجح .

وقول الشاعر :

ولو طار ذو حافر قبلها . . . طارت ولكنها لم يطر

فنفى اسماعهم لعدم الخير فيهم ، وعدم نجاح الطالب لعدم مذاكرته ،

ونفي طيراتها لعدم طيران ذي حافر قبلها وإذا تصفحنا أساليب

القرآن الكريم والتعميم ، وأصغار العرب نجد أن استعمالها على قاعدة

أهل العربية أكثر ، واستعمالها تنطقا عن فصح لكن قلنا ، فالعرب

تقصد الاستدلال العقلي ، والترتيب الخارجي ، والأول قليل بالنسبة

إلى الثاني وان كان عربيا فصيحا .

ويجوز القول بأن لو الامتناعة تتمثل على ثلاث أوجه :

الأولى : أن تكون للترتيب الخارجي ، فتدل على امتناع الثاني لامتناع

الأول نحو : ولو شاء الله لهداكم أجمعين " وهو الأصل والغالب

في اصطلاح اللغويين .

الثاني : أن تكون للاستدلال العقلي أي للدلالة على امتناع الأول ،

لامتناع الثاني نحو : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا (١)

والشرط والجواب فيهما متنع وهو اصطلاح الناطقة وهو لغوي عري .

الثالث : أن تكون للاستمرار أي للدلالة على استمرار الجواب وتحققه

يربطه بأبعد النقيضين . نحو : لو لم يخف الله لم يعصه " وهنا

الجواب ثابت والشرط متنع ، وامتناعه غير منظور إليه ، فهو حاصل

غير مقصود ، وهذا الاستعمال قليل على خلاف الأصل في استعمالهم .

رأى المحققين :

يرى المحققون كابن هشام (٢) وغيره أن جواب (لو) من حيث

الامتناع بعده على ثلاثة أحوال :

(١) الانبياء ٢٢ /

(٢) انظر المغنى ج ٢ ص ١٩٠ ، ١٩١

الحالة الأولى : أن يلزم امتناعه مطلقا لامتناع الشرط ، وذلك بأن أوجب العقل أو الشرع انحصار مسببه الجزاء في الشرط فقط ، وليس لجوابه

مسبب غير هذا الشرط لاجلأزمة له شرعا أو عقلا أو عادة .

نحو : ولو شقنا لرفعنه بها ، ونحو : لو كانت الشمس طالعة

لكان النهار موجودا ونحو : لو كان لهما آلهة إلا الله لفسدتا .

فلا مسبب للرفع إلا مشيئة الله وقد انتفت فيكون منغيا ويلزم من انتفاء

السبب انتقال المسبب ومن ثبوته بثبوت المسبب لما بينهما من التلازم

الشرعي .

والشال الثاني : طلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول

لوعطيه فيلزم انتفاء وجود النهار ، لما بينهما من التلازم العقلي والثالث

ينتفي الفساد بانتفاء التعدد الخاد بلو نظرا إلى الأصل فيها والقصود

في الآية العكس أي انتفاء التعدد لانتهاء الفساد لما بينهما من

التلازم العادي .

الحالة الثانية : ألا يلزم من امتناع الشرط امتناع الجزاء مطلقا بل ينتج

منه القدر المساوي للشرط .

نحو : لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا ، ولو نام لانتقض

وضوءه . فلا يلزم من عدم طلوع الشمس انتفاء الضوء بل قد يأتي

من غير الشمس كالصباح ونحوه ولا يلزم من انتفاء النوم انتفاء نقض الوضوء

مطلقا ، ولا مانع من نفيه بشئ ، آخره قوله صلى الله عليه وسلم لو لم تكن زيني في حجرى ما حلت لى انها لاينه أخى - من الرضاة " رواه الشيخان .

الحالة الثالثة : أن يلزم تقريره واستمراره مطلقا ، وجد الشرط أو

انتفى ، لعدم وجود مناسبه بين الشرط والجواب تقتضى رسط

الثانى بالأول ، سواء أكان تحقيقه مع نقد الشرط أولى بأن علق

حصوله بأبعد التخيضين مناسبه له ، أم عدم النظر إلى أوليته .

مثال الأول قول عمر " نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم

يحصه) لأنه إذا انتفت المعصية عد عدم الخوف فعند الخوف

(١)

أولى ، قال الشيخ خالد فى التصريح :

" فإنه لا يلزم من انتفا' لم يخف انتفا' لم يحص حتى يكون قد خاف

وصى ، لأن انتفا' العصيان له سببان أحدهما حذف العقاب وهو

وظيفة العوام والثانى الإجلال والإعظام ، وهو وظيفة الخواص والسراد

أن صهيبا من قسم الخواص رضى الله عنه ، وأنه قدر خلوة من الخوف

لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له ، وإنما لم تدل على انتفا'

الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة

، إذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة " .

وقوله صلى الله عليه وسلم مولى أبى حذيفة : إنه شديد الحب

لله تعالى ، لو كان لا يخاف الله ما عصاه .

ومن ذلك قوله تعالى : " وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ
يَدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبَّحَهُ أَبْحَرًا مَا نَفَذْتَ كَلِمَاتِ اللَّهِ ^(١) فَعَدِمَ نَفَادَ كَلِمَاتِ
اللَّهِ مُحَقَّقًا سِوَا " وجد الشرط أم بل عدم النفاذ مع فقده أولى ،
قوله تعالى : " وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لِلَّهِ ^(٢) فَعَدِمَ اسْتِجَابَةَ خُدُومِ

السمع أولى .

قوله تعالى : " قُلْ لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْتَكُمُ خَشْيَةً
الإنفاذ ^(٣)

قولك : لو أسأت إلى لأحسنت إليك : لأنه إذا ^{قدم} الإحسان مع الإساءة
فعلى عدم الإساءة أولى .

والثاني تقريره على حال مثل قوله تعالى : " وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا لِمَا نَهَوْا
عَنْهُ ^(٤) فَالْفِكَارُ مَعَانِدُونَ مُسْتَمِرُّونَ عَلَى الْكُفْرِ دَائِمًا ، فتقرير الجواب
واستمراره على ما هو عليه شيئاً أو منفياً من غير نظر إلى امتناع الشرط
هو المقصود .

ويتضح لك أن (لو) لا تدل على امتناع الجواب مطلقاً لامتناع

الشرط .

لذا خطأ كثير من النحويين العبارة المشهورة (لو حرف امتناع

لامتناع) أى امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وقالوا : عبارة سييوسه .

(حرف لما كان سيقم ليقوم غيره) سيقم (الجواب ، ليقوم غيره) (الشرط)

(١) لقمان / ٢٧ (٢) فاطر / ١٤٧ (٣) الاسراء / ١٠٠ (٤) الانعام / ٢٨

أى حرف وضع لما كان فى الماضى متوقعا لوقوع غيره ، لكفة لم يقع لعدم وقوع غيره ، فمبارته تدل مطابقة على أن الثانى كان يحصل فى الماضى عند حصول الأول ، وتدل التزاما على امتناع حصول الثانى من حيث ربطه بالأول المتنع بمقتضى التعلوق بـلو .
وخير منها عبارة ابن مالك (حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته بثبوت تالفة) .

وقال ابن هشام^(١) : أن أجود العبارات أن يقال : حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه ، واستلزامه لتالفة .
ويمكن تصويب عبارة الجمهور بأن المراد منها أن لو تدل على امتناع الجواب التالفة ، عن فقد الشرط ، لا على الامتناع مطلقا أى أن جوابها متنع من حيث امتناع المعلق عليه .

والمعلم فى أصل استعمالها أنها لا تستعمل إلا فيما انحصرت فيه مسيئة الجزاء فى الشرط وكان انتفاؤها معلوما من الخارج ، ولكن الجهول هو العلة فى انتفاء الجزاء فى الخارج ، فيؤتى بـلو للدلالة على أن علة انتفاء الجزاء فى الخارج هى انتفاء الشرط وما جاء على غير ذلك فهو خلاف الأصل .

(١) الصغرى ٢٦٠ ص ١٩١

قول المعربين : حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط

منظوره في الأصل والغالب فيها .

لو توجب المثقفي وتنفي الموجب :

بمعنى إن ما بعد لو الامتناعية إذا كان موجبا يصير منقيا وإذا

كان منقيا يصير موجبا .

قول القائل : لو ذكرت نجحت ، ولو لم تذكر لم تنجح ، لو استقام

الانسان ما أصابه البلاء ، ففي المثال الأول دلت على امتناع النجاح

(ففيه) لامتناع المذاكرة وفي الثاني تدل على عدم النجاح (ثبوت

النجاح) لامتناع عدم المذاكرة (ثبوتها) .

وفي الثالث تدل على امتناع عدم الإصابة بالبلاء (ثبوت الإصابة)

امتناع الاستقامة نفيها .

أَسْئَلَةٌ

- س ١ أ - " لو " لها أوجه في الاستعمال العربي . وضّح ذلك بالأشكّه .
 ب - يرى ابن مالك أن " لو " لا تكون مقيدة للتمنى . فمتى دليله ؟
 وفي أي الأقسام أدخلها .
 ج - يرى الجمهور - أن لو لا تكون مصدرية ومعضهم يرى ذلك
 أضح الخلاف مع دليل كل فريق مع التمثيل -
 د - وما الذي تدل عليه " لو " الامتناعية ؟ وكيف تدل على امتناع
 الشرط ؟ وما رأى ابن الحاجب ؟
- س ٢ أ - " لو " حرف امتناع لامتناع " عبارة جرت على ألسنة المعربين
 بين مدى صحة هذه العبارة وأراء النحاة فيها .
 ب - أوضّح بالأشكّه رأى المحققين فيها ، وما تخاره مع التوجيه
 ج - يلزم من لو تقرير الجواب وتحقيقه مع فقد الشرط أولى ، أو على
 كل حال من غير نظر إلى أولويه . اشرح ذلك بانشواهد والأشكّه .
 د - كيف ترد رأى ابن الحاجب والرضي ؟ وما أوجه استعمالات لو
 الامتناعية ؟ وضّح ومثل .
 هـ - لو توجب النفي ، وتنفي الوجوب " اشرح بالأشكّه بين المراد بقول
 عمر (لو لم يخف الله لم يعصه) .

ثانيا : " لو " التي للتعليقي في المستقبل

وهذا هو الوجه الثاني من استعمال (لو) الشرطيه ، أن تكون للتعليق في المستقبل بمعنى أنها تدل على تعليق حصول الجواب على حصول الشرط في المستقبل ، فتكون مثل :

(إن) لجرد ربط الجواب بالشرط من غير دلالة على امتناع أو شيوع ، وتخالف " إن " في أنها لا تجزم .

ماتدخل عليه :

وتخص (لو) صفه بالدخول على المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، فإذا وليها مضارع خلصته إلى الاستقبال ، وإن وليها ماض جعلته مستقبلا .

مثال دخولها على المستقبل لفظا ومعنى قول الشاعر :

وَلَوْ تَلَقَىٰ أَمْرًا بَعْدَ مَوْتِنَا . . . وَمِنْ دُونِ رَمَسِنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبٌ (١)
لظَلَّ جَدِي صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَةً . . . لِصَوْتِ صَدَى لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ .

(١) البيتان من الطويل لأي صخر الهذلي وقيل لقيس بن الملوح

ودخلت لو على مستقبل لفظا ومعنى فهي بمعنى إن

وقول الآخر :

لَا يَلْفِكَ الرَّاجِعُ إِلَّا مُطَهَّرًا . . . خَلَقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا (١)

وشال مدخولها مستقبلا بمعنى ، وهو ما غنى اللفظ قول الله

تعالى :

وَلِمَنْ خَشِيَ الذِّينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضَعِيفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ (٢)

(فتركوا) تدل على المستقبل ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَ الْأَخِيَّةِ سَلَّتْ . . . عَلَى وَدَرِي جَنْدَلٍ وَصَفَاحٍ (٣)

لَسَلَّتْ تَسْلِيمَ الْبَنَاتِ وَأَوْجَلِي . . . إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَاحٍ

فشرط مجيئها للتعليق في المستقبل :

ولها شروط ثلاثة لتحقيق ذلك :

الأول : أن يكون معنى الفعل بعد مستقبلا حقيقه .

الثاني : أن يكون محتملا للوقوع

الثالث : ألا ينزل منزلة الماضي .

فإن وجدت هذه الشروط كانت بمعنى وإن لمجرد الربط ، لا بتدل

(١) البيت من الكامل ولا يعلم قائله والشاهد فيه كسابقة .

(٢) النساء ١ /

(٣) البيتان من الطويل للحمير مجنون بنى عامر والشاهد كسابقه

على امتناع ولا يثبت وان اخل شرط من ذلك بأن كان ماضيا حقيقة أو كان حالا أو مستقبلا ولكن قصد فرضه واقعا فيما مضى فهي الامتناعه ،
ولذا دلت على امتناع شرطها مثل :

تصد قوارلو يظلف مجرق • اتقوا النار ولو بشق تمرة •

فلو في الأثرين شرطيه للتعليق في المستقبل ، لأن الجواب المعلق عليه مستقبل ، لاستقبال دليله ، وهو تصدقوا ، واتقوا • وبعضهم جعل " لو " للتقليل ، والواو قيل " لو عاطفه على محذوف (فعل الشرط مع الأداة) ويقصد بالتعليق هنا العموم ، ويجوز أن تكون لو هنا زائدة ، والواو للحال •

وعلى ذلك تأتي لو الشرطية على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تفيد التعليق في الماضي وهي الامتناعه •

الثاني : أن تفيد التعليق في المستقبل بدون دلاله على امتناع أو

ثبوت كان الشرطيه •

ثالثا : الا تفيد امتناعا ولا تعليقا ، بل تكون لجرد الوصل وهي

الزائدة مثل محمد يخيّل ولو كرّم الله •

إنكار بعض العلماء للشرطيه :

وأكثر ابن الحاج هجي " لو " للتعليق في المستقبل كإن محتويا

بعدم صحة اقتران جوابها بالفاء ، كإن كما منع ذلك ابن الناطم معللا

رأيه بأن ما ورد يمكن حمله على المعنى ولكن "لوقبه حرف ابتناع لا ابتناع".
والجمهور ذهب إلى مجيئها شرطه للمستقبل غير أنه قليل، والكثير
أن تكون للتعليق في الماضي، لكثرة المواضع على ذلك، والتأويل
لا يمكن فيها كلها إلا بتكلف من ذلك قول الله تعالى: **وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ**
لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ (١).

لاستحالة أن يكون المراد، ولو كنا صادقين فيما مضى فما أنت

بصدق لنا لكما لم تصدق .

وكذلك قوله تعالى: **وَلَا تَتَّخِذُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يَبُذَّبُوا وَلَعَلَّكَ مُؤْمِنٌ**
خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ (٢)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: أعطوا
المائل ولو جاء على قوس .

قول الشاعر:

فهم إذا حاربوا عدوً وا ما زلهم . . . دُونَ التَّسَاءُلِ وَلَوْ بَانَتْ بِأَطْهَارِ

(فلو) في كل الاثنية للتعليق في المستقبل، ولا يمكن حمل الشرط

على الماضي، لأن الجواب المعلق عليه مستقبل يدل على تقدم النهي

في الآية، والأمر في الحديث .

(١) يوسف / ١٧

(٢) البقرة / ٢٢١

اختصاص لو الشرطيه بالفعل :

تختص لو الشرطيه بالذخول على الفعل لفظاً أو تقديرًا بأن
يقع بعدها معمول لفعل مضمحل محذوف وذلك المعمول إما مرفوعاً
أو منصوباً بفعل محذوف أو خبراً لكان المحذوفه .
فالأول نحو : " لو ذاك سوار لطمتني ، وقول عمر : لو غيرك قالها
يا أبا عبيده .

وكقول جرير :

لو غيركم الزبير يحيله . . " أدى الحوار الى بنى المسوم (١)
وقول الآخر :

أخلاقى لو غير الحيام أصابكم . " (جبت) ولكن ما على الدهر يمتنع (٢)
فكل ما سبق مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده .

والثاني : مثل : لو الله راقبتك نجحت ، لو الله فقته فهتت سمعت .

أى راقبت الله ، وفهتت الفقه ، فكل منهما مفعول ، لفعل محذوف

والثالث : نحو : التمس ولو خاتماً من حديد . فخاتماً خير لكان

المحذوفه .

(١) البيت من الكامل لجرير والشاهد منه : د خول لو على محذوف

والتقدير لو على غيرهم .

(٢) البيت من الطويل والشاهد كسابقه .

قول الشاعر :

(١) لا يَأْمَنُ الدَّهْرُ قَدِيحِي وَلَوْ مَلِكًا • • • جَنُودُهُ ضَائِقٌ ضِعَابًا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
وَأَيُّهَا • • • لَوْ • الاسم الممطول لمضارع جمع في فصيح الكلام كما في قوله
(٢) تَعَالَى • قُلْ لَوْ أَنَّمْ يَتَمَلَّكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَسْكُمُ فَخْفَةَ الْإِنْفَاقِ •
أَي لَوْ تَمَلَّكُونَ يَمَلَّكُونَ •

قول المتنبي :

(٣) وَلَوْ قَلَمٌ لَقَبْتُ فِي عَقِّ رَأْسِهِ • • • مِنْ السَّقَمِ مَا غَيَّرَتْ مِنْ خَطِّ كَاتِبٍ
وتليها الجملة الاسمية مثل قول الشاعر :
(٤) لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِيقًا • • • كَتَّ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ الْخَضَارِي
وقد اختلف في تخريج هذا :

فذهب الكوفيون إلى أن لو دخلت على جملة اسمية شذوذا •
وذهب القارسي : إلى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفترضه الفاعل
المذكور أي لو شرق حلقى هو شرق ، وقال ابن خربوذ على إضمار كان
الثانية واسمها ، والجملة الاسمية خير كان المحذوفه :

(١) من البسيط لا يعلم قائله وقد تولىها اسم منصوب بكان المحذوف مع
اسمها وجواب الشرط محذوف . (٢) الاسراء / ١٠٠
(٣) البيت للمتنبي يستأنس ولا يستشهد ، والشاهد كسابقه وهو من
الطويل •
(٤) البيت من الرسل لعدي بن زيد والشاهد فيه كما في الشرح •

يرى الكوفيين والمبرد والزهراحي أن وصلتها فاعل لفعل
محذوف محذوف بعد لو أي لو ثبت وتبقى "لو" على اختصاصها بالفعل
خير أن بعد "لو" :

يرى الزمخشري أن خير أن بعد لو يجب أن يكون فعلا ليكون
كالموصوفين الفعل الذي تطلب تلوه لها .

وذهب ابن الحاجب إلى أنه إنما يجب ذلك إذا كان الخبر
مشتقا ، فلا يكون الخبر على هذا القيل اسما مشتقا ، وإنما يكون فعلا
أو اسما جامدا .

والجمهور يرى أنه لا يجب أن يكون فعلا بل يكرر فقط ، ولا يمتنع
أن يكون اسما مشتقا لأن "جا" كثيرا في الأساليب اسما مشتقا ، واسما
جامدا وظرفا لغوا .

فالاول قول الشاعر " وهو الاسم المشتق " .

لَوْ أَنَّ حَيًّا مَدَّوكَ الْفَلَاحِ . . . أَدْرَكُهُ مَلَاعِبُ الرِّيحِ (١)

وقوله :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ . . . بِمَمْرٍ شَمَامٍ مَاتَا وَدَعَوْهَا (٢)

وقوله :

وَلَوْ أَنَّ حَيًّا نَأَيْتَ الْمَوْتَ فَانْتَهَى . . . أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الثَّغَارِ الْعَدَّانِ (٣)

(١) البيت من الرجز للبيد والشاهد بجي " الخبر مشتقا .

(٢) من الطويل لكمب بن زهير قيل : لفيرة والشاهد فيه جي .
بعد لو مشتقا .

(٣) من الطويل لصخر بن عمرو والشاهد فيه كسابقه .

يقوله :

أكرم بها خله لو أنها صدقت . . . موعودها أولو أن التصح يقبل (١)

والثاني :

وهو قوله اسما جامدا نحو قوله تعالى : وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ (٢)

قول الشاعر :

يا أطيّب العيش لو أن الفقى حجر . . . تتيو الحوادكُ حه وهو مغم (٣)

يقوله :

ولو أنها صفورة لحسبتها . . . مومة تدعو مجبرا وأفرما (٤)

والثالث :

وهو برورده ظرفا لقوا نحو قوله تعالى : لَوْ أَن جِدْنَا زَكْرًا مِّنَ الْأُولِينَ (٥) وإذا كان الخبر فعلا فالأكثر أن يكن ماضيا ، لأنه كالمعوض

من شرط لو واصله الماضى .

وقد جاء مضارعا كما فى قول الشاعر :

تمد بالأحق أو تلوها . . . وشغى لو أنا تشكها (٦)

(١) البيت من البسيط لكعب بن زهير والشاهد فيه كسايقه (٥) لقمان / ٢٧

(٢) البيت من البسيط والشاهد فيه مجى خيرانه بعد لو اسما جامدا

(٣) البيت من الطويل للمعوم بن شوذب والشاهد فيه كسايقه (٥) الصافات / ٨

(٤) رجز أنورده أبو زيد فى نؤادرة والشاهد فيه مجى خيرانه بعد

لوقعلا مضارعا .

(الفرق بين " لو " الاتناعية ، والتي للتعليق في المستقبل "

كل منهما يفيد ربط الجواب بالشرط ، ولا يجزمان الفعل على

الصحيح ويقرآن في أمر :

١- لو الاتناعية للتعليق في الماضي ، وشرطها غير واقع ، وتختص

بالدخول على الماضي لفظاً ومعنى فقط ، فإن وليها مستقبل

أول بالماضي .

٢- وأما " لو " التي للتعليق في المستقبل فهي لمجرد تعليق أمر بالأمر-

في المستقبل كان الشرطية كذلك .

ب- ولا يدل على امتناع شرطها أو وقوعه .

ج- تختص بالدخول على المستقبل لفظاً ومعنى أو معنى فقط ،

فإذا وليها ماضٍ أول بالمتقبل واستعمل الإغالي هذا الوجه

قليل حتى نمنه بعضهم .

مسئل لو الشرطية

يرى الجمهور أن لو الشرطية لا تجزئ في النشر ولا في الشعر ،

لمخالفتها أدوات الجزم التي تدل على احتمال وقوع ما بعدها ، أو لو

فهي تدل على عدم وقوع شرطها ، ويؤمهم قول أن الجزم بها مطرد

في بعض اللغات ، وأجاز ابن السجري وجماعه في الشعر مستشهدين

بقول الشاعر :

رَلُو يَشَاظِرُ بِلَوَادٍ وَمِعْمَةٍ . . . لاحق الأطلال نهيد ذو حصل (١)
وقوله : بنى زهل بن سيبان

ثامت فؤادك لو يحزتك ما صعت . . . إحدى تسأليني ذهل بن سيبان (٢)

وخرج الجمهور البيت الأول على لغة من يحذف لام الكلمة من
الأجوف المهموز ، والفعل يحزتك مرفوع وحذفت الضمة وسكت النون
تحقيقا كقراءة أبي (وما يشعركم ، وينصركم ، ويأمركم يسكن الرا'
للتخفيف في الجميع .

جواب " لو " وحكم اقترانه باللام

جواب " لو " لا يكون إلا ماضيا لفظ ومعنى أو معنى فقط
وهو المنفى بلم ، والماضي لفظا ومعنى ، أما مثبت أو منفي بما ولا يكون
جوابها مستقبلا لفظا ومعنى فجوابها ثلاثة أنواع :

• مضارع منفي بلم ، ماض مثبت ، ماض منفي بما .

١- فان كان مضارعا منفيا بلم ، وجب تجريدُه من اللام فقرأوا من نقل

توافق اللامين نحو :

لَوْلَمْ يَخْفِ الْكَلْبُ لَمْ يَعْصِهِ .

(١) البيت لامرأة من بنى الحارث وقيل لملقه والشاهد جنم المضارع
بعد لو على رأى ابن الشجرى ومن أيده .

(٢) البيت من البسيط للقيط بن زراره والشاهد يجزئك حيث جنم المضارع
يسلوه .

٢- وان كان ما ضيا شيتا . فالغالب والكبير اقتراه باللام نحو :
لو تشاء لجمعناه حطاما ^(١) ومن غير الغالب قوله تعالى : لو
تشار جمعناه أجحينا ^(٢)

٣- وان كان ما ضيا متفيا بما فالكبير تجرده نحو : ولو شاء ربك ما
فعلوه ^(٣) ، وقيل اقتراه بها نحو قول الشاعر :
ولو تعطى ^(٤) الجبار كما اقتربنا . . . ولكن لا خيار مع اللعالي ^(٥)
وقد ورد جواب لو الماضى مثبت مقرونا بقدره شذوذا كما فى
قيل الشاعر :

لوشئت قد تقح الزنواى بيضرية . . . تدع الصوارى لا يجدن طيلا ^(٥)
ولا يكن جوابها جملة اسمية ، لأنها صريحة فى اثبات مضمونها واستقراره ،
وجواب لو متف بمتنع .

وذهب بعضهم إلى جواز أن يجاب بها جملة اسمية مقروسة
باللام أو الفاء بدليل قوله تعالى : ولو أنهم آمنوا واتقوا لنجيهم من
عذ الله خيرا . . . فاقتران الجواب باللام والفاء كقول الشاعر :
(١) الواقعة / ٦٥ (٢) الواقعة / ٧٠ (٣) الانعام / ١١٢
(٤) البيت من الواقف لا يعلم قائله واقترن جواب لو باللام وهو
مثبت .

(٥) البيت من الكامل لجبرير وقد وقع جواب لو ما ضيا شيتا مقرونا
بقصد
(٦) البقرة / ١٠٣

لو كان قتل يا سلام فراحه . . . لكن فورث محافة أن أو سرا (١)
فراحه غده خير لمبتداً محذوف واقترن الجواب بالفا ويرى
الجمهور خلاف ذلك فإن لو للتمنى في الآية وجملته لشمه جواب
لقم مقدر أو مستأنفه أو لو شرطية حذف جواب وراحه في البيت معطوف
على فعمل وجواب لو محذوف . وتد رجي . لو فعل تعجب مقرون بالسلام
كقول الشاعر :

فلومت في يوم ولم آن عجره . . . بضعتني منها امرؤ غير عاقل
لأكرم بها من مئة ان لقبها . . . أطاعن فيها كل خرق منازل (٢)

حذف جواب لو :

يجوز حذف جواب لو إذا دل عليه دليل وقد جاء حذفه كثيراً في
القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى : " وَلَوْ أَن قَرَأْنَا سُورَةَ الْبُرْجِ
أَوْ قَطَعْنَا الْوَادِيَ الْأَرْضِ أَوْ كَلَّمْنَا بِالسَّمَوَاتِ سَوَاءً مَّا أَسْمَأْنَا أَوْ لَكْنَا هَذَا الْقُرْآنَ -
وقوله تعالى : " لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْبَاقِينَ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ
أَي مَا أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرَ " وقوله تعالى : " وَلَوْ أَعْتَدْتُمْ بِهِ لَأُكْرِمَنَّكُمْ
فِي رُبُوعٍ مُّسْتَدِيرٍ " - وقول حاتم : لو ذات سوار لطمتي .

(١) البيت يستشهد على أن جواب لوجيله اسمية على تقدير فهو راحه

(٢) البيت من الطويل لعبد الله بن الجعد والشاهد لأكرم حيث وقع

جواب لو فعل تعجب مقرون باللام .

(٣) الرعد / ٣١ (٤) التكاثر / ٦٥٥ (٥) آل عمران / ١١

(٦) النساء / ٧٨

حذف شرط لو

ورد في الأساليب العربية حذف فعل الشرط وقائه معموله

بعد لو كثيرا كما في قوله تعالى :

قُلْ لَوْ أَنِّي تَمَلَّكْتُ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَسْكُمُ خُفْيَةَ الْآفَاقِ ^(١)

وقوله صلى الله عليه وسلم (التمس ولو خلتا من حديد) وقوله تعالى :

" لَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ لَكُنَّ خَيْرًا لَّهُمْ " ^(٢) على رأى من يجعل

الصدر الدليل فاعلا لفعل محذوف .

و على ذلك فيجوز حذف فعل الشرط بعد لو إذا دل عليه دليل ،

ويكون واجبا إذا حذف فعل الشرط وحده ووجد مفسره بعد معموله ،

وقد يحذف بلا مفسره ، وذلك إذا كان فعل الشرط كان أو يكون فهو

مطرد معها كقوله ، ويرى الكوفيين جواز حذفه برون مفسر مثل ولو أنهم

صبروا . أي ثبت صبرهم .

حذف الشرط والجواب :

فقد اجتمع في بعض الأساليب العربية حذف جملة الجواب والشرط

وحده بدون مرفوعه ووجد في بعضها حذف الجملتين معا كما في قوله

صلى الله عليه وسلم : التمس ولو خلتا من حديد : فان التقدير :

ولو يكون التمس خلتا من حديد فالتيسه وقول الشاعر :

ان يكن طيبك الدلال قلو . في سالف الدهر والمنين الخوالي

اذ التقدير :

فقد كان الدلال في سالف الدهر والسنين الخوالي لاحتماء

موازنة بين لو وان الشرطيين

١- **لو** تفيد التعلين في الماضي وتدل امتناع شرطها وجوابها

ب- وهي موضوعة لشرط محتمل في الماضي مع القطع بعدم وقوعه وعدم الجزاء،

وتستعمل للمستقبل قليلا وقد تفيد استمرار الجواب بحقيقته .

ج- لاتجزم ولو كان التعلين في المستقبل وجوابها لا يكون إلا لفظا

ومعنى أو معنى قفظ .

د- يلويها إن الشددة ومعمولاها .

أما ان تفيد التعلين في المستقبل بدون دلاله على امتناع

ولا ثبوت .

ب- وهي موضوعة لشرط محتمل الوقوع في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه

فيه أو عدم الوقوع .

ج- قد تستعمل للتعلين في الماضي ، والغالب حينئذ ان يكون

شرطها لفظ كان ان كان كميته وقد تأتي خلاف ذلك .

د- قد تستعمل مع تحقق وقوع الجواب كما أن لو كذلك ، والمقصود من

ذلك التعميم .

ص- ان تعمل الجزم في الشرط والجواب ، وجوابها مجزوم لفظا أو محلا

أو قترنا بالقائه ولا يلزمها أن تعدد ويمولها بخلاف
لو .

أسئلة

س ١ أ- ما معنى أو التي للتعليق في المستقبل ؟ وما الذي يشبهه

ب- إذا ؟ مثل .

ب- ما مدخلها ؟ وما رأى ابن الحجاج وابن الناظم ؟ وما دليلهما ؟

وم رد الجمهور عليهما ؟

ج- ما شروط مجيئها للتعليق في المستقبل ؟ وما القصد من

هذا التعليق .

د - محمد ولو كثر ماله يخيل " أعرب هذا الشال مبينا آراء

العلماء فيه .

هـ - اذكر أوجه كونه الشرطية مع التشيل والتوجه .

س ٢ أ- هروض خطوط رئيسية الفرق بين لو الامتناعه والتي للتعليق

في المستقبل .

ب- بين ما يلي لو الشرطية مع ذكر الشواهد والأمثلة مع التوجيه

ج- اختلف العلماء في تخريج الجملة الاسمية إذا وليت لو ،

وضح ذلك ورجح ما تختار .

د - بين موضع أن وصلتها بعد لو ، واذكر آراء النحاة في ذلك

تابع الأسئلة

- هـ - أضح رأي الكوفيين ، وهل توافق عليه ؟ ولماذا ؟
- س٣ أ - ما الواجب في خير أن يعدلوا ؟ وما رأي ابن الحاجب ذلك ؟
- وضع وشل
- ب - بين ما يراه الجمهور في القضية السابقة ، وما استدلووا ؟
- ج - هل تجزم لو الشرطية ؟ ولماذا ؟ وما رأي الجمهور وغيره في ذلك ؟
- د - بين حكم اقتران جواب لو باللام مع الاستشهاد والتشليل .
 - هـ - هل يكون جوابها جملة اسمية - اعرض الآراء في ذلك وما تختاره مع التوجه .
- س٤ أ - اذكر ما يهتد جواب جواب لو ، وحذف شرطها مع التشليل
- ب - مثل لحذف الشرط والجواب ، واذكر التقدير في كل ما تأتي به .
 - ج - بين في ايجاز بين لو وان الشرطيتين مع التوجيه والتشليل .
 - د - علام استشهد النحاء بهذه الابيات :
- لو كان قتل ياسلام فراحه . . . لكن فمررن مخافه أن أوسرا
تمد بالأخاق أو قلوبها . . . وحشتكي لو أننا نعكيبها
لو أن حيا مدرك الفلاح . . . ادركه ملاعب الرماح

أَمَّا

أما : هي الأصلية للزمية نجد أنها تفيد أن ما بعدها محقق الحصول ، وأنه واقع لا محالة وإنما تفرقتها ، ولا تذكر إلا مرة واحدة بأخرى مطلقاً ، معطوفة عليها . لذا قال الملاحة الأعمش (١) : أما حرف بسيط فيه معنى الشرط ، والتفصيل والتوكيد .

أما الشرط : فهدليل لزوم الفاء بعدها ، ولا تصلح أن تكون للمعطف ، ولوقوعها بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى : فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ، ولا أن تكون زائدة ، لأنه لا يصح الاستغناء عنها في السعة استغلالاً ، فلما لم تصلح للمعطف ولا للزيادة تعين أن تكون فاء الجزاء ، وأما للشرط وفي ذلك يقول ابن مالك :

أَمَّا كَهَيْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ نَوْسًا . . . لِنَلْوَتِلُوهَا وَجُوبًا أَلْفَا

وأما : تفيد الشرط بطريق التباينة عن أداة الشرط لا بطريق الوضع ، لأن فعل الشرط لا يباشرها ، وهي ملازمة للفاء قال الجمهور : إنَّها مفيدة للشرط بطريق التباينة عن أداة شرط وفعل شرط بقدر من مادة الكون العام ، وهي ناشئة عن : مهما يكن من شيء .

(١) انظر شرح الأعمش ٤٤/٤ والتصریح ٢٦٠/٢

(٢) البقرة / ٢٦

ويكن تامه ، وفاظها خبر يرجع على ميمها أو ناقصه اسمها ذلك
الضمير وخبرها محذوف أى موجودا ومن شئ . بيان لهما ،
والجواب بعد ها محقق الوقوع مثل أما العلم فتافع وأما الجهل
فصار وتلزن الفاء إلا لقول قد طرح استغناء عنه بالقول فيجيب
حذفها معه نحو قوله تعالى : فَأَمَّا الَّذِينَ آسَدُوا وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ^(١)
أى يقال لهم أكفرتهم ، ولا تحذف فى غير ذلك إلا فى ضرورة
كقول الشاعر :

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَاقَالَ لَدَيْكُمْ . . . وَلَكِنْ سَيَّرَ فِى عَوَاضِ الْمَوَالِكِ
أومذود نحو ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم : أما
بعد ما بآل رجال وقول طائفة أما الذين جمعوا بين الحق
والعمرة طافوا طوافا واحدا .

رأى الرضى :

يرى الرضى وجماعة من النحويين أن إفلجها الشرط بطريق الوضع لا عن
طريق التباينة ، فهى عند مرفوعه لشيئين : لتفصيل مجمل ، واستلزام

عسى ، لشيء ، وما بعد ها يلزمه حكم من الأحكام نفى قوله تعالى :
فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ^(٢) الْيَتِيمَ طرود ، وعدم القهر لازم ، أى ينبغى أن
(١) آل عمران / ١٠٦

(٢) البيت من الطويل للحارث بن خالد بن الماص والشاهد فيه

حذف الفاء فى جواب أما للضرورة .

(٣) الضحى / ٩

يكون عدم القهر لازماً للتعيم ، ففيها معنى الشرط لهذا الاستلزام ، وهي
بمعنى أن وحذف شرطها للاختصار والتخفيف ، وأيضا ليقوم الملزوم حقيقة
مقام الملزوم في الكلام ، وهو الشرط فأصل أما محدد فقائم أما يمكن من شيء محدد قائم
أى أن يمكن يقع شيء في الدنيا يقع قيام محدد . فحذفوا الشرط يسكن
من شيء ، وأقيم مقامه الملزوم (محدد) والظاء بين البتداء والخبر كما
كانت بين الشرط والجواب ، فحذف الشرط تخفيفا ولقيام الملزوم مكانه
ورأى العلامة الرضى بهذا التصوير جيد ، وقوى وإليه يحيل المحققين .
والشرط في أما ليس على الأصل في الشرط من وقوع الجزاء في حالة
دين أخرى ، وإنما يقصد به أن الجزاء واقع لا محالة ، ولكن لوحظ هذا
المقدر فأخذ صورة الشرط والجزاء أيضا بحق القواعد ، وطرد الأسلوب
الشرطي وتيرة واحدة .

ولا تجزم كان : فهي مع افادتها الشرط لا تعمل الجزم وجملة الجواب
لا محل لها ، وذلك أضعف شرطيتها لأنها بطريق النهاية ولم تعمل الجزم
في الجواب ، لأنها لم تعمل في الشرط بسبب حذفه فضعفت عن العمل
في الجواب .
الخلاصة أن (أما) تنفذ الشرط بطريق النهاية أو الوضع وهذا
أحد معانيها الثلاثة .

المعنى الثانى : افادتها التوكيد .

والمراد بذلك تحقيق وقوع الجواب ، واقفاده أنه حاصل وواقع لا محالة وقد ذكره الزمخشري فقال : ^(١) أما حرف يعطى الكلام فضل أزيدة توكيد . تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه مصدر الذهاب وأنه منه جريئة قلت : أما زيد فذاهب .
وعدم أن التوكيد مستخرج من كلام سببه حيث فسر (أما) بهما .
يكن من عى ، وهذا التفسير مفيد فائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط ، والمعنى : مهما قدر من الموانع والحوادث فإنه لا يضح زيد من الذهاب ، فإنه يصدق الذهاب لا محالة ، وهذا تفسيرا طبيعى . ^(٢)

المعنى الثالث : التفصيل

والمراد ، تفصيل أمر مجمل بأشياء متعددة ، وهذا من استقراء مواضعها حيث عطف مثلها عليها نحو : فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تشهره ^(٣) .
وقوله تعالى : فأما من أعطى واتقى ، وصدق بالحسنى الآيات الثلاث ،
وقوله تعالى : أما السفينة فكانت لمساكين - وأما الغلام ، وأما الجدار ^(٤) .
الآيات . وقوله تعالى : هو الذى أنزل عليك الكتاب ينوح آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهاً ، فأما الذين فى قلوبهم زيغ الآية وتسمين ^(٥) .
فى المعنى قوله تعالى : والراسخون فى العلم الخ الآية .

(١) شرح النصريح ٢ ص ٢٦١ / ٢
(٢) الضحى / ١٠٤٩ (٤) الليل / ٥ (٥) الكهف / ٧٩
(٣) آل عمران / ٧
(٤)

معنى أَمَا :

ليس معنى (أَمَا) بمعنى مهما وشرطها ، لأن أَمَا حرف فكيف
يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل والبراد أن موضعها صالح لهما ،
وهي تامة مقاصها لتفضيها معنى الشرط .

موضع الفاء :

حقها أن تكون في صدر الجواب ، إلا أنه لما حذف أداة الشرط
وفعله وأتمت أَمَا مقامها اتصلت الفاء بأداة الشرط ، وهذا أمر
مستقبح ، لأن فاء الجواب لا تلي الأداة مباشرة ، ولأنه يصير التركيب
مشتملا على صورة طائف بدوون معطوف عليه فقرارا من هذا القبح ،
وإصلاحا للفظ أخسرت الفاء عن مكانها ، ليحصل الفصل بجزء ما بعد
الفاء ، ولذا جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها وتسمى الفاء
المزحلقة ، ولما كان القبح يزول بوجود اسم واحد بينهما معقبا
التنصل بأكثر من اسم واحد أو ما هو بمنزلة لجملة الشرط والجار والمجرور
تقديرا للضرورة بعدها ، فلا يقال : أَمَا محمد الدرس فلا يحضر
هـ . ولا يقع الفصل بجملة تامة إلا إذا كانت داطية بشرط أن يتقدمها
فاصل غير ها (نحو : أَمَا محمد صلى الله عليه وسلم فخاتم الأنبياء ،
قال تعالى : فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذْ أَبْتَلَاهُ رَبُّهُ فَآذَرَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ وَرَبِّي
أَكْرَمٌ) ، وأما اليوم رحمتك الله فالأمر كذلك .

الأمور التي يخل بها بين أما والقاء :

١- أحدها المبتدأ كآية السابقة .

ثانيها : الخبر نحو أما في المسجد فرجال خضع لله .
ثالثها : جملة الشرط نحو : فأما إن كان من القريبين ففرح

فصحان وجنة تعظيم (١) الواقعة ٨٩٠٨٨

رابعها : اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب نحو : فأما اليتيم

فلا تقهر الآيات .

خامسها : اسم منصوب لفظاً أو محلاً بمحذوف يفسره ما بعد الظاهر

نحو أما زيداً فما غربه . وقراءة : وأما ثمود فهديتناهم

ينصب ثمود على الاشتغال وهو تقدير العامل بعد

الظاهرة مباشرة وقبل ما دخلت عليه .

سادسها : ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل البدي

نابت عنه ، أو للفعل المحذوف نحو : أما اليوم فأتسى .

ذاهب ، وأما في الدار فإن زيدا جالس ، وذلك إذا وجد

مانع يمنع من عمل ما بعد الظاهر فيما قبلها كان أو ما أو

كان العامل بعد الظاهر صلة أو صفة ومعمولها قبل

الوصف ، وهذا رأى سيويه والمازني والجمهور ، وخالفهم

البرد والقراء وابن ودستويه وابن مالك .

(١) الواقعة / ٨٩٠٨٨ (٢) فصلت / ١٧

أما بعد فأقول - أما بعد فأوصيكم ، أما بعد فاني أقول
الأرجح أن تكون بعد متعلقة بالجزء ، والعامل فيها ما بعد
الفاء ، ليبقى الشرط مطلقا ، والتقدير : مهما يكن من شيء فأقول
بعد البسمة والحمد له أو فأوصيكم - هذا إذا لم يكن هناك مانع
من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، فإن وجود المانع فالعامل
هو أما أو الفعل المحذوف (يكن من شيء) والتقدير : مهما يكن
من شيء بعد البسمة والحمد له فاني أقول ، هذا رأي الجمهور ،
والفراء والبريد والرضي يجعلون العامل هو ما بعد الفاء ، ولاغيره
عندهم بالمانع في باب أما " وبعد " مبنية على الضم لتهوئته معنى
الضام إليه ، وهي ظرف زمان باعتبار التلطف ، وظرف مكان باعتبار
الكتابة والرقم .

الغرض من أما بعد :

هو الانتقال من غرض إلى غرض ، وتقع بين كلا بين متغايرين
بينهما تناسب ، وأما : للتوكيد ، ولتفضيل مجمل منها الذهن أو
مقابل لاحق . وبعضهم يثبت إلى بعد لفظا مثل : أما بعد
حمد الله ويحتمل أن يكون انشأا أو اختيارا بسبق حمده ،
والمحمود أهل لأن يحمد ، فالحمد يحصل بهذه العبارة ضمنا
وقد يقال وبعد وخرجه كثير من النحاة على أن الأصل أما بعد ،

هذا لم يكن هناك مانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها كان نحوها
والا كان العامل هو فعل الشرط المحذوف اذ ما بعده . (١)

سمح : أما العبيد ذو عبيد ، وأما قریشا فأنا أفضلها . النصب
فيهما وقد اختلف العلماء في تخریج النصب فيها :

أولا : قال بعضهم سمح فيها النصب ، وليس بعد الفاء ما يصلح للعمل
ويناسب المحل وليس من مادة الكون العام فيقدر هنا فعل متعد
لنصب المفعول به ، والتقدير : مهما ذكرت العبيد فالذكر
ذو عبيد ، ومهما ذكرت قریشا فأنا أفضلها - وهذا ما اختاره
ابن هشام في المفتى . (٢)

ثانيا : يرى بعضهم أنه لا بد من تقدير فعل الشرط من مادة الكون
العام ويجعل العامل ما بعد الفاء بتأويله بما يصلح للمعمل
والتقدير أما العبيد فهو يملك ، ومن أقبل التفصيل بقدر ظملا
بمعناه أيضا : أما قریشا : وأنا أفرقها أو أزيد عليها في الفضل .
وطى الرأى الأول يخرج مثل أما العلم فعالم ، وأما علما فعالم
أى مهما ذكرت العلم أو علما فالذكر عالم ، وقيل يجوز أن يسكون
مفعولا مطلقا معمولا لما بعد الفاء أو مفعولا لأجله إن كان معرفيا
وحالا إن كان متفكرا ، ورجح ابن هشام الرأى الأول كما رجحه ابن مالك
لأنه مطرد في كل التراكيب دون باقي الأقوال ، إذ لا يتأتى في نحو :

(١) شرح الأشموني ج ٤ ص ٤٦ (٢) المفتى ج ١ ص ١٠٠

أما علما فذو علم ، ولا في نحو : أما العلم فانه عالم .

أما العالُ فذو مال - وأما الدار فلا دارك

هنا يتمين رفع الاسم الواقع بعد أما ، لأنه لا يوجد بعد الفاء ما يصلح للعمل ، وما قبلها لا يصلح لعمل النصب ، ورفعه على أنه مبتدأ ، وذو مال خير لمبتدأ محذوف أي فهو ذو مال نحو الجملة خير المبتدأ ، والرابطة عادة المبتدأ يلفظه في المثال الأول والرابطة في المثال الثاني العموم ، لأن (لا) للاستقراق الجنس .

وهكذا ما أشبه هذين المثالين من كل تركيب كره فيه الاسم الواقع بعد أما بأن أعيد ذكره بعد الفاء ، فيجب رفعه إذا لم يكن صدرًا ولا وصفا متكررا .

حذف أما

يطرد حذف أما إذا كان ما بعد الفاء أمرا ^(١) أو نهيا وما

قبلها منصوبا به أو يفسره نحو : وربك كبر ، وشيا بك فطهر ، والرجز فاهجر - فبذلك قليق حوا ^(٢) هذا تليذ ونحوه ^(٣) فالنصوب مفعول به

لمحذوف يفسره فابعد الفاء .

فإن لم يكن ما بعد الفاء أمرا أو نهيا امتنع حذفها قياسا

لا يقال محمدا فأكرمت على تقدير : أما وأما قولهم : " وقائله

حولان فانك قاتتهم ، زيد فوجد فألفا فيها زائده على رأى

(١) شرح الأشموني وتحقيق الصبان ج ٤ ص ٤٩

(٢) الدرر ٤٥٣ / ٥٥ (٣) - نس / ٥٨ (٤) ص / ٥٧

الأخفش والقراء

إبدال ميم أمّا الأولى بـياء :

قد تبدل ميم أمّا الأولى بـياء استقلا للتضعيف كقول الشاعر :
رأت رجلاً أيمّاً إذا الشمس عارضت . . فيضحي وأيمّاً بالعين فيخسر^(١)
فقد أبدل الميم بـياء .

قال العلامة الأشموني^(٢) ليس من أقسام أمّا التي في قوله تعالى :

أَمَّا ذَا كَتَمَ تَحْمَلُونَ^(٣) وليلا التي في قول الشاعر :

أبا حُرَافَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَانِفِرٌ . . فإِنْ قَوِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبِيعُ^(٤)

بل هي فيهما كلمتان : في الآية : أم المنقطمه التي للاضراب
على رأى الكوفيين والبصريين لايسمون التي للاضراب لا متصله ولا
منقطمه ، وما الاستفهامية أدغمت الميم في الميم ، وفي البيت
هي الصدرية ، وما الزائدة .

(١) البيت من الطويل لعمر بن ربيعة والشاهد فيه كما في الشرح

(٢) شرح الأشموني وتحقيق الصبان ج ٤ ص ٤٩

(٣) القمل / ٨٤

(٤)

١٠- أ- بين معنى أما في الأسلوب، والواجب بعد ها من أحكام مع

التشليل .

ب- ما دليل إفاادتها الشرط ؟ وما رأى الرضى فى ذلك ؟ وما

تخاره مع التوضيح .

ج- لماذا خالف الشرط فى أما عن غيره ؟ وما أثر هذه المخالفة ؟

د- لماذا لم تعمل أما الجزم مع إفاادتها الشرط ؟ وضج ووجه .

هـ- بين آراء العلماء فى إفااة أما - التفصيل ؟ وأيها تختار

مع التوجيه .

١١- أ- تفيد أما التوكيد . اشرح ذلك وشل له .

ب- لم لزمت الفاء بعد أما ؟ ومتى تترك ؟ شل ووجه .

ج- بين المواضع مع التشليل والشواهد التى تحذف فيها الفاء .

د- أين توضع الفاء فى الكلام مع أما ؟ ولماذا ؟ شل ووجه .

هـ- لذكر مثلا الأمور التى يفصل بها بين أما والفاء .

١٢- بين رأى سيويه والبرود فى الفصل . بالطرف المعمول

لأما مع التشليل .

ب- أما بعد فأقول . أعرب هذا المثال تفصيلا .

ج- ما الغرض من قولهم أما بعد ؟ وما الحكم فيما لو أضفنا

تابع الأسئلة

يعد إلى الحد ؟

- د - أما الصالُ فذو مال . أعرب المثال على رواية الرفع .
- هـ - أما العبيد فذو عبيد بهم توجه النصب في هذا المثال ؟
- و - أما طالما فعالم ، وأما طالما فعالم . أعرب هذين المثالين مع التوجه

س ٤ أ - متى تحذف أما ؟ ولماذا ؟ مثل لما تذكر

- ب - ومد فأقول ؟ وجه هذا المثال وكيف تعربه .
- ج - بين الشاهد فيما يلي وأعرب ما تحته خط .

أما القتال لا قتال لديكم . . . ولكن سيرا في عراض المواكب

- رأيت رجلا أبما أن الضمير عارض . . . قوضي وأبما بالعش فيحضر
- و - اذكر موقع جملة الشرط والجواب مع أما ؟ مع التوجيه والتنثيل .

لولا ولوما : أوجه استعمالها

تستعمل لولا متى الأساليب العربية على ثلاثة أوجه :

- الأول : أن تكون حرف امتناع لوجود
- الثاني : أن تكون للتحفيز والعرض
- الثالث : أن تكون للتوضيح والتتدب

أولا : لولا ولوما : الامتناع

وهي تدل على امتناع شيء لوجود غيره ، وهذا ما أراد ابن

مالك بقوله :

لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزِمَانِ الْإِسْتِدَاءَ . إِذَا امْتِنَاعًا بِوَجُودٍ قَدَّأ

يعنى إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ، ولا زما بينهما ،

وهذه تقتضى جملتين تدخل عليها لربط امتناع مضمون الثانية

بوجود مضمون الأولى ، وتسمى الجملة الأولى شرطا والثانية جوابها

نحو : لولا محمد لأكرمتك أى لولا محمد موجود لأكرمتك .

أى امتنع أكرامك لوجود محمد ، وحق قوله تعالى : وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ
عَلَيْهِ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلَوْكَ^(١) ، امتنع الهم بالضلال

- لوجود فضل الله تعالى

ما تدخل عليه :

لايلي لولا ولولا الامتناعية إلا اسم صريح أو مؤنث من أن ومعمولها
أو أن والفعل والاسم الظاهر إما صريح أو ضمير رفع متصل نحو
﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(١)

وسمق قليلا اتصالها بضمير جر نحو : لولالى ، لولاك ، لولاء .

والاسم المرفوع الواقع بعدها يعرب مبتدأ حذف خبره غالبا ، وقيل
واجب الحذف مطلقا وذهب كثير من التحويين إلى وجوب حذف الخبر
إذا كان كونا عاما ، فإن كان كونا خاصا فيجب ذكره ان لم يدل عليه
دليل ، فان دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه .

مثال الأول لولا قومك حديثو عهد بكفر لهنيت الكعبة على قواعد
ابراهيم ، ومثال الثاني : لولا أنصار محمد لهلك وهذا رأى جيد
لكثرة الشواهد عليه مثل :

لَوْلَا زُهَيْرُ جَفَانِي كُنْتُ مَعْتَدِرًا . . . ولم أكن جاني للسلم ان جنحوا^(٢)

وقوله :

لولا أبوك ولولا قلبه عسر . . . ألفت إليك معدبا بالقاليد^(٣)

(١) بيتا / ٣١
(٢) البيت من البسيط والشاهد فيه أنه صرح بالخبر بعد لولا ، لأنه
كون خاص .

(٣) البيت لأي عطاء السندی وهو من بحر البسيط والشاهد فيه ذكر
البتدأ بعد لولا ، لأنه كون خاص .

قوله :

فوائده لولا الله تخش عواقبه . . . ليرزق من هذا السير جوانبه (١)
وقوله تعالى : وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ بنا على أن الجار
والجرور في محل رفع خبر .
ويرى الكسائي : أن الاسم المرفوع يعد لولا " فاعل لفعل محذوف .
جواب لولا :

ولولا ، الامتناعية لها جواب كجواب " لو " صدرا بماض ، أو ضارع
مجزوم يلم ، فإن كان الماضي شيئا قرن باللام غالبا نحو : لَوْلَا أَنْتُمْ
لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ قول الشاعر :
لَوْلَا إِصَاحَةُ لِلرِّضَاءِ لَكَانَ لِي . . . مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَانًا
وإن كان شغيا تجرد منها غالبا نحو : وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ
مَا رَكِبَ بَيْنَكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وقوله :
والله لولا الله ما أهتدينا . . . ولا تصدقنا ولا صلينا (٢)

قد يقترب بها النفي كقوليه :

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّالِمِينَ لِمَا . . . أَبْقَتْ نَوَاهِمَ لَنَا رَوْحًا وَلَا جَسَدًا (٣)

- (١) البيت لامرأة قالته في أيام عمر رضي الله عنه والشاهد فيه لولا الله
(٢) سبأ / تخش حيث صرح بخبر البيت أ بعد لولا ، لأنه كونه خاص (٤) النساء / ٧٣
(٣) البيت من بحر الكامل والشاهد فيه إقتران جواب لولا باللام وهو شيت
(٤) النور / هذا الرجز سبق الحديث عنه والشاهد فيه بجى ، جواب لولا شغيا
تجرد من اللام .
(٥) البيت من البسيط والشاهد : إقتران جواب لولا النفي باللام .

وقد يخلو منها الميت كقوله :

لولا زهير خفاني كنت معتذرا . . . ولم أكن جانحا للعلم ان جنحوا (١)

وقوله :

وكم موطن لولاي طيحت كما هوى . . . بما أجراه من قنق التيق منهوى (٢)

عذف جولا لولا :

وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه كما في قوله تعالى : ولولا فضل
الله عليكم ورحمته وأن الله تولب حكيم (٣) أي لما جكم بالعقوه . وقوله
تعالى : ولولا رجال مؤمنون (٤) أي لأذن لكم في دخول مكة مقاتلين .

ثانيا : لولا ولولا : التحضيضية

الاستعمال والوجه الثاني من أوجه استعمال لولا أن تكون للتحضيض

أو المرض .

والتحضيض : الطلب بازعاج وشدة والمرض : الطلب بلمن يوفق وتأديب

فتختم بالدخول على الجمل الفعلية أو ماني تأويله وهو الماضي لفظا

المستقبل . معنى نحو : لولا أنزل علينا الملائكة (٥) وشاؤك لولا ولولا

هملأ وألا الموازنة لها ، وألا بالتحضيض ونحو : لولما تأتينا بالملائكة (٦)

(١) سبق الحديث فيه .

(٢) البيت من الطويل والشاهد فيه معنى جواب لولا مجروراً من اللام

وهو شيت .

(٣) النور / ١٠ (٤) الفتح / ٢٥ (٥) الغرغان / ٣١ (٦) الحجر / ٧

وَضَوْ : أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ^(١) وَنُصِبَ الصَّرَاحُ الْقُرُونِ بِقَاءِ
السَّبِيهِ جَوَابًا لَهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : "لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ
قَرِيبٍ فَأُصَدِّقُ وَأَكْفَنُ مِنَ الصَّالِحِينَ" ^(٢) أَيْ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي ، فَالْمَاضِي مُسْتَقْبَلٌ
مَعْنَى وَلَوْلَا هُنَا لِلْمَعْرُضِ . وَهُوَ لَوْلَا وَلَا مَا الْاِسْتِنَاعِيهِ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :
سَيِّمُوا التَّحْضِيضَ مِزَّ وَهَسَلًا . أَلَا أَلَا وَأَوْلَيْتَهَا الْفِعْلًا .
أَنْ أَوْلَيْتَهُمَا الصَّرَاحُ نَحْوُ : لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ .
وَقَدْ بَلَغَ هَذِهِ الْأَهْوَالُ اسْمٌ بِفِعْلٍ مَضْرُوعٍ أَوْ يَظَاهِرُ مُؤَخَّرًا نَحْوُ :
هَلَا تِجَارَةٌ تَحْصُلُهَا أَيْ تَحْصُلُ تِجَارَةٌ تَحْصُلُهَا ، فَتِجَارَةٌ طَرَفٌ بِفِعْلٍ مَضْرُوعٍ
عَلَىٰ أَنَّهَا مَفْعُولٌ لَهُ ، وَضَوْ : هَلَا زَيْدًا تَضْرِبُ فَزَيْدًا طَرَفٌ بِالْفِعْلِ
الظَّاهِرِ الَّذِي يَمُدُّهُ ، لِأَنَّهُ مَفْرُوعٌ لَهُ .

ثَالِثًا : لَوْلَا وَلَوْ مَا تَفِيدُ أَنْ التَّوْبِيخِ وَالتَّنْذِيرِ

الاسْتِعْمَالُ وَالرَّوَجُ الثَّلَاثُ مِنْ أَوْجِهٍ اسْتِعْمَالُهُمَا أَنْ تَفِيدَا التَّوْبِيخَ

والتنذير .

والتوبيخ : هُوَ اللَّيْمُ عَلَىٰ تَرْكِ الْفِعْلِ قَبْلَ مَضِيِّ .

والتنذير : هُوَ الْاِسْتِنَاعُ فِي التَّدْمِ وَهُمَا مُتَلَازِمَانِ لَا يَنْفَصِلَانِ .

عَلَيْهِ وَيَخْتَصُّ بِالْمَاضِيِّ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ ظَاهِرًا أَوْ ضَمْرًا نَحْوُ : "لَوْلَا
جَاءُوا بِأَرْبَعَةٍ فَهَدَاهُمْ" ^(٣) وَضَوْ : "فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ
اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً" ^(٤)

(١) التوبة / ١٣ (٢) المنافقون / ١٠ (٣) النور / ١٣ (٤) الاحقاف / ٢٨

وَحَوْسُوكَ :

تَبْرَدُ مِنْ عَرِّ النَّوْبِ أَفْضَلَ مِنْ جَدِّكَ • مَبْنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَيُّ الْقَدَمَا (١)

أى لولا تعدون الكى بمعنى لولا عدتتم ، لأن المراد تويخهم على تركه فى الماضى ، وتعدون على حكاية الحال وحقول الآخر :

أَتَيْتَ بِعَيْدِ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُؤَقًّا • فُهَلَا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانِ وَالْقَدَّرَ (٢)

أى : فهلا أسرت سعيدا •

والثانى قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ، فيقدر المضممر

كان الشاهد فيه كقوله :

وَجَّهْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ • وَإِلَى فُهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَقِيمَهَا (٣)

أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شقيمتها (٤) ، فحذف الفعل بعد لولا

ووليت المعمول بفعل محذوف يفسر بما بعده أو غير مفسر كما سبق •

(١) البيت من الطويل لجريير والشاهد لولا الكى حيث نصب بالفعل

القدر بعد لولا أى لولا يتقون الكى •

(٢) البيت من الطويل والشاهد منه فهلا سعيدا حيث نصب بعد حرف

التحضيض يتقدر العامل •

(٣) الشاهد فيه : هلا نفس لولا حيث حذف الفعل بعد هـ

التي للتحضيض •

(٤) شرح الأشموس ج ٤ ص ٥١٦

الفصل بين لولا والفعل :

الاصل أن يلي لولا الفعل المحض شرطية ، أو الموح على تركه ، وقد تفصل من الفعل باسم معمول للفعل المذكور وذلك إذا كان ظرفاً نحو لولا يوم الثلاثاء تذاكر أو ذاكرت ، وجاء غير ظرفي على رأى الكوفيين نحو : لولا الله ترقب أو راقبت وقد جاء في القرآن الكريم فصلها بإذ وإذا ، والجمله الشرطية نحو : وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُو قُلُوبَكُمْ (١) فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا - والفصل بإذا والجمله الشرطية في قوله تعالى : فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ مَّتَّظِرُونَ وَحَسْبُ اقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْهَرُونَ ، فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْبَنِينَ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * أى فلولا ترجعون الروح ،

حقيقة لولا :

اتفق النحاة على أن لولا كلمة واحدة لا كلمتان ، وهي عند البصريين حرف يسيط موضوع من أول الأمر للدلالة على الامتناع أو التحضيض ، وذهب الكسائي إلا أنها حرف مركب من لومع لا وما ، فلو شرطية وما نافية وقد ، الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية فاعل لفعل محذوف كما أن هلاً مركبه من هل ولا ، وألاً يجوز أن تكون هلاً فأبدل من الهاء همزة ، وقد تأتي لولا غير مفهمة التحضيض كقول الشاعر :

أنت المبارك والميمون سيرته . . . لولا تفوق درة القوم لا خلفوا

(١) النور / ١٦ (٢) الانعام / ٤٣ (٣) الواقعة / ٨٧

قال العلامة الأعمش (١) قوله (لولا) أي لو لم تقوم ويجوز أن تجعل فيه لولا الانتاعية ، والفعل صلة لأن مقدرة على حد تسمح بالمعنى .

وشل البيت السابق قول الجميع .
لا در دركه اتي قدره متهم . . لولا صدقت ولا عذري لحدود
قلولا هنا غير تحضيضه أو انتاعيه مع تقدير أن قيل الفعل ،
وجوابها محذوف أي لقلنتهم واعلم أن المشهور من أدوات (٧) التحضيض
أربعة هي : لولا ، لو ما ، هـلاً ، ألا ، وألاً بالتخفيف للعرض ،
وقد تلحق للتحضيض أيضاً وهي تشارك لولا ولو ما في الاختصاص
بالفعل وقرب معناها من معناها . .

أسئلة

- س أ - ما أوجه استعمال لولا ولوما في الكلام مثل لما تقول .
- ب - ما معنى لو الاتناعية ؟ وماذا تقتضيه مثل واستشهد .
- ج - بين اختصاصها ؟ وما حكم الاسم الواقع بعدها ؟ مع الاستشهاد .
- د - أضح أنواع جواب لولا مع التشيل .
- س ٢ أ - متى يجوز حذف جواب لولا ؟ مثل لما ذكرت .
- ب - لولا : تكون للتحضيض أو العرض : بين بالمثال معنى ذلك .
- ج - كيف تفيد لولا التوبيخ والتنديم ؟ أذكر الشواهد المؤيدة لذلك .
- د - هل يجوز الفصل بين لولا والفعل ؟ بين آراء العلماء في ذلك .
- هـ - متى يحذف الفعل بعد لولا ؟ وضح ذلك ومثل لما تقول .
- و - بين حقيقة " لولا " وما تختار مع التوجيه .
- ز - بين الشاهد في هذا البيت .
- أنت الجبارك والميمون مسيرته . لولا تقوم درة القوم لا خلفوا

باب المعدود

المعدود : يوزن سبب رطل بفتح الهمزة في اللغة : اسم للمعدود
ومنه قوله تعالى : فَضَرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا (١)
وأما العدد بالتشديد فهو مصدر عدته يعده مثل عدته يشده وقال
تعالى : لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ (٢)

وأما المعدود في اصطلاح النحاة : فهو ما سار نصف مجموع
حاشيته القريبين أو الهمدتين على المواضع كالتين فان حاشيته
السفلى أى الصغرى - واحد - والعلوية أى الكبرى ثلاثة وبمجموع
ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان هو المطلوب - ومن ثم قول : الواحد
لمسعدود ، لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العلوية ، ولكن المراد
من العدد هنا : الألفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجسج
للفظ الدال على الجماعة (٣)

وللمعدود مباحث : من حيث التذكير والتأنيث ، ومن حيث التمييز
ومن حيث صياغة اسم فاعل منه ، ومن حيث استعماله في الأسلوب .
وإليك الحديث عن كل حالة على حدة

(١) الكهف / ١١

(٢) مريم / ٩٤

(٣) شرح الاسموني / ٦٦

أولا : من حيث التذكير والتأنيث

أول : العدد : الواحد والاثنان : وهما يخالفان الثلاثة والعشرة

في حكمين :

أحدهما : أنهما مذكران مع المذكر نحو واحد ، اثنان ويؤنثان مع المؤنث نحو واحدة واثنان .
فردان كما سبق أو مركبان كأحد عشر واثنان عشر أو معطوف عليهما نحو واحد وعشرون واثنان وعشرون .

والثاني : أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود ، لا على طريق الإضافة

بأن يقال : واحد رجل واثنان رجلين ، ولا على طريق الوصف بأن نقول : رجل واحد ، رجلان اثنان لأن قولك (رجل) يفيد الجنسية والوجوه وقولك رجلان يفيد الجنسية وضعف الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما ، إلا إذا أريد باسم الجنس المعدود

لا الجنسية ، فإن أريد ذلك جى . بالمعدود موصوفا باسم العدد ومنه قوله تعالى : وَقَالَ اللَّهُ : لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، فالآية مسوقة لإثبات الوحدةانية (٢) ونفي التعدد ، ولو

حذفت الوصف بالمعدود لأوهم (٣) الكلام أن المراد اثبات الألفية

(١) التحل / ٤٦ وأوضح المسالك ٢٤٣ / ٤

(٢) ويشترك معهما في ذلك : ما وازن فاعلا مطلقا ، والعشرة إذا ركبت ، واثنان لغة الحجازيين واثنان لغة بني تميم .

وأما ما هذا الواحد واللاتين من الأعداد فلا تستفاد المدة والجنس
بالا من العدد والمعدود جميعا ، وذلك لأن قولك (ثلاثة) يفيد
المدة دون الجنس ، وقولك رجال يفيد الجنس دون المدة ، فان تصد
الافادتين جمعت بين الكلمتين .

الثاني : (العدد من ثلاثة الى عشرة الفردة)

اطم أن العدد من ثلاثة إلى عشرة وما بينهما له ثلاثة أحوال :
الحالة الأولى : أن يقصد بها العدد المطلق : ويجب في هذه
الحالة أن تأتي باللفظ مقرونا بالثاء ، لأنها على هذا وضعت ،
ويستخرج من الصرف ، للعلمية والتأنيث فيقول : ثلاثة نصف ستة ،
وتقول : ستة ضعف ثلاثة ، وتقول : تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة) .
الحالة الثانية : أن تريد بكل منهما المعدود ، ولكتك لا تذكر
المعدود ، وله في هذه الحالة وجهان :

الأولى : أن تأتي بها كما ذكرت المعدود ، فتذكر مع المؤنث ،
وتؤنث مع المذكور تقول : (صمت خمسة) ، وأنت تريد أباها
وتقول ذاكرات أربعة وأنت تقصد ليهالي وهو الأنصح .
الثاني : أن تأتي بها موافقة للمعدود في التذكير والتأنيث
فتقول (صمت خمسا) وتسرده الأيام ، وتقول : مسهرت
أربعة ، وتريد الليالي ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف .

من صام رمضان ثم اتبعه بست من شوال .

الحالة الثالثة : أن ترد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود

مع العدد له صورتان :

الأولى : أن تذكر العدد و تضيفه إلى المعدود وهنا يجب

مخالفة العدد للمعدود تذكيرا تأنيثا فنقول ثلاثة

رجال وخمس نساء قال تعالى : سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ

لَيَالٍ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا (١)

الثانية : أن تذكر المعدود ثم تصفه باسم العدد نحو رجال

خمس وليال عشر . وهذه الصورة يجوز أن تطبق فيها

قاعدة الأي : قاعدة العدد مع المعدود وهي مخالفة

العدد للمعدود تذكيرا وتأنيثا فنقول عدى رجال ثلاث ،

وعدى فتیان ثلاث . بالمخالفة بالتاء مع المذكر وعدى

مع المؤنث .

والثانية : أن تطبق قاعدة الصفه مع الموصوف ، وهي تقتضى (٢)

المطابقة مع المذكر ومع المؤنث .

فنقول : عدى طلاب ثلاث ، وعدى فتیان ثلاث (٣)

(١) الحاقه ٧/

(٢) عد السالك ح ٤٤ ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

لماذا لزم التاء مع المذكر وتركها مع المؤنث :

ذكر ابن مالك أن السرفى ذكر التاء في الثلاثة والعشرة وما بينهما في المذكرين : وهو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة ، أمة فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقاً في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا :

ثلاثة رجال ، فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بدلاً من حذف التاء منها فقالوا ثلاث إماء ، وثلاث جوار ، وهكذا . (١)

ألفاظ العدد وأصربها في الاستعمال :

أعلم أن أى ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :
الضرب الأول : العدد المفرد وهو عشرة ألفاظ . واحد ، اثنان ، عشرون ، ثلاثون ، أربعون ، خمسون ، ستون ، سبعون ، ثمانون ، تسعون .
الضرب الثاني : العدد المركب وهو تسعة ألفاظ : أحد عشر ، اثنا عشر ، ثلاثة عشر ، أربعة عشر ، خمسة عشر ، ست عشر إلى تسعة عشر .
الضرب الثالث : العدد الضاف وهو أيضا عشرة ألفاظ : مائة ، ألف ، ثلاث ، أربع ، خمس ، ستة ، سبع ، ثمانية ، تسع ، عشر .
(١) أوضح المسالك ج ٤ ص ٢٤٣ حاشية رقم ١ .

الضرب الرابع : العدد الممطوف : وهو واحد ومثرون الى تسعة

وتسمى (١)

ما ينظر فيه للتذكير والتأنيت :

وعلى ثلاثة نقول إن العدد من ثلاثة إلى عشرة المفرد يخالف
المعدود تذكيرا وتأنيطا فالتأنيت هنا بترك التاء والتذكير بالتاء
نقول : أملك عشرة كتب ، وتسع كراسات لأن المعدود أولا مذكور
فأنعت المعدود بالتاء ، والثاني مؤنث فذكرت المعدود بترك التاء
وهكذا ويحتمر التذكير والتأنيت مع الجمع بحال مفردة فلذلك نقول
ثلاثة أصطبلات ، وثلاثة حمامات بالتاء فيها اجبارا بالاصطبل والحمام
فانهما مذكران ولا نقول ثلاث بتركها اجبارا خلافا للبصريين
والكسائي حيث أجازوا مراعاة حال أيهما شئت : حال المفرد
وحال الجمع وعلى ذلك نقول ثلاثة حمامات وثلاث حمامات بمراعاة
حال المفرد أولا وحال الجمع ثانيا ، وقد حكى سيبويه والقراء أن
الاستعمال في كلام العرب جار على مراعاة حال المفرد من الجمع ،
وهذا يتصور في جمع يخالف مفردة في التذكير والتأنيت ، وهذا
يتحقق في جمع المؤنث السالم الذي مفردة مذكور لا يعقل ، فان اتفق
المفرد والجمع في التأنيت نحو : سحابة وسحابات وهذا لا يقتضى

خلاف ما اقتضاه مفردة .

(١) شرح التصحيح ٢٦٠ - ٢٧٠

أما المفرد : فلا ينظر إلى حال لفظه حتى يقال بثلاث طلحات بترك
التاء ولا حال معناه حتى يقال ثلاث أشخاص بتركها تريد نسوه بل
ينظر إلى ما يستحقه المفرد باختيار ضميره فتعكس حكمه في العدد فكما
نقول * طلحة حضر * وهند شخص جميل بالتذكير فهما نقول : ثلاث
أشخاص بالتاء فهما .

فأما قول ابن ربيعة :

فَكَانَ حِجِّي دِينَ مَن كُنْتُ أَنْتَى . . . ثَلَاثُ شَخْصٍ كَأَعْيَانٍ وَمَعْمُورٍ^(١)

فضرورة ، لأنه راعى المعنى المقصود الذى رعبه وقواه ذكر
الكاغين والمضمر ، وكان من الواجب أن يلاحظ حال مفردة وهو شخص
مذكر ، وإن كان المقصود به مؤنثا .

وزعم ابن مالك أن هذا جائز وأنه يجوز القياس عليه متى اتصل
بالسقطا ما يرجح المعنى ترجيح ، والجمهور يرى أنه لا يجوز
القياس عليه .

فإن كان المعدود صفة :

فالمعتبر في التذكير والتأنيث حال الموصوف المنوي لآحاليها

فإن كان الموصوف مذكرا أنت العدد ، وإن كان مؤنثا ذكر العدد
وهكذا قال تعالى : * فَلَهُ عَشْرَ أَمْثَالِهَا * بترك التاء لأن الموصوف

(١) البيت من الطويل والشاهد فيه كما ذكرنا في الشرح .

(٢) الاتهام / ١٦٠

مؤنث أى عشر حسنات أمثالها ولولا ذلك الاختيار لقال عشرة بالناء .
لأن المثل مذكر وهو مفرد الأمثال . وتقدم أن الجمع ينظر فيه إلى
مفرد . وتقول غدى ثلاثه رباعته بالناء . إن قدرت رجالا . ويتركها ان
قدرت نساء . لأن ربيعة في الأصل اسم ثم استعملت في الصفة بوصف
بها المذكر والمؤنث . والعرب تقول : ثلاثة دواب بالناء . إذا قصدوا
ذكورا . لأن الدابة صفة في الأصل وهي كل ما يدب على الأرض صفة
في الأصل ثم غلبت عليها الاسمية فكأنهم قالوا ثلاثة أحمره دواب .
كما سمع من كلام العرب " ثلاث دواب ذكور " بترك الناء . لأنهم
أجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا إلى الحال . فلا يجرونها
على موصوف تاله ابن مالك أخذا من قول ابن عسفير : وأما ثلاث
دواب فعلى جمل الدابة اسما .^(١)

وإن كان العدود اسم جمع^(٢) أو اسم جنس نحو : قوم غنم
فالمعتبر في التذكير والتأنيث مهما حالهما مع الضمير الذي يعود
عليهما . فإن كان اسم الجنس يعود إليه مذكرا لاغير اجبرته مذكرا

(١) أوضح المسالك ج ٤ ص ٢٥٢

(٢) شرح التصريح ٢٧٢/٢

(٣) اسم الجمع : ما دل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه
غالبا . وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة ومثاله :
وهط . قوم . ذود . ركب . صحب . سفر .

وجئت معه بالعدد مقرونا بالتاء نحو الرطب والقح ، وان وجدت الضمير يعود إليه مؤنث لا غير اخبرته مؤنث وجئت ممباسم العدد مذكرا من غير تاء مثل البط ، وان وجدت الضمير يعود إليه مذكرا أحيانا ومؤنثا في أحيان أخرى كان ذا وجهين ، وساغ له مراعاة ذلك ولأن اخبرته مذكرا جئت بالعدد مؤنثا والمكسر صحيح مثل البقر^(١) فان الضمير تدط وإليه مذكرا في قراءة الجماعة (إِنْ الْبَقَرُ تَشَابَهَ عَلَيْنَا) وطاد إليه مؤنثا في القراءة الأخرى (تشابهت)

وكذلك حكم اسم الجمع " فما طاد عليه الضمير مذكرا مثل قوم ، رطب ، تقر يوت له العدد بالتاء أو مؤنثا مثل " ابل خيل " ، وضوء فمذكر له العدد بالتاء ومن جازت التذكير بقوم فمجزز فيه الأمران التذكير والتأنيث تقول : ثلاث من البقر أو ثلاثة من البقر وثلاث من البط ، ثلاثة من الرطب ، وتقول ثلاث من الغنم " يترك التاء ، لأنك تقول غنم كثيرة بالتأنيث^(٢) .

ومحل ما سبق مع اسم الجنس واسم الجمع بما اذا لم يخلص بينهما بوصف يدل على المعنى المراد بالأ يذكر وصف أصلا كما مثلنا ، فان ذكر وصف وجى به بين العدد والمعدود نظر إلى المعنى المراد ، فان كان مذكرا أنشئت له العدد نحو ثلاثة ذكور من البط وان كان مؤنثا ذكر من العدد مثل ثلاث سنبيلات من القمح .

(١) اسم الجنس : ما دل على الحقيقة ، وليس له مفرد مثل غنم ، بط ،

توك ، ب .
(٢) البقرة ٧٠٦

تمييز العدد الثلاثة والعشرة وما بينهما :

أولاً : علمت ما سبق أن الواحد والاثني سواء أكانا مذكرين أم مؤنثين
واحدة ، اشتقان لا يحتاجان إلى تمييز ، لأنهما يفيدان العدة
والجنس إلا أن تصد باسم الجنس المعدود فهأتى موصوفاً باسم
العدد ومنه قوله تعالى : **وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا
هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ** (١) . **النحل / ١٥**

ثانياً : وما تميز العدد من ثلاثة إلى عشرة المفردة وما يتجهها فيكون
التمييز جمعاً مكسراً من أبينه القلة جبروا نحو ثلاثة أفلس ، وسبعمه
أبحر ، ليطابق العدد المعدود لفظاً ، وأبنية القلة ليطابقا معنى
وثلاثة أحمال ، وتسعة حبيبة ، وعشرة أرقة ، وهذه من العدد
الضام .

وقد سراً أن ألفاظه عشرة وهو نونان :

أحد هما : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وتمييزه جمع جبرير مكسر من
أبنيه القلة ، وقد يتخلف كل من هذه الأمور فيضام للفرد ، وذلك
إن كان مائة نحو ثلاث مائة ، وتسع مائة .

وثنى جمعه في الضرورة كقول الشاعر :

(١) النحل / ١٥

ثَلَاثٌ مِّنَ اللَّطَوِّكِ فِيهَا . . . رَدَّ أَيَّ وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِ الْأَهَانِمِ (١)

مضاف لجميع التصحيح وذلك في ثلاث مسائل :

أحدها : أن يهمل تكبير الكلمة نحو سَبَّحَ سَبَّوَاتٍ ، وخمس صلوات ،
و سَبَّحَ بِقَرَاتٍ (٢)

والثانية : أن يحاور ما أهمل تكبيره نحو سَبَّحَ سَبَّوَاتٍ قَاتِهِ في التنزيل
مجاورد سبب بقرات .

والثالثة : أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سماعات فيجوز بقلة
سماعة .

مضاف لجميع الكثرة في مسألتين :

إحدهما : أن يهمل بناء القله نحو ثلاث جوار ، وأربعة رجال ،
وخمسة دراهم .

والثانية : أن يكون له بناء قله ، ولكنه شاذ قياسا أو سهوا فيتنزل
لذلك منزله المعدوم .

فالأول نحو : ثَلَاثَةٌ قَرَوٌ (٣) ، فان جمع قر بالفتح على أقراء شاذ ،

والثاني نحو : سَبَّوَاتٍ قَاتِهِ فان أشعنا قليل الاستعمال ، نعم إن جعل

قَرَوٌ جمعا لقر ، بالضم كان قياسا والقر يطلق على الطهر

(١) البيت من الطويل للقرودق والشاهد فيه : ثلاث هُنَّ حيث جمع

الماء وكان حقه أن يقال : ثلاث مائة للضرورة .

(٢) البقرة / ٢٦ (٣) يوسف / ٤٣ (٤) يوسف / ٤٣

(٥) البقرة / ٢٢٨

والحيض ، والشمع : أحد سهور النمل (١)

النوع الثاني : من الأعداد التي تضاف إلى المعدود : الماء
والالف ومشتقاتهما وحقها أن يضافا إلى المفرد نحو : مائة عام ،
ومائة سنة ، وألف سنة .

وقد تضاف (المائة) إلى جمع كقراءة حمزة والكسائي (ثلاث
مائة سنين) (٢)

وقد تمييز بمفرد منصوب كقول الشاعر وهو الربيع الغزاري (٣)
إِذَا بَلَغَ الْفَتَى مِائَتِينَ عَامًا . . . فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَائِدُ وَالْفَنَاءُ

لما كان تمييز الماء والألف مفردا :

قال العلامة الشيخ خالد الأزهرى : وحقها أن يضافا إلى مفرد
إنما كان حقها ذلك ، لأن المائة اجتمع فيها ما اقترب في عشرة
وعشرين من الإضافة والأفراد ، لأنها مشتملة عليهما ، فأخذت من
العشرة الخفض ، ومن العشرين الأفراد ، والألف عرض من عشرة
مائة وهي تمييز بمفرد مخفوض ، فعملت الألف معاملة ما عرضت منه .
وفيما سبق يقول ابن مالك :

فِي الضِّدِّ جَرْدٌ وَالْمِيزُ اجْتِرَارٌ . . . جَمْعًا يَلْفُظُ تَلَّةً فِي الْأَكْبَرِ
وَمِائَةً وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَحْسِبُ . . . وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدَرْدِي

(١) البيت من الواقر للفرزدق والشاهد فيه : ما تئين عاما (٢) الكهف/ ٢٥

(٣) شرح الأشموزي ج٤ ص ٦٧ والتصريح ٢ ص ٢٧٢ .

ثالثا : فان كان التمييز للثلاثة والمعصرة وما بينهما اسم جتن كسجور
 وتمر أو اسم جمع كقوم رهط يخفيس بقول : ثلاثة من التمر ، وخسرة
 من القوم قال تعالى : فخذ أربعة من الطير ^(١) قد يخفيسا ضانه العدد
نحو : وكان في المدينة تسعة رهط ^(٢) وفي الحديث (ليس فيما دون
خمس زود صدقة) قال الشاعر وهو الحطية :
ثلاثة أنفس وثلاث ذود . . . لقد جار الزمان على عمالي
 فقد أضاف العدد إلى معدوده في قوله ثلاث ذود ، والبيت من الوافر .
 واسم الجنس قول جندل بن الشقي :

- كأن خصيه من التدلذل . . . طرف مجوز فيه ثنتا حنظل
- والخفيس بالإضافة : كتنا حنظل ، قليل ، وقيل يتصر على ما سمع .

ثالثا : العدد المركب :

وهو ما ركب من التيف والمراد منه التسعة فما دونها من نائف
 بنوف إذا زاد وفي الصحاح كل ما زاد على المقد فهو تيف حتى
 يبلغ المقد الثاني وقال أبو زيد : ما بين الواحد إلى تسعة
 فهو تيف فالواحدة والواحد والاثنتان والاثنتان يوافقان المعدود كما
 سبق ، والثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس يذكر مع الموث
 وتؤتى مع المذكر ، ويركب التيف مع العشرة التي ترجع بها إلى القياس تذكيرا
 مع المذكر وتأتي مع الموث ، ورجوعا إلى الأصل ثلثا بجمع بين علامتي
 (الذدد من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة وهي مؤنثة ولا واحد
 لها من لفظها - (١) البقرة / ٢٦٠ - (٢) النمل / ٤٨)

تأنيث .

اعرابه :

بني الجميع على فتح الجزئين إلا اثنين واثنين فتحها إعراب
الثنى ، وألا ثمانى فلك فتح اليا ، واسكتها ، ويقل حذفها مسح
يقا كسر النون ، وفتح فتحها تقول فيها ثمانى بفتح اليا ، وثمانى
باسكتها ، وثمانٍ بحذف اليا مع كسر النون ، وثمانٍ بالحذف مع
فتح النون وإثنا بني الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح ،
لتعادل خفة ثقل التركيب أما بناء الأولى فلأنها نزلت منزلة صدر الكلمة
من عجزها ، وأما بناء الثانية ، فلتضعها حرف العطف ، وقيل لوقوعها
موقع التنوين ، وإعراب اثنين واثنان إعراب الثنى ، لوقوع ما بعد ها
موقع النون ، وليس مضافين للعقد وقيل باضافتها إليه ، والقسمقد
بني لتضمن معنى حرف العطف .

لفظ عشرة :

إذا كانت مثنوية بالتاء سكنت شيئا في لغة الحجازين كراهنة
تتولى أربع تحركات فيما هو كالكلمة ، وكسرتها في لغة أكثر بني تميم
ومعهم : يفتحها إبقاء لها على أصلها من الفتح كقراءة يزيد بن
القمقاع " فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا " .
تقول : عدى أحد عشر كتابا ، واحدى عشرة امرأة إن عدة الشهور
عشر الله اثنا عشر شهرا ^(١) الاثنتا عشرة عينا فالجزءان على القياس تذكير

(٢) التوبة / ٣٦

(١) البقرة / ٦٠

وتأنيثا ، وتقول : ثلاثة عشر كلبا ، وخمس عشرة كرامة وسبعة عشر قلما ،
وتسع عشرة لولة . فالجزء الأول من ثلاثة إلى تسعة يخالف المعدود في
التذكير كما ترى والجزء الثاني (عشرة) توافق المعدود فيها .

٢- تمييز العدد المركب :

لعلك لاحظت من الأمثلة السابقة أن تمييز العدد المركب يكون
مفردا منصوبا نحو أحد عشر قلما ، إحدى عشرة جارية ، وثلاث عشرة
حجرة ، وتسعة عشر رجلا فالتمييز في الجمع مع العدد المركب بمن
أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب .

قال تعالى : إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ^(١)

المسرى في موافقه الواحد والاثنتين :

قال ابن هشام ^(٢) : تقول عدي إحدى عشرة أمه ، واثننا عشرة
جارية بتأنيثهما ففلق صاحب التصريح ^(٣) على ذلك بقوله : بتأنيث
النيف والعقد من الشالين ، وإنما جمعوا بين تأنيث في إحدى عشرة
لاختلاف لفظي العلامتين ، وهن اثنتا عشرة إما لأن التاء بدل من
الياء ولمست للتأنيث أو لأنها زائدة لللاحاق بأصبيهان وقيل غير
ذلك .

ألفاظ العقود :

وألفاظ العقود من العشرين إلى التسعين تحريف إعراب جمع
^(٤) أروض المسالك ح ٤ ص ٢٥٦ (٣) من التصريح ٢٧٤/٢

(١) يوسف / ٤

المذكر السالم تقول عشرون رجلا ، وخمسون امرأة ، تسمون كرامة ،
وشمانين كتابا ، وأربعون سياره وشاهدت عشرين طائرة ، وسلمت على
ثلاثين طالبا .
فتلزم ألقاظ العقود حال توأحد مع المذكر والمؤنث والذي يميّزها هو
التمييز .

تمييز ألقاظ العقود :

تمييزها كتمييز العدد المركب مفردا منصوبا مثل قوله تعالى :
﴿ وَوَعَدْنَا مَرْسِيَ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمْنَاهَا بَعْشَرٍ مِّمَّا كَفَرَ ﴾ (١) لَيْلَةً .
وأما قوله تعالى : ﴿ وَطَعْنَاهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيطًا ﴾ (٢) نَبِيطًا ^{الاع}
ليس يتمييز ، لأنه جمع ، وإنما هو يدل من اثني عشر بدل كل من كل .
والتمييز محذوف أي فرقة ، ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان .
لأن السبب مذكر . هذا رأى البصريين وهو الحق لأنه لو كان تمييزا
لقبل اثني عشر بتذكيرهما وتجریدهما من علامة التانيث ، وتجرید
العدد أيضا .

ويرى ابن مالك : أن أسباطا تمييز ، وذكر (أمهما) رجح حكم
التانيث في أسباطا ، لكونه وصف بأمها ، كما رجح التانيث كالعجان ومعصره
وهذا رأى مخالف لرأيه في شرح التسهيل (٣) أن أسباطا يدل لتمييزه
وقال الحوفي : يجوز أن يكون صفة لفرقه ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة
(١) الاعراف / ١٤٢ (٢) الاعراف / ١٦٠ (٣) شرح التسهيل ج ٢

المعقودات، وذهب القراء إلى جواز جمع التميز، وهو ظاهر الآية
ويشهد له أيضا ما روى من قول ابن مسعود رضي الله عنه : قضى
في ديه الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنتى مخاض وفي تميز
المركب قال ابن مالك :

وتيزوا مركبا بـشـبـل مـا مـيـز عـيـنـون فـمـنـتـهـما

ويجوز في نعت هذا التميز مراعاة اللفظ مثل عد أحد عشر

درهما ظاهريا ومراعاة المعنى فيقول ظاهريا قال الشاعر :

فيها اثنتان وأربعون حلوه سُدّاً كخافيه الغرابِ الأسم

العدد المعطوف وتميزة :

يجوز أن تعطف ألفاظ العقود على النيف وطبق الأحكام المماثلة

على كل جزء منهما فواحد واثنتان توافقان المعدود تذكران وتأنيسا

كما سبق ، ومن ثلاثة إلى تسعة تخالفهما .

وألفاظ العقود تلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث ، وتعرب إعراب

جميع المذكر السالم والمعطوف عليه بحرف إعراب المفرد إلا اثنتان

وإثنتان تمرران إعراب الشئ .

نحو قوله تعالى : " إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً " ، ويقول :

واحد وعضون طالبا ، تسع وخمسون كرامة ، وأربعة وستون رجلا .

وتمييز العدد المعطوف والمعطوف عليه مفرد منصوب دائما كما

رأيت في الأجلة .

ولبضعه وضع حكم تسعة وتسع في الاقراء والتركيب وعطف عشرون
وأخواته عليه نحو لثبت يضعه أعوام وضع سنين ويراد ببضعه من ثلاثة
إلى تسعة .

إضافة العدد المركب إلى ماله وشبيهه :

يجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثني عشر أن يضاف
إلى مستحق العدد أي ماله وشبيهه فيستثنى عن التمييز نحو هذه
أحد عشر زيد . فهذه مبتدأ وأحد عشر خبره ، وزيد مضاف إليه ، وإنما
لم يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة ، لأن ما بعد اثنين واثنتين واتح
موقع النون ، فكما أن الأصاف تتنح مع النون ، فكذلك تتنح ما وقع موقعها
ولا كذلك الباقي ، ويجب عند البصريين بقا' البناء في الجزأين معا
كما بقي مع التمييز .

وتقول اشترت ثلاثة عشر كلب بإضافة العدد المركب إلى كتاب

وهذا هو المشهور المعروف في الاستعمال العربي .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي ،

فتبقى جزؤه الأول مفتوحا ، وتعامل جزؤه الثاني بما يقتضيه
العامل كما في بعلبك نقول : اشترت أحد عشر زهد وهذه أحد
عشر زيد ، وصحت عن أحد عشر زيد كما نقول سكت في بعلبك فحكى
سيويه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك وقال : هي لغة
رد يثة .

وقال الأخفش حسنه ، وزعم ابن صفور أنها النسخة ، وإلى هذا

الوجه أشار ابن مالك :

وَأَبْنُ أُصَيْفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ • • • يَبْقَى الْبَيْتُ وَعَجَزٌ قَدْ يَهْرَبُ

اللغة الثالثة : معاملة العدد المركب معاملة المركب الاضائي

تتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب ، وتجر الثاني بالاضافة كما
تفعل مع ظلم محيد .

وهذه لغة حكاهما الكوفيون عن العرب ، وحكاها الأخفش عن

ابن فقمس وابن الهيثم .

نحو : ما فعلت خمسة عشر ، وأجاز الكوفيون أيضا مع ما سبق

هذا الوجه دون اضافة استدلالا بقول الراجز وهو تقيح بن طارق

كَلْفَيْنِ عَاكِهٍ وَشِسْفَوَيْهِ • • • بَيْنَتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

فقد اضاف في قوله (ثمانى عشر) الأول الذى هو صدر المركب

المددى إلى الثاني الذى هو عجزه من غير أن يكون العدد مضافا

إلى مستحقه كما في (خمس عشرة زيد)

وقد تحذف ياءها أيضا في الإفراد ويجعل إعرابها على النسب

كقوله :

لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعٌ حَسَانٌ • • • وَأَرْبَعٌ قُفْرٌهَا ثَمَانٌ •

فهو مثل قراءة ركة الجوزاء المتشاك .

صياغة العدد على وزن فاعل وفاعله

قال ابن مالك :

صَغَ من اثنين فما فوق الى * عشره كفاعِلٍ من فعلا ،
يجوز أن تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينها اسم فاعل على وزن
فاعل للمذكر فاعله للمؤنث كما تصوغ ذلك من فعل فتقول ضارب مثلا
من ضربت وتقول ثان وثالث ورابع إلى العاشر ، والاشتقاق في العدد
سماوي لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كقربت يدك من
التراب واستحجو الطين من الحجر ولا فعل له فإن أريد به معنى
فاعل فيكون له فعل ويكون مصوغا من المصدر ، وهي مصادر ثلاث
الاثنيين إلى عشرت التسمه ، وفي الصحاح عشرت القيم أعصرهم عشرا
إذا صرت/عصرهم ، وهذا ما صرح به ابن مالك في شرح التسهيل
حيث قال : قولهم صوغ من العدد تقريب على التكلم
وفي الحقيقة انه صوغ من الثلث العشر وهي مصادر ثلاث الاثنيين
الى عشرت التسمه (أ.هـ)

حكمها في التذكير والتأنيث :

اسم الفاعل من العدد يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث طسى
القياس وهذا يتأتى من اثنين إلى عشره فيقال * ثان وثانية وثالث
ثالثة وهكذا إلى عاشر وعاشره أما واحد وواحدة فإنه وضع على ذلك

الحكم من أول الأمر قهلا في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما
من وحد يحده .

• ونقول : رجل ثان وامرأة ثالثة وهكذا بالموافقة تذكيرا وتأنيسا .
استعمالاته على حسب المعنى :

ولك في اسم الفاعل الصوع من ثان إلى عاشر وما بينهما أن
تستعمله بحسب المعنى على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفردا عن الإضافة ليفيد الاتصاف بمعناه
مجردا عن الاتصال بالمشرة فتقول ثالث ، ورابع ومعناه واحد
موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا قال النابغة
الزبيات :

تَوَهَّتْ آيَاتُ لَهَا فَعَرَفْتُهَا بِرُبِّ لَيْتَةَ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِحٍ
والمعنى : وقع في وهي أى ذهني علامات للمرأة فعرفتكم
العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أنا فيه سابع .

الوجه الثاني:

أن تستعمله مع أصله الذى صيغ هو منه ليفيد أن الموصول به
بعض تلك المدة المعينة لانه ، فنقول " رابع أربعة : أى بعض
جماة منحصره في أربعة فأى واحد من أربعة لا زائد عليها
أو يجب حينئذ إضافته إلى أصله ، كما يجب إضافة البعض إلى

كله كسيد زيد ، قال الله تعالى " إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَاتِنِ
لثنتين إِذْ هَمَّا فِي الْغَارِ ^(١) قَالَ تَعَالَى : لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا
إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ^(٢) الْمَائِدَة / ٧٢

وزعم الأخصف وطرب ، والكسائي وشلب أنه يجوز إضافة
الأول الى الثاني . أى الفرع إلى الأصل . وينصبه ، فعلى هذا
يجوز ثالث ثلاثة سحر ثلاثة ونصبها كما يجوز في ضارب زيد ا .
وزعم الناظم أن ذلك جائز في اثنين لان له فعلا وثلاثة لافعله .

الوجه الثالث :

أن تستعمله مع ما دون أصله الذى صيغ منه بمرتبته واحده ليفسد
معنى التصير والتحويل واليه أشار الناظم .
وإن تَرَدَّ جَعَلَ الْأَقْسَلَ شَلَّ مَا . . . فَوْقَ فُحْمٍ جَابِلٌ لَمْ أَحْكَمَا
نقول : هذا رابع ثلاثة يتنون رابع ونصب ثلاثة ، أى جاعل
الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى : " مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوى
ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ^(٣) " أى إلا هو
يصيرهم أربعة ، ويصيرهم ستة .

ويجوز إضافته حينئذ ، الى ما دونه وإعماله بشرط كونه بمعنى الحال
أو الاستقبال واعتادة عن نفى أو استفهام أو ذى خير أو موصوف
كما يجوز الوجهان وهما الإضافة والأعمال فى جاعل ويصير نحوها .

(١) التوبة / ٤٠ (٢) المائدة / ٧٣ (٣) المجادلة / ٧

ولا يستعمل بهذا الاستعمال "ثان" فلا يقال (ثان واحد)

ولا ثان واحدا .

وأجاز الكسائي وحكاه عن العرب : نقل : ثان واحد ، وثان

واحداً لأن له فعلاً كما أن جاعلاً كذلك .

الوجه الرابع :

أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيداً

بصاحبة العشرة ، وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة فنقول :

حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادي عشر بتأنيثها أيضاً

على القياس أيضاً وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع

المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث

فنقول : الجزء الخامس عشر بتذكيرهما ، والقامة السادسة عشرة

بتأنيثهما ، والحادي أصله : الواحد نقلت الواو إلى موضع

اللام حاد و . قلبت الواو يا لتطرقها إثر كسر تصير حادي على

وزن (عالف) وحادية (عالفه) لأنها من الوحدة .

وحكى الكسائي عن بعض العرب (واحد عشر) على الأصل فلم

يلزم القلب كل العرب .

الوجه الخامس :

ان تستعمله مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين ، وهو انحصار

العدة فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :

أحدها : وهو الأصل : أن تأتي بأربعة ألفاظ ، أولها الوصف
مركبا مع المعشرة والثالث ما اشتق منه الوصف مركبا أيضا مع المعشرة
وتضيف جملة التركيب الأول الى جملة التركيب الثاني فتقول (
ثالث عشر ثلاثة عشر)

الثاني : أن تحذف عشر من الأول استغناء به في الثاني ، وتعرب
الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثاني .
الثالث : أن تحذف العقد من الأول والتيف من الثاني ولك
في هذا الوجه وجهان :

أحدهما : أن تمزيبهما لزوال مقتضى البناء فيها فتجرى الأول
بمقتضى حكم العوامل وتجز الثاني بالاضافة .
والوجه الثاني : أن تعرب الأول ، ويبقى الثاني ، لأنه قدر ما
حذف من الثاني فبقى البناء بحاله ، ولا يقاس على هذا الوجه
لقلته .

وزعم بعضهم : أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف
من صاحبه .

وهذا مردود ، لأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسباب مبتدعان
من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول ، وبعض العرب
يعربه .

الوجه السادس :

أن تستعمله مع العشرة لافادة معنى رابع ثلاثة ، فتأتي بأربعة
ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول
(رابع عشر ثلاثة عشر) أجاز ذلك سيويه ، ونعمه بعضهم
وتتمين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض ، ولك أن
تحذف العشرة من الأول ، ولا تحذف النيف من الثاني للالباس .

الوجه السابع :

أن تستعمله مع القرنين ، وأخواتها فتقدمه وتعطف عليه المقدم
بالواو نقول : حاد وعشرون لا حاديه وعشرون وكذا التالي .
وأضار الى ذلك ابن مالك بقوله :

كَيْسَلٌ عَشْرِينَ اذْكُرًا

وبابه الفاعل من لفظ العدد . . . بحالته قبل واو يعتد .

وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة
أحكام وجوب تأخيرها عنه ، ووجوب عطفها ، وكون العاطف الواو ،
لأنه عدد واحد والواو للجمع .

والعرب عجز بالواو لسبقها فتقول كتب لأول ليله منه أول لفته

وهو أجود من التأريخ بالأيام .

س ١ - وضّح معنى العدد عند اللغويين ؟ وفي اصطلاح النحاة ؟

• مع التشيل

ب - بين حكم الواحد والإثنين من حيث العدد والتميز مع التوجيه

ج - أذكر حكم العدد من ثلاثة إلى العشرة من حيث التذكير

• والتأنيث والتميز ؟ مثل

د - أوضّح ما ينظر فيه للتذكير والتأنيث بالتفصيل

هـ - لماذا كان تميزا لمائة والألف مفررا ؟

س ٢ أ - كيف التصوغ العدد المركب ؟ وكيف تنطق اللفظ عشرة ؟ وما تميزه ؟

ب - ما حكم ألفاظ المقود تذكيرا وتأنيثا وتميزا ؟

ج - وقطمناهم اثنتي عشرة أسباطا كيف خرج الملما هذه الآية

• وما تخاره

د - بين حكم العدد المعطوف والمعطوف تفصيلا مع التشيل

هـ - أوضّح الأوجه الجائزة في إضافة العدد المركب إلى مالكة

• مع التشيل

س ٣ أ - كيف تصوغ العدد على وزن فاعل وفاعله ؟ وحكمها في التذكير

• والتأنيث والاعراب ؟

ب - بين الأوجه الجائزة في استعمال اسم الفاعل بمعنى ؟

تابع الأسئلة

ج - يستعمل مع أصله أو مع أقل منه . أشرح ووضح بالعربية مع

الضبط بالشكل .

د - ٤ بترقالات ه ه كتب ٩ ليال اكتبها .

ه - حادى عشر حادية عشرة بين حكم هذا التركيب من حيث

الإضافة والإعراب .

كَيَاتُ المَدَدِ (كَمْ وَكَيْفٌ وَكَيْدًا)

هذه ألفاظ يكتن بها عن المَدَدِ ، ولهذا أُرِدَ في بعضها بلب المَدَدِ ،
ولكل منها كلام يخصها ، وشرح يكشف عن حقيقة أمرها ، وإليك الحديث
عن كل واحدة منها :

أولا : ((كَسَم))

وهي تنقسم إلى استفهامية بمعنى أمر عدد قليلا أو كثيرا ،

وتستعملها من يسأل عن كمية الشيء .

والى خبرية : بمعنى عدد كبير وتستعملها من يريد الاختيار

والتكثير ، ولا تستدعي الخبرة جوابا .

والاستفهامية نحو : كم كتابا هذك ؟

والخبرية نحو : كم كتاب قرأت ؟ وكم رجال قابلت .

ما يشتركان فيه : وتشترك الاستفهامية والخبرية في أمر :

١- كونهما كائنين عن عدد مجهول الجنس والمقدار .

٢- ولزوم التصدير .

٣- كونهما منهيين

٤- وكين البناء على السكون .

٥- والاحتياج إلى التمييز .

٦- كل منهما اسم بدليل إضافتها ودخول حرف الجر عليهما فتقول

- بكم درهم لفتريت هذا الكلب . وكتاب كم علم قرأت .
- ٧- يجوز حذف التمييز معها ان دل عليه دليل نحو . كم صمت .
- ٨- أن تمزك منها لا يكون متفيا فلا تقول : كم لا رجلا جاءك نص على ذلك سببه .
- ٩- أن كلا منها بسيط غير مركب على الراجح ، وذهب الفراء إلى أن كم مركبة .
- أرواها :

- ((كم)) تكون في محل جر ألته في صورتين : (١)
- أ- أن يدخل عليها حرف جر ، أو ضاف كما قلنا ، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور :
- أ- أن تكون كناية عن مصدر كم حلوة حلوت فكم في محل نصب مفعول مطلق أو ظرف نحو : كم يوما صمت .
- ب- وفي محل نصب مفعول به إذا وليه فعل تمتد لم يستوفى مفعوله نحو : كم رجل ضربت .
- ج- والأيهتو في محل وقع مبتدأ وذلك يشمل خمس صور :
- الاولى : ألا يقع بعدها فعل أصلا نحو : كم رجل في دارك ، ونحو : كم كلب عندك .

الثانية : أن يقع بعدها فعل لأن نحو قولك كم رجل قام ، وكس

كتاب دخل في ملك علي .

الثالثة : أن يقع بعدهما فعل متعدد واقع لضمير كم نحو كم رجل

ضرب عمرا ، وكم صديق أغانك في هذا الأمر .

الرابعة : أن يقع بعدهما فعل متعدد واقع لاسم ظاهر مضاف إلى

ضمير كم نحو قولك :

كم رجل ضرب أخيه بكرا ، وكم رجل أغانك أخوه .

الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متعدد واقع لاسم أجنبي وقد

استوفى مفعوله نحو قولك :

كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه ، ونحو : كم رجل باع عمرو داره

بشهادته . فان كان المفعول ضميرا يعود على كم نحو كم

رجل ضربته ، وكم كلب قرأته .

ويجوز اعراب كم مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، أو مفعولا به

لفعل محذوف يفسر المذكور بعده .

ما يفترقان فيسه : ويفترق كم الخبرية عن الاستفهامية بأمر :

أحدها : أن تميز الاستفهامية لا يكون إلا مفردا نحو : كم كتابا

قرأت ؟ وهذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون جواز أن

يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا نحو : كم شهورا لك .

والأخفى يرى جواز أن يبنى بالتمييز جمعا إن كان السؤال

عن الجماعات نحو : كم طمانا لك ؟ ورد البصريين بأن ما ورد
من جي* كم الاستفهامية جمعا فإنه يجعل حالا ، وتكون التمييز
مفردا محذوفا .

لما تميزكم الخبرية :

تقد يكون مفردا نحو : كم رجل زارك وقد يكون جموعا نحو :
كم رجال زارك يغير خلاف والافراد أكثر استعمالا ، وأبلغ معنى ،
والمفرد ما كان لفظه مفردا وإن أدى معنى الجمع كقوله برهط

الثاني :

أن تميزكم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون نصيبا نحو : كم
قرشا من هذا الكلب ، وهذا مذهب جماعة من النحاة ، حيث
أوجبوا يصونه ولم يجوزوا جره مطلقا ،
وذذهب القراء والزجاج والفارسي إلى أنه يجوز جر تمييزكم
الاستفهامية مطلقا ، ومعظم يرى جواز جر تمييزكم الاستفهامية
إن جرت بحرف نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ،
والذي يجر التمييز ضد الجمهور هو (من ضمرة) لا بإضافة كم
إليه كما يرى الزجاج .
أما تمييزكم الخبرية : فإن الأصل فيه أن يكون مجرورا ، وجسره
بإضافة كم إليه ضد الجمهور .

وجهة : أن كم الخبرية لقيمت العشرة فكان تمييزها جمعا بجرورا ،
وأسيبت المائه فكان تمييزها مفردا بجرورا ، وجر العشرة والمائة
بإضافة فأعطيت كم حكمها لشيئها بهما .

قال الفراء : إن جرّه بين مضمرة وهذا رأى قوى ، لأن (من)
جرت التمييز في أفصح كلام من ذلك قول الله تعالى : وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ
فِي السَّمَاوَاتِ نَفَى شَفَاهُمْ شَيْئًا .
فتقديرها من باب أولى .

الثالث :

أن كم الخبرية تختص بالزمن الماض نحو : كم جنيه أنفقت ، ولا يجوز
أن تقول : كم كتاب سأقروه ، لأن الخبرية تدل على التكثير ، والناسب
لذلك الخبرية الواقعة لا الاستفهامية المجهولة .

فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضي ، لأنها لا تدل على التكثير
فيجوز (كم كتابا سنشتره / وم كتابا اشتريه ، وم كلما حصلته ، وم
بيتا سأسكنه .

الرابع :

أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعة نحو كم
في مكتبك كتابا أما تمييز كم " الخبرية المضاف إليها فلا يقع الفصل معهما
إلا في الضرورة ، وهذا مذهب البصريين لأن جر تمييز الخبرية بإضافتها

إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتميزها ،
لأن الجر خدهم " بمن " ضمرة ، واستدلوا بالسماع قال الشاعر :

كَمْ دُونَ هَيْبَةٍ مَوَامَّةٍ يَهَالُ لَهَا . . . إِذَا تَمَمَّهَا الْخَيْرُتُ ذُو الْجِلْدِ

وقوله :

كَمْ يَجُودُ مُفْرَقًا نَالَ الْعَلَا . . . وَكِرِيمٍ يُنْجِلُهُ قَدِ وُضِعَ

وقوله :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيْفٍ . . . ضَمَّ الدَّسِيمُ مَا جَدِ تَفَاعٍ
والبصريون يحملون ما سبق على الضرورة ، ويذهبون إن كان الفاصل
بين كم الخبرية وتميزها جملة تامة أو ظرفا فقط ، أو جاريا ومجرورا فقط ،
أو هما معا . فإن كان الفصل بالجملة أو الظرف أو الجار والمجرور معا
فالفصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفصل بالظرف فقط أو
الجار والمجرور فقط . فينصب التمييز يكون راجحا ، وهذا جر
والفاصل ظرف كما في البيت الأول : والمجرور كما في البيت الثاني .
والثالث ، ومن الفصل بالجملة قول القطامي .

كَمْ نَالْتِي بِهِمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ . . . أَيْ لَا أَكَادُ مِنْ الْاِقْتَارِ إِجْمَلُ
ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول

الشاعر :

تَوَمَّ سَنَانًا وَكَمْ دَوَسَهُ . . . مِنْ الْأَرْضِ مُحَدِّدًا بِأَغَارِهَا

فإن كان الفاصل فعلا معتديا وجب جزمه بمن مثل " كم تركوا من جنات وعيون^(١) وقوله سبحانه : " وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَوْمِهِ^(٢) " وهذا ان كسم^(٣) الخبرية ، وشال الاستفهامية (سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا)

الخامس :

أن التكلم بكم الخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطبة ، أما كسم الاستفهامية فإن يحتاج إلى جواب ، لأنه مستخبر ، والأجود في جواب الاستفهامية أن يجيء على حسب موضعها هي من الإعراب فهو مرفوع إن كان موضعها رفعاً نحو كم مالك ؟ ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو : كم بذلت ؟ فتقول : خمسين جمعها ، ويكون الجواب مجزورا إن كان موضع كم جزا نحو بكم اشتريت هذا الثوب فتقول : بثلاثين ديناراً " ويجوز بالجواب مرفوعا في جميع الأقوال .

السادس :

أن التكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب ، لأنه مخبر ، وهو صادق إن طابق الواقع وكاذب إن لم يطابق الواقع .

السابع :

كم الخبرية تدل على التكثير ، والاستفهامية لا تدل على التكثير ، وزعم بعضهم أنها تدل عليه .

(١) الدخان / ٢٥ (٢) القصص / ٥٨ (٣) البقرة / ٢١١

الثامن :

أن الاسم البدل من كم الخبرية لا يقتصر بهمة الاستفهام تقول
 كم كما بعدى ثلاثون بل أربعون ، أما البدل من كم الاستفهامية
 فتقتصر بهمة الاستفهام تقول : كم كتابا عددك ثلاثون
 لم أربعون .

قال الفرزدق :

كَمْ عَمَّ لَكَ يَا جُرَيْرٌ وَخَالَةٌ . . . فِدَاعًا قَدْ حَلَيْتَ عَلَى عِشَارِي (١)

وهو هذا البيت بالنصب والرفع أيضا كما قال العلامة أبو
 الحسن الأعمش : أما النصب فقول إن لغة تميم نصب دبر الخبرية
 إذا كان مفردا ، وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم
 أي أجزئى بعدد عاتك وخالاتك اللاتي كسن يجدنني فقد
 نسيته وطبيها . فكم مبتدأ خبره قد حلوت ، (والتاء للجماعه
 لأنها عات وخالات) وأقرب الضمير حلا على لفظكم .
 وأما الرفع : فعلى أنه أي لفظه مبتدأ وإن كان نكرة ، لأنها
 صفت بلك ، وفيداعاً بحذوقه دلت عليها المذكورة ، كما حذف
 لك من صفه حالة بدلولاً عليها بلك الأولى والخبر : قد حلوت
 (١) البيت من الكامل والشاهد فيه : (كم عمو) فبقدر بيت بالنصب

والجر والرفع على التوجه المذكور في الشرح وفيداعاً : أعرجها أصابعها من
 كثرة الحطب والعشار جئج عسرا وهي الناقة التي مضى على وضعها عشرة أشهر .

ولابد من تقدير : قد حلت أخرى لأن المخبر منه حيث قد متعدد

لفظا ومعنى فظير زئب وهند قامت وكم على هذا الوجه ، طرف أو

صدر والتمييز محذوف : أي كم وقت أو طيه (١)

وقد روى أيضا بالجر على اللغة المشهورة على أن كم خيرة .

وفي " كم " يقول بان مالك . . . رحمه الله

ميز في الاستفهام كم يثل ما . . . ميزت عشرين كم شخصاً



إهداء الدين شوق
lisanarabs.blogspot.com

(١) انظر شرح الأشموني ٨١/٤

ثانياً : كاي

ومثل " كم " الخبيرة في الدلالة على تكثير عدد مجيهم الجنس
والقدار كآين وكذا الآية : ونصب تمييزها ، بخلاف تمييز كسم
الخبيرة فهو مجرور . قول : كآين رجلاً رأيت ، ويلزم تصديها في
الكلام ، وقد يجر تمييزها أيضاً إلا أن جره عن ظاهرة لا بالاضافة قال
الله تعالى : ^(١) وَكَايِنٌ مِّنْ ذُرِّيَّتِي لَاتَحْمِلُ رِزْقَهَا ^(٢) وقوله عز وجل : وَكَايِنٌ
مِّنْ نَّبِيِّنَا قَاتِلٌ مَّعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ^(٣) . وقوله : وَكَايِنٌ مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ يَبْرُونَ عَلَيْهَا ^(٤) وقد ورد نصها كقول الشاعر :

وَكَايِنٌ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ مِنْهُ . . . قَدِيمًا وَلَا تَدْرُونَ مَا مِنْ نَهْمٍ

وقوله :

أَطْرَدُ الْبَاسِ بِالرَّجَاءِ فَكَايِنٌ . . . أَلِمَّا حَمَّ يَسْرُهُ بَعْدَ عَسْرِ

ومثال جرهما بمن قول الشاعر :

وَكَايِنٌ بِالْأَبْطَاحِ مِنْ صَدِيقِي . . . يَرَانِي لَوْ أُصِيبَتْ هُوَ الصَّابِإِ

اللغات الواردة في كاي :

قد ورد فيها خمس لغات :

- ١- أفصحها كآين وفيها قرأ السبعة إلا ابن كثير .
- ٢- يليها كآئن على وزن : كامل وفيها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر
من الأولى ، وإن كانت الأولى هي الأصل كما ذكرنا في الأبيات
السابقة .

(١) المنكوت / ٦٠ (٢) آل عمران / ١٤٦ (٣) يوسف / ١٠٥

٣- كَأَيْنَ مثل كَمَنْ وِهَا قَرَأَ الْأَعْرَابُ وَاِبْنُ مَحْبَبٍ

٤- كَيْفَ يوزن كَمَنْ .

٥- كَأَنَّ على وزن كَمَنْ . وسبب هذه اللغات كثرة الاستعمال

وفي ذلك يقول ابن مالك في الكافية الشافية

وفي كَأَيْنَ قول كَأَنَّ وكَنَّ . . . وهكذا كَيْلَانُ وكَيْلَانُ فاستن

ما توافق فيه كَأَيْنَ كَمْ :

اعلم أن كَأَي توافق كَمْ في خمسة أمور .

الاول : أن كلا منهما مبهم الجنس والقدر ، وتميزها يوضح جنس

المبهم .

الثاني : احتياج كل منهما الى التمييز للإبهام الموجود فيها .

الثالث : كل منهما له صدر الكلام فلا يتقدم عليهما عامل .

الرابع : كل منهما اسم مبني ودليل اسمه كَأَي دخول حرف الجر عليها ،

وتقع مبتدأ محدثا عنها ، ونيت لشبهها بالحرف .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهاميه وخبرية ، بمعنى كثير

والاستفهام فيها نادر ولم يشتهر الا ابن قتيبة وابن عصفور

وابن مالك واستدل له بقول أبي بن كعب لابن مسعود :

كَأَيْنَ تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ فقال ثلاثا وسبعين ، وجمهور

النحاة على أن كَأَي ؟ نوع واحد وهي الخبرية بمعنى كثير ،

ولا يقولون بجيشها للاستفهام بمعنى أى عدد (١)

ما تخالف كأي كسم :

واعلم أن كأي تخالف " كم " في خمسة أمور أيضا :

الاول : كأي مركبة ، وكم بسيطة ، وتركيبها من كاف التشبيه (٢) ، وأى
النونة ولذا يفتون عليها بالتون ، كما رسم في الصحف نونا ، ومن
وقع بحذوته اجبر حكه في الأصل وذهب أبو حيلن إلى أنها
بسيطة أيضا كسم ، وذهب الكسائي والفراء إلى أن (كم) مركبة
من كاف التشبيه " وما " الاستفهامية ، وحذف الف ما عند التركيب .
الثاني : تميز كأي مجرور بمن غالبا ، وقد ينصب بفتح كم الخبرية
مجرور غالبا بالاضافة ، ووزم ابن عصفور أن تميز كأي لا يكون إلا
مجرورا بمن ، والوارد يخالفه .

الثالث : كأي لا يدخل عليها حرف جر عند الجمهور خلافا لابن قتيبة

وابن عصفور اللذين أجازا دخول حرف الجر عليها نقول :

بكأي تبيع الثوب ، وكم يدخل عليها حرف الجر باتفاق .

الرابع : جمهور النحاة على أن كأي نوع واحد وهو الخبرية خلافا لمن

ادعى مجيشها للاستفهام كما ذكرنا .

(١) شرح الاسموي ج ٤ ص ٨٥ ، ٨٦

(٢)

الخامس : تميز كأي لم يجىء إلا مفردا كما في قوله تعالى : وكأى
من بنى - وكأى من آية وكأى من قربه أملت الخ - أما تميز كم
الخبرية فقد ورد مفردا مثل (وكم من ملك في السموات لا تمتنى
شفائهم شيئا) ونحو : وكم أرسلنا من نبي وجاء جمعا كقول
الشاعر :

كَمْ مُلُوكٍ بِالْأَمْلِكِهِمْ ••• وَنُعِيمِ سَوَاقِبَ أَدَا

فتميز كم هنا قد جمعا ، وهو (ملوك) .

استعمالات كأي :

بالنظر الى استعمالات كأي في الأسلوب نجد أنها قد تقع
ببتدأ خبرها فعلية فعلها ماض نحو (وكأين من بنى قاتل معه
يبين كثيرا) أو مضارع كقوله تعالى : وكأين من آية في السموات والارض
يؤمن عليها)

أو جملة اسمية : كقوله تعالى : وكأى من دابة لا تحمل رزقها (الله
يرزقها) فجملة الله يرزقها هي الخبر .
أو جار ومجرور كقول الشاعر :

وكأئن لنا فضلا عليكم ومنه ••• قد يماه لاندرين ما من منعم
أو تقع مفعولا به كقولك : كأى رجلا رأيت ، وكأين تقرا سورة الاحزاب

(آية)

أو مجرورة بالحرف : نحو يكأى تبيع هذا الثوب ، والجمهور لا يرى

وقوعها مجرورة بالحسوف .

٣ - من كبايات العدد : كذا

وأما (كذا) فيكنى بها عن العدد القليل والكثير ، ويجبى تمييزها التنب ، وليس لها الصدر فلذلك تقول : تهبض كذا وكذا درهما ، وقد تأتي لغير الدلالة على العدد نحو قولك : قال فلان كذا وجاء في الحديث : يقال للمعيد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا (١) .
وقال السويطي (٢) : (الذي شهد به الاستقراء ، وقض عليه الذوق الصحيح أن كذا المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا نقول ابتداءً مروي يدار كذا ، أو يدار كذا وكذا ٠ ١ هـ .

وقال الأعمش (٣) : تأتي كذا عن المركب كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفه ويكنى بها عن المعرفة والتكرة ومن الحديث السابق ، كما يكنى عن الحديث أيضا . يكت وكيت ، وذيت وذيت بالفتح أو الكسر أو الضم وهما في محل نصب على المفعوليه لكل كلمتين منهما (٤) .
حقيقتها :

اعلم أن (كذا) مركب من كلمتين على أصلهما وهما كاف التشبيه (٥)

(١) ، (٢) انظر عدة السالك ج ٤ ص ٢٧٧ (٣) ج ٤ ص ٨٧ ، ٨٨

(٤) ، (٥) شرح الأعمش ٨٨ / ٤

وذا الاشاره نحو : رأيت زيدا فاضلا وعمرًا كذا ومنه قول الشاعر :
وَأَسْلَمَتِ الزَّمَانُ كَذَا . . . فَلَا طَرْبٌ وَلَا أُنْسٌ

وتدخل عليها (ها) التثنيه نحو : أهكذا عرفتك .
ما توافق فيه كذا كم وكأى :

اطمأن كذا توافق كم في أربعة أمور : هي البناء ، والابهام
والانتقار الى التميز ، واطمأنه التكمير .

وتوافق كأى في هذه الأربعة وفي خامس : وهي أن كلام
كأى وكذا مركب

ما تخالف فيه كذا كم وكأى :

تخالف كذا كم في أربعة أمور :

الاول : أن كم بسببه على المختار وكذا مركبه مثل (كأى)
على الصحيح .

الثاني : أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقول الشاعر :
عد النفس معنى بعد يؤسك ذاكرة . . . كذا وكذا لطفاه نسي الجهد

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما .
يدون عطف ، وذكر ابن مالك : أن ذلك مسموع ، ولكنه قليل ، حيث

قال : " قول يروى كذا مقردا ، مكررا بلا واو " أ . هـ (١)

- الثالث :** يجب نصب تمييز " كذا " فلا يجوز جره بين اتفاقا ولا بالاضافة ، وفي ذلك خالفت كأي أيضا خلافا للكوفيين فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب ، وكذا أثواب .
- قياسا على العدد الصريح .
- الرابع :** أن كذا لا يجب لها التصدير ، بل تقع في حشو الكلام
- فنقول قهض كذا وكذا درهما .
- وفي كأي وكذا يقول ابن مالك :
- كَمْ كَأَيِّ وَكَذَا وَنَحْوَهَا . . . وقيل كائن بعمده من وجها



س ١ - بين أقسام كم ، ومثل لكل قسم ؟ وما الذى تفتقر فيه
الاستفهامية والخبرية ؟

ب - وضح إعراب كم تصملا ، ورجع ما تختار .

ج - ماذا تفتقر فيه كم الخبرية عن الاستفهامية ؟ مثل

د - هل يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وخبرها ؟ أضح

آراء العلماء فى ذلك .

س ٢ - كم عمه لك يا جرير وخاله . فدعا قد حطت على عشارى .

أوضح روايات البيت مع التوجيه .

ب - ما معنى كأي ؟ وما اللغات الواردة فيها ؟ ولماذا ؟

ج - بين ما توافق فيه كأي كم ؟ وما تخالفها مع التوجيه والتشيل .

د - اذكر بالأمثلة استعمالات كأي ؟ وما معنى كذا ؟ وما حقيقتها .

ه - بين بالأمثلة ما توافق فيه كذا ، كم وكأي ؟

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين

وآله وصحبه ، آمين .

المنصورة جمادى الآخرة ١٤١٩ هـ

أكتوبر ١٩٩٨ م

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣	القديم	٢٧	العلم الأعجمي
٤	باب المنوع من الصرف	٣٠	العلم اذا واين الفعل
٥	شبه الاسم بالحرف		بأنواع الثلاثة
٦	شبهه بالفعل من جهة المعنى	٣٢	رأى عيسى بن عمر الثقفي فيها .
٨	أنواع المنوع من الصرف	٣٤	العلم المختوم بالالف الالفاظ
١٠	آراء العلماء في لفظ سراويل		المعروف المعدولة
١٢	سرنج ما فيه طة واحدة من الصرف	٣٥	أنواع المعرفة المعدولة
١٣	ما يتتبع صرفه بملتين ما وضع صفة	٤٣	أسباب صرف المنوع من الصرف
١٣	ذو الزيادتين	٤٧	التقصي .
١٤	ما كان على وزن أقمل	٤٨	أسفله وتطبيقات
١٧	اجتماع المدل والصفة في موضعين	٥١	اعراب الفعيل
٢٢	حكم التسمية بهذه الأنواع الثلاثة	٥٣	اعراب المضارع
٢٣	مالا يتصرف بمعرفه وتصرف تكرة وهو سيمه .	٥٤	واقع المضارع
٢٣	العلم المركب	٥٧	نواصب المضارع - لن
٢٤	العلم ذو الزيادتين (الالف والتين)	٥٩	حكاية التأييد عن الزمخشري أصلها
٢٦	العلم المثلث .	٦٢	الجزم بلسن

٢٠١
تابع الفهرست

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٦٣	انتاج الفعل - حكم تقدم	٨٩	الفصل بينها وبين الفعل -
	معمول الفعل عليها		هل يجوز بأن المضارع
٦٤	الثاني - النصب بكى المصدره	٩١	المخففه من الثقيلة -
٦٦	كى بين المصدره والتعليلية	٩٢	اجراء الخوف مجرى العلم
٦٧	مذهب الاخفش فى كى مذهب	٩٥	الثالث " أن المفسره
	الكوفين فى كى	٩٧	حكم أن العترة بحرف جر
٦٨	الفصل بين كى والفعل		محل الجملة المفسره
٦٩	حكم تقدم معمول فعلها عليها	٩٨	رأى الكوفين فى أن المفسره
٧٢	الثالث : اذن	٩٩	رابعاً : أن الزائدة
٧٣	الوقف عليها ، كتابتها ، حقيقتها	١٠٠	هل الزائدة كالمصدرية
٧٥	حكم اذن اذا سبقت بماعطف		فى العمل
٧٧	شروط النصب باذن	١٠٣	أسئلة وتطبيقات
٧٨	ما يجوز الفصل بينها وبين الفعل	١٠٦	مواضع نصب المضارع بيان
	هل النصب باذن أو بيان مضمرة		مضمرة وجهاً أحد هالام
٨١	أسئلة وتطبيقات		الجحود -
٨٦	نصب المضارع بأن - المصدره	١٠٨	نصب المضارع بعد لام
	الناصبه -		الجحود
٨٧	اهمال أن المصدرية	١٠٩	خير كان قبل اللام
٨٨	حكم تقدم معمول الفعل على أن	١١٠	حذف كان قبل لام
	المصدرية -		الجحود - حذف لام
			الجحود -

تابع الفهرسة

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
نائب القمل بعد الفاء	١٣٥	الثاني : اضمار أن بعد أو	١١١
نصب المضارع الواقع بين الشرط والجواب	١٣٧	السرفي نصب المضارع بعد أو	١١٢
تلخيص لاضمار - أن - بعد الفاء وجوبا .	١٣٨	نائب المضارع بعد أو	١١٣
الخامس : اضمار أن بعد واو المعية .	١٣٩	لم نصب المضارع بعد الاسم الخالص ؟	١١٤
المواضع التي سمع فيها النصب مع الواو	١٤٠	تلخيص موجز للام الجحود وأو أسئلة وتطبيقات	١١٥
السرفي نصب المضارع بعد الواو .	١٤١	الثالث : ما يجنبه اضمار أن بعد حتى - معانيها .	١١٧
عامل النصب في المضارع بعد الواو .	١٤٢	مق ينصب المضارع بعد حتى ؟	١٢١
الحكم إذا لم تغد الواو الصاحبة .	١٤٦	شروط رفع المضارع بعد حتى	١٢٢
تلخيص لنصب المضارع بعد واو الصاحبة .	١٤٣	استعمالات حتى في الاطلاق المعنى .	١٢٤
الحالة الثانية : وجوب اظهار " أن " .	١٤٤	أسئلة وتطبيقات .	١٢٦
الحالة الثالثة : جواز اظهار أن واضمارها	١٤٤	الموضوع الرابع والخامس : اضمار أن بعد فاء السببية وواو المعية	١٢٨
		- نصب المضارع بعد فاء السببية	
		حكم القمل إذا تقدمت فاء السببية	١٢٩
		نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الطلب .	١٣١
		شروط النصب بعد الطلب .	١٣٤

تابع الفهرست

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٤٥	مواضع اعمار أن جوارا	١٦٧	هل يجوز حذف اللام
١٤٧	شذوذ حذف أن		وابقاء عليها .
١٤٩	جزم المضارع بعد الطلب -	١٦٨	الحرف الثالث : لم -
	شرط جزسه .		اهمالها حملا على فا
١٥١	شرط الجزم بعد النهي		النصب بها .
١٥٣	شرط الجزم بعد غير النهي	١٦٩	الجزم بلما ما تتفق فيه
	- جزم جواب الطلب .		لم ولما من الامر .
١٥٦	تلخيص للجزم في جواب الطلب	١٧٠	ما تفتقران فيه
١٥٧	أسئلة على نصب المضارع بيان	١٧٣	أوجه استعمال لما .
	مضرة وجزه بعد الطلب	١٧٦	١٨٠ أسئلة
١٦٢	عوامل الجزم - أولا : ما	١٨١	ثانيا : الادوات التي
	يجزم فعلا واحدا .		تجزم فعلين . ادوات
١٦٣	أكثر ما تدخل عليه " لا "		الشرط .
١٦٤	حذف مجزومها - حقيقة " لا "	١٨٢	أقسامها
	الجازسة .	١٨٤	اختلاف النحاء في (ما)
١٦٥	الحرف الثاني : اللام الطلبيه	١٨٦	مهما بين التركيب و
	- ما يكرر دخول عليه .		الجماطه - ما يتمم
١٦٦	ما يقل دخول اللام عليه -		ظرفا وغير ظرف .
	حركة اللام -	١٨٧	أقسام الادوات في لحاق
١٦٦	حكم الفصل بينها وبين الفعل		(ما) بها .
	المجزم .		

تابع الفهرست

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٩٠	اهمال ان متى - نصوص	٢١٤	رأى الاضحى في الطاض المتصرف الجرد
	بدل على ان ظاهرها	٢١٥	نباية اذا العجائية عن الظا
١٩١	مقطوع مخالفة معنى الشرط	٢١٦	لزم ادوات الشرط الصدارة
١٩٢	اعراب أسماء الشرط	٢١٦	حكم الفعل المعطوف على
١٩٤	علم النصب في ادوات الشرط		الجزء بالظا أو الواو
١٩٥	خير الشرط - الشرط والجواب	٢١٧	المعطوف يتم على الجواب
	والجواب	٢١٨	الفعل المتوسط بين الشرط والجواب
١٩٦	ما يجب في الشرط - محله	٢١٨	الفعل المقترن يتم بين الشرط والجواب
١٩٧	جائز الجواب		الشرط والجواب
١٩٨	أضرب الشرط والجواب	٢١٩	حذف الشرط
٢٠٠	متى يرفع الجزاء	٢٢١	حذف الشرط مع الاداة
٢٠٢	رفع المضارع اذا كان الشرط	٢٢٢	شروط وجوب حذف الجواب
	ضارط	٢٢٣	امتناع حذف الجواب - رأى الكوفيين في ذلك
٢٠٤	أسئلة	٢٢٤	حذف الشرط والجواب
٢١٠	اقتران جواب الشرط بالظا	٢٢٥	حذف الشرط والقسم
٢١٢	حذف الفاء	٢٢٧	اجتماع الشرط الامتناع مع القسم
٢١٣	الجواب الصالح للشرط مع الظا		
٢١٤	وجوب رفع المضارع المثبت أو المنفي		

تابع الفهرست

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
انكار بعض العلماء للشرطية	٢٥٩	القسم المقترن بالفاء	٢٢٧
اختصاص لو الشرطية بالفعل	٢٦١	بعد الشرط .	
ايلاءها أن المشددة ومفعولها	٢٦٣	ما دل على جواب الشرط	٢٢٨
الفرق بين لو الامتناع والتي	٢٦٦	الشرطان المتواليان	٢٢٩
للتعليق في المستقبل		أسئلة	٢٣١
عل " لو " الشرطية	٢٦٦	أدوات الشرط غير الجازمه	٢٣٧
جواب " لو " وحكم اقترانه باللام	٢٦٧	أولا : لوالتي للعرض -	٢٣٨
حذف جواب " لو "	٢٦٩	ثانيا : لو الصدرية .	
حذف شرط " لو " حذف الشرط	٢٧٠	حذف الفعل قبل لو	٢٤٠
والجواب		الصدرية	
موازنة بين لو " وان الشرطيتين	٢٧١	ثالثا : لوالتي للتشكي -	٢٤٢
اسئلة	٢٧٢	خلاف العلماء فيها .	
أما	٢٧٤	رابعا : لو الشرطية -	٢٤٥
لزوم الفاء بعد أما	٢٧٨	أولا : لو الامتناعية	
معنى أما - موضح الفاء	٢٧٩	لو توجب المنفي وتنفي الموجب	٢٥٥
الامور التي يخلص بها بين أما	٢٨٠	أسئلة	٢٥٦
والفاء .		ثانيا : لو التي للتعليق في	٢٥٧
الفرض من أما بعد	٢٨١	المستقبل - ما تدخل عليه	
حذف أما	٢٨٣	شروط مجيئها للتعليق في	٢٥٨
		المستقبل .	

تابع الفهرست

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
ما ينظر فيه التذكير والتأنيث	٣٠١	ابدال ميم أما الاولي يا	٢٨٤
تمييز العدد الثلاثة والمضرة	٣٠٥	اسئلة	٢٨٥
وما بينهما .		لولا ولوما : أوجه استعمالها	٢٨٧
لما كان تمييز المائة والالف	٣٠٧	أولا : لولا ولوما : الاختناع	٢٨٧
مفردا .		ما تدخل عليه	٢٨٨
ثالثا : العدد المركب	٣٠٨	ثانيا : لولا ولوما التحضية	٢٩٠
اعرابه - لفظ عشرة	٣٠٩	ثالثا : لولا ولوما تفيدان	٢٩١
تمييز العدد المركب	٣١٠	التوبيخ	
- السرى موافقة الواحد و		الفصل بين لولا والفعل	٢٩٣
الاثنين - ألقاظ العقود		حقيقة لولا	٢٩٣
تمييز ألقاظ العقود	٣١١	اسئلة	٢٩٥
العدد المعطوف وتحيوة	٣١٢	العدد - تعريفه في اللغة	٢٩٦
اضافة العدد المركب الى	٣١٣	والاصطلاح	
ماله وشبهه .		اولا / من حيث التذكير والتأنيث	٢٩٧
صياغة العدد على وزن فاعل	٣١٥	الثاني : العدد من ثلاثة	٢٩٨
وظاظه .		الى عشرة المفردة	
حكما في التذكير والتأنيث	٣١٥	لماذا لزم التأنيث مع المذكر	٣٠٠
استعمالاته على حسب المعنى	٣١٦	وتركها مع المؤنث .	
اسئلة .	٣٢١	ألقاظ العدد وأصريها في	٣٠٠
		الاستعمال .	

تابع القهرست

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٢٣	كنايات العدد " كم وكأين	٣٢٤	ما تخالف كأين " كم "
	وكذا	٣٣٥	استعمالات " كأى "
٣٢٣	أولا : كم - استفهامية -	٣٢٦	من كنايات العدد : كذا
	خبرية - ما يشتركان فيه	٣٢٧	ما توافق فيه كذا " كم " وكأى
٣٢٤	اعرابها	٣٢٧	ما تخالف فيه كذا " كم "
٣٢٥	ما يفترقان فيه		وكأى .
٣٢٦	تمييز " كم " الخبرية	٣٢٩	اسئلة .
٣٢٢	ثانيا : كأى . اللغات		
	الواردة فى " كأى "		
٣٢٣	ما توافق فيه كأين كم		

تمت بحمد الله وتوفيقه

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المنصورة : جمادى الآخرة ١٤١٩ هـ

أكتوبر ١٩٩٨ م

أ. د / صلاح عبد العزيز على السيد

وكيل الكلية

